

القوى الاجتماعية فى فلسطين
فيما بين الحربين العالميتين

دكتور
عادل حسن غنيم
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعتى عين شمس وقطر

القاهرة

١٩٨٠

مطبعة جامعة عين شمس



القوى الاجتماعية فى فلسطين
فيما بين الحربين العالميتين

دكتور
عادل حسن غنيم
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعتى عين شمس وقطر

القاهرة

١٩٨٠

مطبعة جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تناولت رسالتى للماجستير موضوع (الحركة الوطنية فى فلسطين من ١٩١٧ حتى ١٩٣٦) ، وكانت خطة الرسالة قد تضمنت فصلا عن (القوى الاجتماعية فى فلسطين) ، لكن تشعب الأوضاع السياسية دفعنى إلى التركيز على دراسة موضوع (القوى الاجتماعية فى فلسطين) إلى حين .

وخلال دراستى للدرجة الدكتوراه التى كان موضوعها (الحركة الوطنية فى فلسطين خلال ثورة ٣٦ ــ ١٩٣٩) ، أعطيت اهتماماً كبيراً لدراسة القوى الاجتماعية فى فلسطين فى الفترة ما بين الحربين العالميتين ، فخصصت باباً كاملا لتناول هذا الموضوع عالجت فى الفصل الأول منه أوضاع الفلاحين والبدو والعمال ، وتناولت فى الفصل الثانى أوضاع البورجوازية الصغيرة ، وخصصت الفصل الثالث للبورجوازية الكبيرة ، فكانت هذه الدراسة التى يسعدنى بأن أقدمها إلى القارئ العربى ، ولعلها أول دراسة أكاديمية تتناول هذا الموضوع الهام .

ولا يفوتنى أن أنوه بالدور الرائد لأستاذنا الدكتور محمد أحمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة فى توجيه طلابه إلى الاهتمام بدراسة التاريخ الاجتماعى للبلدان العربية ، وهو ما ظهر أثره واضحاً خلال السنوات العشر الأخيرة فى بعض الدراسات والرسائل التى تم إعدادها .

وختاماً ، فإنى أرجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع ، وفى تعريف القارئ بأوضاع القوى الاجتماعية فى فلسطين خلال تلك الفترة ، وأرجو أن يتابع غيرى من الباحثين استكمال بعض الجوانب أو تعميق جوانب أخرى أو تناول الموضوع بطريقة مغايرة ، حتى يجد القارئ فى النهاية مجموعة مختلفة من الدراسات الاجتماعية المتعلقة بتاريخ فلسطين المعاصر .

وعلى الله قصد السبيل ؟

مصر الجديدة فى أول سبتمبر ١٩٧٩ — المؤلف

الفصل الأول

الفلاحون والبدو والعمال

(أ) الفلاحون

يقصد بالفلاحين هؤلاء الذين يعملون بالزراعة ويملكون أو يستأجرون أراضى لا تتجاوز مساحتها أربعين دونماً أى حوالى عشرة أفدنة . ومع أنه لم يمكن العثور على بيانات دقيقة تماماً لتحديد نسبة هؤلاء ، إلا أن هناك بيانات تقريبية يمكن استخدامها للتحدث عن هؤلاء الفلاحين الذين أقصدهم بهذا التعريف .

ويرجع سبب اختيارى هذه المساحة كمعدل إلى ذلك الأساس الذى أشار إليه الخبير سمبسون عندما اعتبر أن قطعة الأرض الكافية لإعالة الفلاح العربى فى فلسطين يجب ألا تقل عن ١٣٠ دونماً من الأرض غير المروية ، وأنه فى المناطق التى يتوفر فيها الرى وإنتاج الألبان وتربية الماشية يمكن أن تخفض مساحة القطعة إلى ٤٠ دونماً على أن يكون نصفها مروياً(١) .

فالفلاح إذن طبقاً لهذا التعريف هو المزارع الذى يعمل بالأرض ويمتلك مالا يزيد على أربعين دونماً فى منطقة يتوفر فيها رى أو ثلاثة أضعاف هذه المساحة فى الأرض غير المروية ، وكلتا المساحتين لا تكفيان إلا لإعالة أسرة الفلاح . ونظراً لأن معظم الفلاحين لم يمتلكوا هذه المساحة فيمكن أن نعنى بهذا التعريف هؤلاء الذين يمتلكون قطعة من الأرض لا تكفى لإعالتهم .

وقد بلغ عدد سكان فلسطين طبقاً لإحصاء ١٩٣١ ، (٩٦٩,٢٦٨ نسمة) منهم ٦٤٨,٥٣٠ نسمة أى ٦٧٪ من عدد السكان يسكنون الريف ، ٥٠,٧٪ من سكان فلسطين يعتمدون فى معيشتهم على الزراعة .

وقد بلغ مجموع الذين يعملون بالزراعة ويملكون أراضى فى فلسطين٧٠,٥٢٦ منهم ٦٥,٧٨٦ ذكوراً ، ٤٤٧٠ إناثاً ، أى أن نسبة الإناث كانت ٦,٧ ، وبلغ مجموع المزارعين العرب منهم ٦٥,٥٦٦ مزارعاً أى٩٢,٩٦ ٪ من مجموع المزارعين فى فلسطين ، ومجموع المزارعين اليهود ٣٦٦٩ مزارعاً ، أى بنسبة ٥,٢ ٪ من مجموع مزارعى فلسطين(٢) .

وتظهر الإحصاءات أن عائلات صغار ملاك الأرض العرب كان عددها ١٤٦,٥٠٠ عائلة كانت تمتلك ٤,٢٢٧,٥١,٢ دونماً (٣) . أى أن العائلة الواحدة كانت تمتلك حوالى ٢٩ دونماً ، وبمقارنة هذه المساحة بما كانت تمتلكه ٢٥٠ عائلة فى فلسطين ومساحته ٤,١٤٣,٠٠٠ دونماً أى (١٦٥٧٢ دونماً) للعائلة يتبين أن المساحتين متقاربتان(٤) .

وكانت ممتلكات المزارعين تتألف فى معظمها من أراض متفرقة فى جميع أنحاء القرية ، كما أن نظام الميراث كان يفتت الأرض إلى أقسام صغرى مما كان يقلل من قيمة تلك الملكية(٥) .

وكانت معظم أراضى القرى فى فلسطين مشاعاً أى تتألف من أراضى مشتركة بين المزارعين وأهل القرية وربما كان بعضها مشتركاً بين أهالى القرية أو بين أفراد عشيرة من عشائرها أو بين قرى متجاورة ، وتوزع الأراضى التى من هذا النوع فى بدء كل سنة زراعية على أهالى تلك القرية أو العشيرة أو القرى المتجاورة بالأسهم والقراريط بمعرفة مخاتير القرى ووجهائها ورؤساء القبائل ، وقد يكون التقسيم إما بحسب عدد الأنفس أو بالنسبة لمقدار النفوذ أو غير ذلك من المقاييس التى كانت سائدة فى تلك الفترة(٦) .

وبموجب هذا النوع من الملكية تقسم أرض القرية إلى العدد اللازم من الحصص ، وعند انتهاء المدة المحددة — سنة أو سنتان بسبب تناوب الزراعة دورياً — يعاد توزيع الحصص ، وينتقل أصحابها إلى أراضى أخرى غير تلك التى سبق لهم زراعتها ، وكان هذا النظام يدفع المزارع إلى عدم الاهتمام بتحسين أرضه ، كما أنه كان يعانى أيضاً نتيجة إهمال سلفة فى الأرض التى انتقل إليها(٧) .

وكان هم الفلاح فى هذه الحالة الاهتمام بالحاصلات التى تنتج له فى هذه السنة فقط ، ثم يأتى بعده آخر فيحذو حذوه حتى أصبح جزء غير يسير من تلك الأرض غير صالح للزراعة مع جودة تربته وحسن موقعه(٨) .

ولم يكن من المنتظر فى ظل هذه الطريقة تعشيب الأرض أو تسميدها أو غرس الأشجار فيها أو إجراء تحسين فيها ، كما أن المعاملات القانونية بشأن أراضى المشاع

كانت معقدة ، فقد كان يتعذر على من يملك أرضاً بطريق المشاع أن يستدين مالا أو يرهن ما يملكه من الحصص تأميناً له(٩) .

وبرغم كل هذه الحقائق فقد كانت أخصب الأراضي وأكثرها إنتاجاً فى فلسطين هى أراضى المشاع ، فقرى مرج ابن عامر كانت كلها مشاعاً قبل أن يستولى عليها اليهود(١٠) . ويتبين من تقدير لجنة المشاع الأولى عام ١٩٢٣ وتقرير لجنة جونسون ــ كروسبى أن نحو نصف الأراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين كانت مشاعاً(١١) ، بينما حددت لجنة سمبسون نسبة الأراضى المشاع فى عام ١٩٢٣ بـ ٥٦٪ من مساحة أراضى القرى ، انخفضت نسبتها فى عام ١٩٣٠ إلى ٤٦٪ من مساحة تلك الأراضى(١٢) .

ويعتقد أن كثيراً من أراضى القرى كانت مشاعاً بالإسم فقط ، إذ كانت تزرع كأراضى مستقلة ، وقد بذلت جهود لاستبدال الملكية المشتركة بملكية فردية ، وكان العرب فى بعض المناطق يعتبرون أن نظام المشاع ــ مع ما كان ينطوى عليه من الحيلولة دون تقدم الزراعة فى فلسطين ــ كان حائلا دون انتقال الأراضى لليهود(١٣) .

ولعل من المناسب أن نتتبع حالة الفلاح العربى فى فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى حتى نلم بتلك الظروف التى كان يعيشها والتى دفعته إلى بيع جزء من أرضه لليهود .

فقد خرج الفلاح العربى فى فلسطين من الحرب منهك القوى خالى الوفاض ، وفقدت القرى أكثر من ثلث رجالها فى سنوات الحرب ، ولهذا فلم يتمكن الكثير من المزارعين من إعادة مزارعهم إلى ما كانت عليه قبل الحرب(١٤) .

ولم تلبث الإدارة العسكرية (١٩١٧ ــ ١٩٢٠) أن اتبعت خططاً عادلة فى عامى ١٩١٨ و ١٩١٩ للمحافظة على حقوق الفلاحين ، وذلك بمنعها بيع الأراضى وإقراضها للفلاحين بذوراً وحيوانات تدفع أثمانها على أقساط مناسبة بعد موسم الحصاد ، كما نظمت اعطاء قروض زراعية لهم من قبل بنك أنجلو إجبشيان (بنك باركلس فيما بعد) بضمان الحكومة ، وأعفت عدداً كبيراً من القرى من ضرائب سنة إلى غير ذلك من الأعمال التى كان لها تأثيرها فى إنعاش الفلاح .

وعندما أقيمت الإدارة المدنية عام ١٩٢٠ برياسة السر هربرت صموئيل قلبت الموقف رأساً على عقب ، فأوقفت القروض الزراعية استجابة لتدخل اللجنة التنفيذية (١٥) فقد ذكر الدكتور إيدر أمام لجنة هيكرافت عام ١٩٢١ « أن توقيف القروض الزراعية كان بإيعاز من اللجنة الصهيونية ،إذ وجدت أنه لا يتفق مع مصالحها » (١٦) .

وزادت الحكومة على ذلك فطلبت من الفلاح أن يدفع القروض التى أخذها بضمان الإدارة العسكرية من بنك الأنجلو إجبشيان واستخدم البنك وسائل التضييق والشدة فى تحصيلها ، فاضطر الفلاح إلى بيع ماشيته بربع المال الذى دفعه ثمناً لها ، ولم تكتف الحكومة بذلك بل أخذت تطالب الفلاح بدفع قروض البنك الزراعى العثمانى التى كان قد اقترضها قبل الاحتلال البريطانى للبلاد (١٧) .

وكانت الحكومة العثمانية قد أسست هذا المصرف لإقراض الفلاح ما يحتاج إليه من المال لاستثمار أرضه ، وكانت تستولى على أموال هذا المصرف من الإضافة التى زادتها على الإعشار ، فالفلاح إذن كان قوام هذا المصرف ورأسماله (١٨). وكانت فروع البنك منتشرة فى القدس ويافا وغزة والخليل وحيفا وعكا والناصرة وصفد وطبريا ونابلس وطولكرم وبئر السبع وجماعين وجنين . (١٩) . وقد ألغى المصرف بعد الاحتلال ، لكن الحكومة استمرت فى استيفاء الضريبة الإضافية من السكان ، ثم أعلنت تصفية هذا المصرف فى أول مارس ١٩٢١ وأمرت الفلاحين بتسديد ما اقترضوه منه من أجل تأسيس بنك زراعى جديد (٢٠) .

وقد أسفرت التصفية عن تحصيل ٦٤ ألف جنيه فلسطينى أنفق منها قرابة ٤٤ ألف جنيه تكاليف تصفية وأجور مأمورين وغيرها ، وبقى فى خزينة الحكومة عشرون ألف جنيه . ولما كان عرب فلسطين هم الذين دفعوا رأسمال هذ البنك ، فقد راجعوا الحكومة مرات طالبين إعادة افتتاح البنك ، ولفتوا نظرها بواسطة مؤتمراتهم وجمعياتهم وصحفهم وغرفهم التجارية إلى الضرر العظيم الذى يحيق بالفلاح من جراء تحصيل الأموال منه مع شدة حاجته إليها(٢١) . ولما لم تقبل الحكومة هذا الإعفاء استمهلوها تأجيل مطالبتهم بالديون ريثما يصيرون فى حالة تسمح بتسديد ديونهم دون بيع أراضيهم ، لكن الحكومة لم تستجب الذلك (٢٢) ، فوقع

الفلاحون فى ضائقة مالية شديدة فاستدان بعضهم بربا فاحش ، ولم يتمكن الكثيرون من ذلك ، فاضطروا إلى بيع ما يملكون من الأرض أو قسماً منها تخلصاً من تلك الضائقة(٢٣) . وكان البنك يحجز فى كل عام على أملاك ٤ ٪ من المدينين ويبيعها حرصاً منه على ضمان حصوله على الديون المستحقة له(٢٤) .

ومنعت الحكومة تصدير الحبوب إلى خارج البلاد بموجب إعلان صدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٢٠ ، مما كان سبباً فى هبوط الأسعار وضربة قاضية على الزراعة كان لها أثرها على الملاك والفلاحين وعمال الزراعة(٢٥) .

ويشير تقرير هيكرافت إلى أن الحكومة منعت تصدير الحبوب إلى الخارج بسبب قلتها وغلاء المعيشة فى ذلك الوقت (٢٦) . ولو كانت الحكومة حريصة على مصلحة الفلاح العربى مقدرة لظروفه الاقتصادية فى أعقاب الحرب لسمحت له بتصدير جزء من حاصلاته والاحتفاظ بالباقى ، وبذلك توفق بين غرضين : توفير الحبوب بالداخل ومساعدة الفلاح لتحسين حالته الاقتصادية .

وسمحت الحكومة باستيراد الدقيق الاسترالى فزاد ذلك فى هبوط أسعار الحبوب ووقعت فى فلسطين أزمة اقتصادية لا عهد لها بمثلها من قبل (٢٧) . فالفلاح الذى استدان أو اشترى الحيوانات بأثمان كبيرة اضطر أن يبيع حاصلاته فى أسواق البلاد بأبخس الأثمان (٢٨) .

ويقدم تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر الفلسطينى الثالث تفسيراً لإقدام الحكومة على منع تصدير الحبوب والزيت إلى الخارج ، فقد أرجع ذلك إلى رغبة الحكومة فى تخفيض الأسعار حرصاً منها على تهيئة الظروف المعيشية المناسبة للمهاجر اليهودى الذاهب إلى فلسطين (٢٩) .

وفى الوقت الذى وجهت فيه هذه الضربات الاقتصادية إلى العرب بذلت الحكومة لليهود كل ما تقدر عليه لتشجيعهم ، فقد فرضت رسماً على جميع الصادرات ما عدا الخمر المصنوع فى فلسطين لأنه أعظم حاصلات المستعمرات الصهيونية ، وخفضت رسوم مواد البناء المستوردة من ١١٪ إلى ٣٪ لأن أكثر من تسعين فى المائة من المبانى التى كانت تنشأ فى فلسطين فى تلك الفترة مبان يهودية(٣٠) .

ورغم ما كان يقاسيه الفلاح العربى بسبب الديون المتراكمة عليه والآخذة فى الازدياد ،فإن الحكومة لم تعمل شيئاً لتخفيفها عنه ، ولم تقم بفتح مصارف لإقراض الفلاح بفائدة معقولة تنقذه من المرابين الذين لم يرحمونه(٣١). ولقد كان المتوقع فى ظل هذه الظروف – لو كانت الإدارة المنتدبة تعمل على تحسين حال الفلاح ومساعدته– أن تخفف الحكومة الضرائب خاصة بعد إغلاقها للبنك الزراعى العثمانى ، لكن الذى حدث أنها أثقلت كاهل الفلاح بالضرائب ، وأصرت على استمرار الضرائب التى فرضت فى ظروف الحرب العالمية الأولى . فلقد أبقت الحكومة لسنوات عديدة بعد انتهاء الحرب الضرائب التى كانت الحكومة التركية قد سنتها ، كضرائب الحرب وضرائب سكة حديد الحجاز (٣٢) .

ولم يكن الفلاح العربى يدفع ضريبة واحدة بل ضرائب متعددة مباشرة وغير مباشرة ، ونظرة سريعة إلى تلك الضرائب تعطينا فكرة عن تلك الظروف التى كان يعيشها الفلاح العربى فى فلسطين فى عهد الانتداب .

الضرائب التى كان يدفعها الفلاح :

أولا : ضريبة العشر :

هى الضريبة الرئيسية التى كانت تفرض على الأرض وتحسب على أساس ١٢٪ من مجموع حاصلاتها ، ويختلف مقدارها باختلاف المواسم . وقد خفضت تلك الضريبة فى عام ١٩٢٥ إلى ١٠٪ ، ثم استبدلت اعتباراً من عام ١٩٢٨ بضريبة عشر مبنية على أساس معدل أسعار المحصول خلال عدة سنوات سابقة (٣٣) . وكانت هذه الضريبة تؤخذ على الحاصلات غير الصافية ، ولما كانت الحاصلات تنزل عادة بعد تصفيتها ، أى بعد أن يستبعد منها أجرة الحراث والحصاد والأرض وثمن البذور وتكاليف الآلات والحيوانات إلى نحو النصف ، فإن الحكومة كانت تأخذ من الفلاح نظير تلك الضريبة قيمة جزء كبير من محصوله ، فإذا لاحظنا أن ٦٥٪ من الأهالى مزارعون ، وأن ٢٥٪ من الأهالى عمال ، وأن كلا المزارعين وعمال الزراعة كانا فى حالة شديدة من البؤس والفاقة ظهرت لنا قسوة هذه الضريبة (٣٤) .

يضاف إلى هذا أن ذلك التخفيض صحبه فى السنوات التالية تدهور كبير فى أثمان الحاصلات الزراعية ، وقد ترتب على ذلك أن ضريبة العشر أصبحت بالنسبة لدخل الفلاح أكثر مما كانت فى السنوات السابقة ، وزاد انتشار الجراد ورداءة المحصول من تدهور حالة الفلاح ، مما اضطر الحكومة إلى إجراء تخفيضات فى تلك الضريبة خلال السنوات من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٥ (٣٥) . وقد ظلت الحكومة لعدة سنوات تجبى إضافة إلى ضريبة العشر – نسبة البنك الزراعى العثمانى التى كان يأخذها على الأعشار (٣٦) . مع أن البنك المذكور كانت قد صفيت أعماله منذ أول مارس ١٩٢١

ثانياً : ضريبة الويركو :

وهى ضريبة كانت تفرض على الأراضى والمبانى ، وكانت « مبنية فى الغالب على ضريبة جرى تخمينها قبل الحرب وتوزيعها النسبى غير متعادل قط » (٣٧) وكانت تساوى قبل الحرب ٤ فى الألف من ثمن الأموال غير المنقولة ، وأضافت الإدارة العسكرية إلى هذه الضريبة أثناء الحرب ما يقرب من نصفها ، أى أنها أصبحت ٦ فى الألف ، وبعد انقضاء الحرب داومت الحكومة على جمع تلك الضريبة (٣٨) .

وقد سن فى عام ١٩٣٥ قانون ضريبة الأملاك فى القرى ، وهو ينص على استبدال الويركو والعشور على الأراضى فى القرية بضريبة على الأراضى يدفعها الملاك وأصحاب المبانى للصناعات غير الخاضعة لضريبة الأملاك فى المدن ، وكانت ضريبة الأملاك فى القرى تفرض على الدونم الواحد حسب نوع الأرض ، وكان المعدل الأكبر للضريبة يجبى على الأراضى الأكثر خصوبة (٣٩) .

وقد استفاد الفلاح من قانون ضريبة أملاك القرى ، فقد صنفت الأراضى حسب استخدامها وقابليتها للإنتاج ، وفرض على كل صنف ضريبة ملائمة ، لكن الفلاح لم يتمتع بهذا الإصلاح سوى ست سنوات تقريباً (٤٠) .

ثالثاً : ضريبة المواشى :

وكانت تجبى سنوياً على كل رأس من الحيوانات يملكها الفلاح ، وكان مقدارها يختلف باختلاف أنواع الحيوانات (٤١) . وقد أظهرت الحكومة منتهى

القسوة والظلم مع الفلاح الذى كان يخفى حيواناته أثناء التعداد بفرضها ضريبة مضاعفة عليها (٤٢) .

وقد أوضح تقرير جونسون كروسبي أن ما يدفعه الفلاح من ضريبة يركو والعشر وتعد د المواشي كان يبلغ ١٠,٢٪ من دخله الإجمالى ، وأن هذا المبلغ كان يساوى ٣٤٪ من قيمة إيجار ملكه باعتبار أن الإيجار كان يبلغ ٣٠٪ من دخله الصافى . وقارن التقرير بين ما كان يدفعه الفلاح من الضرائب ويبلغ ٣٤٪ من قيمة الإيجار وبين ما يدفعه صاحب الأموال غير المنقولة فى المدن ويبلغ أقل من ١٠٪ وذلك للدلالة على عبء الضرائب على الزراعة ، وعلى أن المزارع العربى كان يدفع أكثر بكثير من نصيبه من الضرائب المباشرة ، وأوصت اللجنة كتدبير مؤقت بتخفيض ربع ضريبة العشر اعتباراً من أول يناير ١٩٣١ ، أى بجعلها ٧٪ وبزيادة ضريبة الأملاك فى المدن لتلافى هذا النقص تخفيفاً عن سكان الريف (٤٣) .

رابعاً : ضريبة الطرق :

لم تكن الحكومة تعتبر الفلاح مستحقاً لفتح طريق لقريته من أموال الميزانية العامة ، فقد وضعت الحكومة قانوناً خاصاً تتمكن بموجبه من الحصول على خدمات الفلاح لفتح مثل هذا الطريق ، وإلا فلها أن تفرض ضريبة عليه أسمتها ضريبة الطرق فى القرى :

وبينما كان الفلاح يدفع كافة الضرائب المذكورة ، فإن حاجيات المهاجرين اليهود إلى فلسطين كانت تعفى من الضريبة الجمركية ، وقد كان معدل الضريبة المفروضة على السكر ١٠٠٪ ، وعلى الدخان ١٤٩٪ ، والبترول ٥١٪ ، والبنزين ٢٠٨٪ ، والكبريت ٤٠٠٪ والأرز ١٥٪ ، والقهوة ٢٦٪ وقد فرضت تلك الضرائب المرتفعة لتغطية النقص الناشئ عن الإعفاءات المتعددة الناجمة عن تسهيل الهجرة لليهود بغض النظر عما إذا كان المهاجرون عمالا أو رأسماليين (٤٤) .

وقد تظلم العرب أمام لجنة شو من فداحة الضرائب — مباشرة وغير مباشرة — وقالوا أنها ترمى بالدرجة الأولى إلى إيجاد إيراد لسد نفقات بعض المصالح كقوة الشرطة الاحتياطية التى لولا وجود اليهود لكانت البلاد فى غنى عنها .

وقد قدرت الحكومة ما كان يدفعه الفرد الواحد من الضرائب بجنيه واحد وتسعة شلنات و ١٠ بنسات فى السنة «وإذا اعتبرنا طريقة المعيشة الرخيصة التى تتبعها فئات كبيرة من السكان العرب نجد أن هذا المعدل فاحش بلا شك ولا يتناسب مع معدل الضرائب التى كانت تستوفى منهم فى عهد الحكومة العثمانية» .

وكانت الرسوم الجمركية أهم مصادر الإيراد بالنسبة لميزانية الحكومة ، يليها فى ذلك ما يتجمع من الضرائب ، وقد بلغ الإيراد من هذين البابين فى السنوات الأربع الأخيرة من العشرينيات حوالى ثلثى متوسط الإيراد السنوى للحكومة فى تلك السنوات باستثناء الإعانات(٤٥) .

وقد وجد الفلاح العربى فى حالات كثيرة استحالة فى دفع الضرائب ، حتى أن الديون المتأخرة من الضرائب الزراعية بلغت فى عام ١٩٣٠ (٢٣٨,٠٠٠جنيهاً) .

وقد دفعت تلك الأعباء الضرائبية الفادحة بعض المسئولين فى حكومة فلسطين إلى المطالبة بتخفيف الأعباء عن كاهل الفلاح العربى . وها هو قائمقام قضاء حيفا يطالب بذلك فى مذكرة رسمية «وفى الختام أشعر أنه من واجبى أن أذكر رأياً صريحاً بالنسبة لجمع الضرائب فى القرى . إنى أعتقد أن ٥٠٪ من أهالى الريف على الأقل نظراً لدخولهم الضئيلة التى لا تزيد عن ثلاثين جنيهاً فى السنة لكل أسرة مكونة من ستة أشخاص يجب إعفاؤهم من جمع الضرائب»(٤٦) .

الفلاح والديون :

اضطر المزارعون العرب بسبب عجزهم عن القيام بأود معيشتهم من جراء الضرائب الفادحة التى يدفعونها للحكومة — إلى الالتجاء إلى المرابين الذين يقرضونهم المال بفوائد فاحشة ، واضطر آخرون إلى بيع أراضيهم وفاء لديونهم ، وكان القسم الغالب من مزارعى العرب يرزحون تحت عبء تلك الديون (٤٧) .

وكان المزارع يفتقر إلى التسهيلات التى تمكنه من الاستدانة دون أن يضطر إلى الالتجاء إلى المرابين ، ولم يكن فى إمكانه أن يختار السوق التى يبيع فيها حاصلاته أو أن ينتظر ريثما تظهر له أفضل الأسعار ، ذلك لأن المرابى يحجز على حاصلاته حالما تصل إلى البيدر وفاء للقروض التى استدانها بربا فاحش ، مما كان يضطره إلى

الالتجاء ثانية إلى المرابى – وهو فى أغلب الأحيان من تجار الحبوب – لاستدانة البذور للموسم المقبل والاقتراض من أجل الإنفاق على عائلته .

ويرجح أن معدل الفائدة الأكثر شيوعاً هو ٣٠ ٪ فى السنة ولم يكن غريباً أن يستدين بفائدة ٥٠ ٪ لثلاثة أشهر ، وكان النتيجة أن أصبح هناك كثير من الفلاحين مثقلين بديون ليس فى طاقاتهم سدادها .

وتبين الأرقام المتعلقة بالديون أن المزارع التجأ غالباً إلى الاقتراض ، ولا شك أن بعض هذه الديون يرجع إلى إسراف المزارع لكن معظمها استخدم فى سبيل سد نفقات الإنتاج وتكاليف المعيشة وسداد بعض الديون السابقة ، ويبدو أنه لم يستعمل منها سوى القليل للقيام بالتحسينات اللازمة لأرضه ، وإذا كان متوسط الدين متساوياً فى جميع أنحاء فلسطين فإن مجموع الدين فى البلاد – طبقاً لتقدير لجنة جونسون كروسبى – يبلغ نحو ٢ مليون جنيه فلسطينى (٤٨) .

وقد أجرت لجنة سمبسون بحثاً مفصلا لتحديد الديون المستحقة على قرية بير زيت التى تقع فى منطقة جبلية ، فتبين لها أن الدين العام على القرية بلغ سبعة آلاف جنيه ، أى بمتوسط قدره حوالى ٣٩ جنيهاً لكل عائلة (٤٩) .

ولم يكن هناك ما يقض مضجع الفلاح الفلسطينى أكثر من الدين الذى عليه « وإذا ظل هذا المزارع الصغير ينوء تحت حمل كبير من الدين ومن الربا الفاحش المتراكم بحيث يجد أن حاصلاته فى الوقت الحاضر ،ل وحاصلاته التى يأمل أن يصل إليها بعد اتباعه طرق التحسين لا تكفى لسد ما عليه المداثنيه قعدت به المهمة وضؤلت منه الجهود فى سبيل تغيير أساليبه الزراعية » (٥٠) .

وقد اعترف المندوب السامى واكهوب فى الجلسة الثانية والعشرين للجنة الانتدابات الدائمة بجنيف عام ١٩٣٢ بما ينوء به الفلاح من ديون قائلا : « لقد أصابتنى دهشة عظيمة لما رأيته من فقر الفلاحين والديون الباهظة التى تثقل كواهلهم » (٥١) .

ولم تكن وطأة ديون الفلاح تقل عن وطأة الضرائب ، ففى منطقة أحد المفتشين الإداريين التى تشمل ثلاثة أقضية كان يوجد ١٤ جابياً لضرائب الحكومة ، بينما أن مرابياً واحداً فقط فى أحد هذه الأقضية الثلاثة كان يستخدم ٢٧ محصلا من الخيالة لتحصيل ديونه ، ولم تكن هذه هى الحالة الوحيدة (٥٢) .

وقد قدمت المحكمة العليا بفلسطين بيانات إلى لجنة سمبسون عن الكفالات التى صدرت بسبب الدين فى جميع أقضية فلسطين خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٣٠ باستثناء قضاءى يافا وحيفا ، فبلغت الكفالات ٢٦٧٧ حالة ، وحبس خلال نفس الفترة بسبب الدين ٥٩٩ شخصاً (٥٣) .

وها هى لجنة رسمية بريطانية أخرى تؤكد ما عاناه الفلاح العربى بسبب الدين و « من المسلم به أن عدد ما يصدر من الأوامر بحبس المحكوم عليهم بسبب الدين كثير إلى درجة محزنة ، وأن السجون تحوى ما بين جدرانها طائفة كبرى من الذين يلقى عليهم القبض من جراء الدين » (٥٤) .

لجنة جونسون ـ كروسبى :

وعين المندوب السامى فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ لجنة لدرس حالة المزارعين الاقتصادية ووضع التواصى بشأن الضرائب ، وكان أهم عضوين فى اللجنة هما المستر جونسون نائب مدير المالية والمستر كروسبى مساعد حاكم اللواء الجنوبى، ولذلك سميت اللجنة باسميهما ، وقد أوصت تلك اللجنة بأن تصدر الحكومة قروضاً للمزارعين بواسطة هيئات تعاونية فى القرى،وأن تمنحهم قروضاً أخرى لتسديد قروضهم التى استدانوها من المرابين بربا فاحش ، وأن تكون مدد سداد القروض الزراعية أطول من غيرها ويكون معدل فائدتها أقل وأن يتعهد المقترض بالقيام بتحسينات فى أرضه ، وأوصت — إلى أن يتم تنظيم هيئات التعاون — أن تصدر الحكومة قروضاً صغيرة لصغار الزراع تبلغ قيمتها مائة ألف جنيه فلسطينى حتى يتمكنوا من فلاحة أراضيهم فى الموسم التالى(٥٥) .

تقرير ستركلند :

وسعياً لتنفيذ توصيات لجنة (جونسون — كروسبى) طلبت حكومة فلسطين من المستر ستركلند أن يدرس أحوال الفلاح ويقدم رأيه بشأن الطرق الواجب اتباعها لتأسيس جمعيات تعاون للتسليف فى القرى العربية (٥٦) .

وقد وصل المستر ستركلند إلى فلسطين فى ١٠ يوليو ١٩٣٠ وطاف فى جميع أنحاء البلاد وزار قرى العرب ومستعمرات اليهود وفهم المستر ستركلند أن المقصود

من مهمته هو جميع أنواع الجمعيات لا جمعية التسليف فقط (٥٧) . وتوصل المستر ستركلند فى تقريره إلى هذه النتيجة « أن قسماً كبيراً من الفلاحين فى حالة عجز تام مالياً وبأنه لا التسليف التعاونى ولا أى شكل من القروض الحكومية يمكنهم من التغلب على عجزهم إذا كان لابد من وفاء الديون بالقيمة التى يطلبها الدائنون » لكنه أوصى بتأسيس جمعيات تعاون للتسليف وأن يكون هناك نوعان من القروض : الأول من قبل الحكومة لمدد قريبة لتغطية نفقات العمل والثانى لآجال طويلة من قبل مؤسسات خاصة لتسوية الديون القديمة ولأغراض التحسين ، كما أوصى بفرض عقوبات على الربا الفاحش وتعديل القانون المتعلق بحبس المدين ، وقد أدى ذلك إلى تقييد أعمال الدائنين ووجود مصادر أخرى للتسليف فى متناول الفلاحين هى الحكومة وجمعيات التعاون للتسليف ومصرف باركليز ومصارف أخرى أهمها المصرف الزراعى العربى .

ومنذ عام ١٩٣٠ والحكومة تصدر كل عام قروضاً للفلاحين لآجال قريبة ، وكانت هناك قروض أخرى أصدرتها الحكومة فى مناسبات مختلفة قبل عام ١٩٣٠ بلغت قيمتها (٦١٥,٦٦٥ ليرة فلسطينية) ، أما القروض التى أصدرتها الحكومة من عام ١٩٣٠ إلى عام ٣٥ / ١٩٣٦ فقد بلغت (١٨٩,٩٣٤ ليرة فلسطينية) ، وكان معدل الفائدة للقروض القصيرة الأجل ٥٪ وأما قروض ٣٥ / ١٩٣٦ فكان معدل فائدتها ٩ ٪ وهو نفس المعدل الذى كانت تتقاضاه جمعيات التعاون للتسليف ولم تزد أكثر القروض على عشرة ليرات فلسطينية للفلاح الواحد كانت تدفع على قسطين بعد الحصاد .

وقد أنشئت جمعيات التعاون للتسليف فى القرى العربية وبلغ عددها فى نهاية ١٩٣٧ (١٢٠ جمعية) بلغ مجموع أموالها (١٠,١١٧ ليرة فلسطينية) ، وكان معدل القروض للشخص الواحد فى نهاية عام ١٩٣٦(١٨ ليرة فلسطينية) وفى نهاية عام ١٩٣٧ (١٤ ليرة فلسطينية) .

أما التسليف الطويل الأجل لتحسين أراضى الفلاحين فكان معدوماً حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان هناك مصرفان يقدمان قروضاً طويلة الأجل وهما المصرف الزراعى العربى وشركة الرهون الزراعية الفلسطينية ، وكانت الشركة

الأخيرة تقرض العرب واليهود معاً بفائدة قدرها ٨ ٪ ولفترة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة (٥٨) .

الضرر الذى لحق بالعرب نتيجة بيع الأراضى :

لقد نبهت التقارير والبيانات الرسمية البريطانية فى أوائل الثلاثينيات إلى عدم وجود أراضى زراعية كافية للمهاجرين الجدد،وإلى تضخم عدد العائلات العربية التى لا تمتلك أية أراضى زراعية ، فقد ورد فى تقرير لجنة شوان مقدرة فلسطين على الاستيعاب قد بلغت حدها الأعلى وأنه « لا توجد أرض أخرى ميسورة يمكن إسكان المهاجرين الجدد فيها إلا بإحلالهم محل الأهالى الحاليين » . ثم أشار السرجون هوب سمبسون فى تقريره « إلى أنه من الواضح أن الأراضى الباقية للحكومة فى الوقت الحاضر هى قليلة المساحة جداً ... وليس من المعقول أن يقال بإخراج العرب من هذه الأراضى وبوضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود ، إذ أن ذلك ينافى كل المنافاة أحكام المادة السادسة من صك الانتداب » .

وجاء فى بيان الخطة السياسية للحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ ما يلى « ويظن أنه من بين العائلات العربية القروية التى يبلغ عددها (٨٦٩٨٠ عائلة) يوجد ٢٩,٤٪ بلا أراضى ، أما عدد العائلات التى كانت تزرع أرضاً فيما مضى ثم فقدتها فهو غير معلوم،إذ أن هذه المسألة من جملة المسائل التى ليس فى الاستطاعة الآن حصرها بتأكيد بل يؤمل التثبت منها فى أثناء الإحصاء الذى سيجرى فى السنة القادمة » لكن هذا البيان لم يتم إعداده خلال إحصاء ١٩٣١ ، كما أن الإحصاء الذى كان مزمعاً القيام به فى عام ١٩٣٦ لم يتم نتيجة للثورة .

وفى عام ١٩٣١ كان المستر فرنش قد عين مديراً لدائرة التحسين والعمران وكان من أولى مسئولياته إعداد بيان بالعرب الذين لا يملكون أرضاً واقتراح إعادة إسكانهم،لكن البيان الذى تم إعداده لم يتناول سوى المزارعين الذين فقدوا الأراضى التى كانوا يزرعونها بطريق الاستئجار فلم يشمل مثلا الأشخاص الذين يملكون أراضى غير الأراضى المباعة أو الأشخاص الذين كانوا عمالا زراعيين عند بيع الأرض،أوالذين باعوا الأرض بأنفسهم لليهود،أوالذين تمكنوا من العثور على حرفة

أخرى غير الزراعة ، حتى أن اللجنة الملكية اعتبرت البيان مجرد جزء من هؤلاء العرب الذين أخرجوا من الأرض نتيجة لبيعها لليهود .

وقد تلقت الحكومة حتى أول يناير ١٩٣٦ (٣٢٧١ طلباً) من العرب الذين لا أرض لهم لإسكانهم فى أرض أخرى ، ولم يسجل منها إلا ٦٦٤ طلباً فقط ،أما باقى الطلبات وعددها (٢٦٠٧١ طلباً) فلم تقبل ، واشترت الحكومة أرضاً لإسكان أصحاب الطلبات المقبولة ، وحتى قيام اللجنة الملكية بتحقيقها كانت قد أعطيت أراضى لأكثر من نصف هذه العائلات ، ولم تقبل بعض العائلات الباقية الأرض التى عرضت عليها .

وقد انتهى بحث اللجنة الملكية لهذه النقطة إلى أن قله الأراضى ترجع إلى زيادة السكان العرب أكثر مما ترجع إلى ما اشتراه اليهود من أراضى ، وأن ادعاء العرب بأن اليهود تملكوا مساحة واسعة جداً من الأرض الخصبة ليس له ما يؤيده وأن كثيراً من الأراضى التى وزعت برتقالا كانت ، مالا أو مستنقعات أو بوراً عندما اشتراها اليهود (٥٩) .

معدل ما كانت تملكه العائلة العربية :

كان عدد السكان العرب فى ريف فلسطين يبلغون عام ١٩٢٩ (٤٦٠,٠٠٠ نسمة) باستثناء البدو الذين يقطنون منطقة الصحراء الواقعة جنوب شرق فلسطين ، وإذا اعتبرنا متوسط العائلة الواحدة خمسة أشخاص يكون لدينا ٩٢ ألف عائلة تعتمد فى معيشتها على زراعة الأراضى ، وكانت مساحة الأراضى التى لا يملكها اليهود فى ذلك العام بما فيها الأراضى الأميرية التى تصلح للزراعة نحو (١٠,١٠٠,٠٠٠ دونماً) أى حوالى ١٠٩ دونماً للعائلة الواحدة (٦٠) .

وقد قدرت لجنة جونسون كروسبى التى قامت بدراسة أوضاع ١٠٤ قرية أن متوسط ما كانت تشغله العائلة الواحدة فى تلك القرى هو ٥٦ دونماً ، ورأت أن الأدنى الأدنى الذى يحتاج إليه المالك الذى يزرع بنفسه هو ٧٥ دونماً ، كما أن الحد الحد الذى يحتاجه المستأجر هو ١٣٠ دونماً (٦١) .

وتبين للجنة سمبسون أنه لو قسمت كل الأراضى القابلة للزراعة فى فلسطين — باستثناء الأراضى التى فى يد اليهود — على المزارعين العرب فى عام ١٩٣٠ فلن

تنال الأسرة الواحدة فى المتوسط أكثر من تسعين دونماً ، أى أقل أربعين دونما عن الحد الأدنى – من الأرض غير المروية – الذى حددته اللجنة للإبقاء على أسرة الفلاح فى مستوى لائق من المعيشة ، كما تبين اللجنة أيضاً أنه من بين الأسر العربية الريفية فى القرى والبالغ عددها ٨٦٩٨٠ أسرة فإن ٢٩,٤ ٪ لا يملكون أرضاً (٦٢) .

وفى عام ١٩٣١ كان ٧٧ ٪ من الفلاحين فى منطقة القدس، و ٦٣ ٪ فى منطقة نابلس يملكون أقل من ٥٠ دونماً للعائلة ، بينما هبطت نسبة الملكية فى قرى أخرى إلى ٠,٤ دونماً (٦٣) .

دخل الفلاح العربى :

أكدت اللجان الرسمية المختلفة أن دخل الفلاح العربى كان منخفضاً بدرجة لا تكفى لإعالته(٦٤) فقد رأت لجنة (جونسون – كروسبى) أن متوسط الدخل الصافى للأسرة التى تعمل بالزراعة كان حتى أواسط ١٩٢٩ يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ جنيهاً، وأن العائلة الفلسطينية كانت تعتمد فى معيشتها على هذا الدخل ، وأن عدداً من العائلات كانت أضيق حالا من ذلك، فاضطرت إما إلى تخفيض مستوى معيشتها أو إلى التورط فى الدين، وأن حالة الفلاح ازدادت بعد ذلك سوءاً بسبب هبوط الأسعار إلى نصف ما كانت عليه تقريباً ، ذلك أن الدخل الصافى للعائلة المتوسطة قد هبط من ٢٧,٥ جنيهاً فلسطينياً إلى ١٦,٥ جنيهاً تقريباً ، وهبط دخل المزارع المستأجر لمائة دونم من ٢٠ جنيها فلسطينياً إلى تسعة جنيهات تقريباً ، بينما ارتفعت نسبة العشر وضريبة تعداد المواشى بالنسبة للدخل الصافى من زراعة الأرض من ١٩٪ إلى ٣٢ ٪ (٦٥) .

وأما لجنة سمبسون فقد اعتبرت الدخل السنوى العائد من مزرعة مساحتها ١٢٠ دونماً ضئيل جداً قدرته بأربعين جنيهاً منها عشرة جنيهات تدفع كضريبة للعشر ، ويبقى ثلاثون جنيهاً كنفقات للأسرة طوال العام ، كما يظهر إحصاء اللجنة أن الدخل العائد من مائة دونم يملكها الفلاح هو ٣٥,٢٠٠ جنيهاً، وبالنسبة للمستأجر عشرون جنيهاً، وأن الدخل الصافى يقدر بـ ١١,٨٠٠ جنيهاً فى حالة الفلاح المالك، و ٣,٦٠٠ جنيهاً فى حالة الفلاح المستأجر :

ومن هذا الدخل فإن على الفلاح أن يسدد ما عليه من دين – ومعدله لا يقل عن ثمانية جنيهات لكل أسرة – ويشترى ملابس الأسرة ويقوم بنفقات المعيشة جميعها « وليس من المبالغة أن نقرر أن الفلاحين كطبقة مفلسون بدرجة لا أمل فيها »(٦٦) .

ويبدو أن المحافظة على تلك الأوضاع بالنسبة للفلاح العربى فى فلسطين وعدم الرغبة فى إزاحة الأعباء عن كواهله كانت جزءاً من خطة ترمى إلى تكبيل البلاد كلها ، فقد ورد فى تقرير لجنة (جونسون – كروسبى) فقرة تقول « ولكننا لا نحبذ كل محاولة تجرى لتحقيق هذه الغاية (يقصد زيادة دخل الفلاح) من شأنها أن تسفر عن إغراء المزارع على صرف عنايته عن الأرض وجعله من طبقه الأفندية »(٦٧) .

تلك هى الظروف التى حاطت بالفلاح العربى منذ الاحتلال البريطانى للبلاد: إغلاق البنك الزراعى العثمانى المصرف الوحيد الذى كان يقرض المزارعين العرب ، منع تصدير الحبوب والزيت ، مطالبة الفلاح بالقروض التى سبق أن أخذها قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها ، ثم فرض الضرائب الباهظة عليه ، واضطراره إلى اقتراض ديون لا يستطيع سدادها ، وكانت هذه الظروف أو بعضها كفيل بوضع الفلاح فى حالات اقتصادية سيئة تضطره إلى بيع أرضه أو جزء منها لليهود .

وزاد فى تضييق الخناق حول الفلاح سيطرة الصهيونية على المصدر الرئيسى للمياه فى فلسطين وهما نهرا الأردن والعوجا . فطبقاً لصك امتياز روتنبرج المعدل احتفظ بمياه نهر الأردن لهذه الشركة فى الأغراض الصناعية ، فلا يسمح لأى فلاح منذ أن تم التوقيع على الامتياز « بتحويل أى جزء من مياه هذا النهر إلى أرضه للرى أو لأى غرض آخر إذا كان بعمله هذا سينقص كمية المياه إلى ما دون الحد اللازم للشركة لتشغيل أشغالها الكهربائية ، وينطبق هذا على كل رافد من روافد نهر الأردن . أما بالنسبة لنهر العوجا فإن شركة روتنبرج تملك أيضاً امتياز العوجا »(٦٨) .

ومن ناحية أخرى فإن سنوات القحط والجدب التى توالت على البلاد فيما بين عامى ١٩٢١ و ١٩٢٩ قد ترتب عليها نقص فى الحاصلات الزراعية « حتى أن

المزارعين كانوا لا يجدون فى كثير من السنوات أقواتهم ولا علف حيواناتهم ولا ثمن زراعتهم » (٦٩) .

فهل حاولت الإدارة المنتدبة أن تفعل لهذا الفلاح شيئاً ذا قيمة ينقذه من تلك الأخطار التى أحاطت به من كل جانب ؟ هذا الفلاح الذي أشار بعض الخبراء والمفكرين إلى قدراته الخاصة « وعلى ما يلوح لى أن العربى يتفوق على الهندى بل وعلى الفلاح الأوربى فى كثير من الحالات » (٧٠) فهو إنسان ذكى يبذل جهداً شاقاً ، تواق لتحسين مستوى زراعته ومستوى حياته ، لكنه لم يحظ فيما مضى إلا باهتمام يسير » (٧١) « ومع أن من بين فلاحى فلسطين جماعات كبيرة متأخرة وغير مثقفة إلا أنهم لا يختلفون كثيراً عن غيرهم من الجماعات فى كثير من بلاد العالم ، وهم ليسوا كسالى أو غير مهيئين للعمل الزراعى ، كما أنهم ليسوا أصحاب مشروعات متقدمة فى الوقت الحاضر ، ولكنهم يعرفون أوضاعهم ويحاولون تغييرها » (٧٢) .

هل حاولت الإدارة المنتدبة أن تأخذ بيده فى مجال التعليم أو تحسين أساليب زراعة ، وهل سنت من التشريعات والقوانين ما يكفى لحمايته ؟

لقد كان التعليم الريفى أكثر نوع يحتاجه السكان العرب ، وقد أعطى أول مدير للمعارف جانباً كبيراً من عنايته لهذا التعليم ، لكن ذلك المدير كان مثالياً بعيداً عن الواقعية ، كما أن خططه لم تكن تتلاءم مع أعماله ، فلم تساعد حدائق المدارس والدروس العملية والنظرية السطحية فى الزراعة التى طبقها فى بعض المدارس القروية مساعدة ذات شأن فى تحسين الوسائل الزراعية عند الفلاحين ، وقد ظن ذلك المدير أن تلك المشروعات والدروس المحدودة الأثر يمكنها أن تدرب الفلاحين على طرق الزراعة الحديثة ، وتشجيع أبناءهم على تحسين الإنتاج ورفع مستوى ذويهم (٧٣) .

وقد ادعى تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ أن « المزارع العربى قد استفاد إجمالا من أعمال الإدارة البريطانية ومن وجود اليهود فى البلاد . فأجور العمال قد ارتفعت ومستوى المعيشة تحسن والعمل فى تعبيد الطرق وإنشاء الأبنية كثر وزاد ، وفى السهول الساحلية عمد بعض العرب إلى تحسين أساليب الزراعة » (٧٤) .

وذكرت بعض المصادر الصهيونية « أن قيام المزارع اليهودية المدارة بأساليب فنية وبآلات حديثة بجوار المزارع العربية الأولية ساعد الفلاح العربى على اقتباس الطرق الزراعية الجديدة ، وعلى سد النقص فى مزارعه وإدخال التحسينات الضرورية فى شئونه وفى تربية مواشيه » (٧٥) . لكن هذه المصادر لم تحدثنا بطريقة موضوعية عن النتائج الإيجابية التى ترتبت على استفادة الفلاح العربى من أعمال الإدارة البريطانية أو من المستعمرات اليهودية المجاورة له ، ولعل خير رد على تلك المصادر هو ما ورد فى ثلاثة تقارير بريطانية رسمية بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على الانتداب فقد ورد فى التقرير الأول أن فلسطين « لا تستطيع أن تعول عدداً من المزارعين يزيد على من فيها إلا إذا تغيرت أساليب الزراعة المتبعة الآن تغييراً أساسياً » (٧٦) .

وورد فى التقرير الثانى أنه « قد ثبت لدينا أن أساليب الزراعة التى يتبعها المزارعون العرب فى هذه البلاد لا تزال على فطرتها لدرجة يستحيل معها تخفيض تكاليف الإنتاج الأساسية . فليس أمامنا والحالة هذه إلا سبيل واحد أى زيادة الدخل الإجمالى، وذلك ميسور لما بتحسين أساليب الزراعة الحالية أو باتباع أساليب أفضل منها ». كما اتهم التقرير الحكومة بأنها لم تقم بجهود متواصلة فى هذا السبيل . وأوضح أن تأثير جهودها وجهود المؤسسات الزراعية اليهودية فى هذا الشأن كان تأثيراً غير محسوس (٧٧) . كما ورد فى التقرير الثالث « أن حالة الفلاح العربى لم تتحسن تحسناً يذكر عما كانت عليه فى العهد العثمانى ، فلم تتبن الحكومة أى سياسة محددة للتحسين الزراعى فى الأراضى التى يمتلكها العرب ... ولم يتلق الفلاح العربى عملياً أى مساعدة لتحسين زراعته أو مستوى معيشته » (٧٨) .

وأما بالنسبة لما أصدرته الإدارة المنتدبة من التشريعات لحماية الفلاحين العرب ، فقد أصدرت الحكومة عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ قانونين لانتقال الأراضى ، وكان هذان القانونان يرميان إلى عدم حرمان المستأجرين والمزارعين العرب من الأراضى التى يزرعونها دون أن يبقى لهم أرض غيرها وذلك بالحصول أولا على موافقة الحكومة غير أنهما لم يحققا الغاية المطلوبة ، فقد أوضح مدير الأراضى أمام لجنة شو أنه لا يظن أن هذه الأحكام قد طبقت قط، وأنه ثبت أن القانون غير قابل

للتطبيق ، فلا المشتري ولا البائع طلب موافقة الحكومة على عملية انتقال الأرض ، وكان أصحاب الأراضي يتسلمون الثمن أو التعويض ، ولا يكتشف ما حدث إلا بعد رور بضعة أشهر على ذلك . وأبدت لجنة شو دهشتها من مرور ثمان سنوات دون أن تبذل الحكومة أي جهد لتعديل تشريع ثبت أنه لا يكفي بالغاية المتوخاة منه .

وكان اللورد بلومر قد عين في أوائل عام ١٩٢٧ لجنة لدراسة هذا الأمر ، وقدمت اللجنة المذكورة توصياتها ، وكان من نتائجها أن أصدرت الحكومة في يوليو ١٩٢٩ قانوناً أسمته قانون حماية مستأجري الأراضي الزراعية . وقد ألغى هذا القانون الأحكام التي وردت في قانون ١٩٢١ والتي تفرض على بعض موظفي الحكومة أن يتأكدوا من بقاء أرض تكفي لإعالة المزارعين وعائلاتهم . وقد نص قانون ١٩٢٩ على دفع تعويض لبعض المستأجرين مقابل جلائهم عن الأرض وفرض القانون على المالك أن يدفع للمستأجرين الذين يكونون قد زرعوا الأرض المؤجرة لهم مدة خمس سنوات فأكثر تعويضاً إضافياً ، ولم يكن القانون يحتوي على نص يؤمن للذين يطردون من الأرض مساحة كافية لإعالتهم وعائلاتهم ، وبعبارة أخرى لم يكن من المحتمل — كما اعتقدت لجنة شو — أن يؤدي هذا القانون إلى تخفيض إعداد أولئك الذين يصبحون بلا أرض أو الذين يخرجون من الأرض — نتيجة بيع الأراضي التي يستأجرونها — دون علمهم .

وقد انتقدت لجنة شو هذا القانون ، وأوضحت أنه لا يتضمن شيئاً من القيود على انتقال الأراضي أو حماية الفلاح ، وأن مجرد وضع نص يقضي بدفع تعويض نقدي للمزارع قد يشجعه على الخروج من الأرض ، وطالبت لجنة شو بإيجاد طريقة أخرى لحماية المزارعين العرب ووضع بعض القيود على انتقال الأراضي لليهود (٧٩) .

وصدر في عام ١٩٣٣ قانون عرف باسم « قانون حماية المزارعين » غير أن هذا القانون جاء بعد أوانه لأن اليهود كانوا قد امتلكوا حتى عام ١٩٣٠ ما يناهز ١,١٧٠,٠٠٠ دونماً ، وربما جاء هذا القانون متأخراً عن قصد ، أي ريثما تنفذ السياسة المنصوص عليها في المادة الثانية من صك الانتداب وهي وضع البلاد في حالات سياسية واقتصادية تساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي (٨٠) .

وقد عدل القانون فى عام ١٩٣٤ ، واستحدث قانون آخر ألقى على عاتق حكام الألوية مهمة الفصل فى القضايا المتعلقة بحقوق الأراضى والمراعى والوراثة وفى أى نوع آخر من أنواع تلك الحقوق إذا كانت المنازعات حولها تهدد حالة الأمن العام،وبرغم تصريح المندوب السامى فى خريف عام ١٩٣٣ بأنه يفعل كل ما يستطيع لحماية الفلاح العربى ، فإنه لم يتم عمل أى شىء يستحق الذكر ، فلم تكن هناك الإمكانات اللازمة لتنفيذ ذلك ، ولم تكن هناك رغبة بريطانية لبذل أى جهد حقيقى لحماية الفلاح العربى (٨١) .

وهكذا نرى أن تلك القوانين لم تؤد شيئاً للفلاح العربى أو تحقق له أية حماية ، وخير مثال على ذلك أنه فى ظل أول قانون صدر لحماية الفلاح العربى عام ١٩٢٠ اشترى اليهود فى تلك السنة ألوف الدونمات وكانوا يجدون فى تلك القوانين من الثغرات ما يساعدهم على تحقيق أهدافهم (٨٢) .

وقد تنبه العرب فى وقت مبكر إلى خطورة ما يستهدفون إليه من جراء بيع أراضيهم لليهود،فطالبت جمعياتهم ومؤتمراتهم ولجانهم التنفيذية بسن قانون يمنع بيع الأراضى لليهود أو يبقى للفلاح أو المستأجر على الأقل ما يكفى لإعالته وأسرته(٨٣).

لكن الحكومة لم تستجب لتلك النداءات ، بل إنها لم تأخذ بتواصى لجانها العديدة خاصة ما يتعلق منها بلجان الأراضى والتى بلغ عددها أكثر من اثنتى عشرة لجنة طالبت جميعها بسن تشريع يحافظ على حقوق الفلاح،ولم تكتف الحكومة بحشد اليهود فى الأراضى الأميرية والأراضى الموات،بل سهلت لهم شراء الأراضى العربية (٨٤) .

وها هو تقرير اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧ يحمل الإدارة مسئولية عدم اتخاذ إجراء فعال لحماية الفلاح « إن الإدارة يترتب عليها أن تعمل على حماية العربى من نفسه لا بحظر البيع ، بل بوضع شرط يقضى على كل من يجرى معاملة انتقال وتصرف فى الأراضى الزراعية بما فى ذلك البيع والرهن والهبة والوقف والإجارة لمدة تزيد على الثلاث سنوات أن يستبقى لنفسه قطعة أرض لا تقل عن الحد الأدنى الذى يكفى لإعالته » (٨٥) .

ولم يسفر الصراع السياسى الطويل للحصول على تشريع لمنع تسرب الأراضى لليهود عن نتيجة إلا عام ١٩٤٠ عندما سنت الحكومة قانوناً نظم انتقال الأراضى فى فلسطين . فقسمت البلاد إلى ثلاث مناطق : منطقة يمنع فيها بيع الأراضى إلا لعربى فلسطيني ،وأخرى يسمح فيها بالبيع لغير العرب الفلسطينيين بشرط موافقة المندوب السامى ، وثالثة يسمح فيها لليهود بشراء الأراضى . ومع ذلك فقد وجد اليهود طرقاً عديدة للتحايل على هذا القانون ، ولم تستطع الحكومة أو لم ترغب فى مواجهة تلك الطرق فاستمر تسرب الأراضى إلى اليهود فى جميع المناطق (٨٦) .

وحتى لو كان قد قدر لقانون عام ١٩٤٠ أن يجد طريقه إلى التنفيذ فلقد تمكن اليهود فيما بين الحربين العالميتين من شراء أخصب أراضى فلسطين ، فطبقاً لأرقام الحكومة بلغت مساحة الأراضى التى اشتراها اليهود منذ أكتوبر عام ١٩٢٠ (٦٨٢,٨٦٥ دونماً) منها (٣٦٩٧١ دونماً) فى بئر السبع ، وكان اليهود يملكون قبل الحرب (٦٥,٠٠٠ دونماً) وبلغ مجموع ما كانوا يملكونه عند تقديم اللجنة الملكية لتقريرها عام ١٩٣٧ (١,٣٣٢,٨٦٥ دونماً) (٨٧) .

من هذا يتضح أن الحكومة لم تكتف بمنع مساعداتها عن الفلاح العربى بل إنها اتبعت سياسة تهدف إلى إفقاره وإجباره على بيع أرضه لليهود ، وحينما تتبع الحكومة المنتدبة تلك الوسائل، فليس عجيباً بعد ذلك أن نرى الفلاح يبيع أرضه لليهود . فهذه الأوضاع الاقتصادية السيئة لا تتطلب قوة عسكرية لإجبار الفلاح على بيع أرضه ، ففيها الكفاية لتحقيق الهدف المنشود سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة (٨٨) .

وها هى لجنة سمبسون تشير فى أكثر مكان من تقريرها إلى سوء حالة الفلاح بشكل عام « هناك دلائل من كل مصدر ممكن تبين أن الفلاح العربى فى وضع يائس ، وليس لديه رأسمال لمزرعته ، كما أنه يتحمل ديوناً فادحة ، كما أن الإيجار الذى يسدده يتصاعد ، وهو مطالب بدفع ضرائب طائلة ، كما أن نسبة الفائدة على قروضه مرتفعة بشكل لا يمكن تصديقه » . ويوجد أيضاً نقص مستفحل فى مساحات الملكية ، ففى كل قرية زرناها كان هناك تظلمات من هذا الموضوع ، وقد بيعت حصص من تلك الممتلكات إما لتسديد الديون أو لدفع ضرائب الحكومة أو للحصول على المال الكافى لسد رمق العائلة، بل إن اللجنة لم تر مانعاً قانونياً يحول

دون تسجيل صغار الفلاحين العرب — الذين لا يكفيهم عائد الأرض ويحتشدون في المدن خلال توقف الموسم الزراعي لاكتساب شيء إضافي يواجهون به دفع الضرائب وأموال المرابي وشراء الضروريات — كعمال مؤقتين عاطلين ما داموا في حقيقة أمرهم عمالة عاطلة يمكن الانتفاع بجهودها (٨٩) .

وقد ساءت حالة الفلاح بعد تلك الحالة التي أشار إليها سمبسون في عام ١٩٣٠ نتيجة لعوامل متعددة منها تسرب أكثر من نصف مليون دونم من أخصب الأراضي في فلسطين إلى اليهود حتى بداية ثورة ١٩٣٦ ، ومنها استمرار وقوعه تحت براثن المرابين ، ومنها إصابة أرضه بالجدب والجفاف عدة أعوام ، ومنها ذلك الإهمال الذي قاساه من عدم العناية بشئونه الصحية والاجتماعية ، ومنها عبء الضرائب الذي نكب به وأخيراً بسبب تلك الأوضاع السياسية المتدهورة التي كانت تجتازها البلاد (٩٠) :

وكان الفلاح يجد نفسه في مثل تلك الظروف أمام احتمالات ثلاثة : الأول أن يحتفظ بالأرض ويدفع الضرائب الفادحة ويحيا حياة سيئة ، والثاني أن يترك أرضه ويهاجر إلى المدينة وعندما تتراكم الضرائب وتتضاعف الديون تباع أرضه في المزاد أو تستولى عليها الحكومة ، والثالث أن يبيع أرضه أو جزءاً منها لليهود . وكان كل من هذه الاحتمالات يحمل في ثناياه عوامل قهر ومعاناة وضغط على الفلاحين جعلت الكثيرين منهم يفكرون في وسيلة أخرى للمعيشة ، فهاجروا تدريجياً إلى المدن الكبيرة والصغيرة ليعلموا أبناءهم من أجل الحصول على وظيفة حكومية مضمونة الراتب . هذا التحول من القرية إلى المدينة ومن المحراث إلى المكتب كان الأمل الذي يداعب كل قروي ، وكانت الغالبية العظمى منهم تحت تأثير هذا الوهم (٩١) .

فهل باع الفلاح جزءاً كبيراً من أراضيه لليهود ؟ وهل انتقلت الأراضي التي باعها عرب فلسطين لليهود بواسطة صغار الفلاحين أم بواسطة كبار الملاك ؟

لم تكن أراضي الفلاحين الصغار تغري اليهود بشرائها كثيراً فقد كانت معظم أراضيهم مشاعاً ، ولا تزيد مساحة ما يمتلكه الفلاح منها عن خمسين دونماً ، وهي مساحة صغيرة لم تكن تثير اهتمام اليهود إلا إذا كانت تلك الأرض مجاورة لأرض كبيرة أخرى اشتراها اليهود من مالك أو مزارع كبير ، فبيع الفلاح لأرضه

الصغيرة لم تكن بهذه الدرجة من الخطورة مثلما كان ذلك واضحاً فى بيع كبار الملاك العرب لأراضيهم الواسعة (٩٢) .

فالفلاح الفلسطينى رغم ظروفه السيئة التى أوضحتها لم يكن يبيع أرضه إلا مضطراً، فقد كانت عزيزة عليه حتى أنه كان من تقاليد بعض القرى إذا اضطر فلاح إلى بيع أرضه لغيره من العرب أن يقيم أهله مناحة فى الأرض قبل تسليمها لصاحبها الجديد (٩٣) .

وسأوضح فى حديثى عن الرأسمالية الزراعية – بالبيانات الرسمية – تلك المساحات الكبيرة التى باعها كبار الملاك من داخل فلسطين وخارجها، لكنى فى حديثى عن الفلاح أود أن أؤكد حقيقة هامة أجمعت عليها المصادر العربية الصهيونية والبريطانية ، وهى أنه بالنسبة للأراضى التى باعها عرب فلسطين لليهود، فإن الفلاحين العرب لم يبيعوا إلا نسبة محددة من تلك الأراضى تقل عن ١٠٪ من مساحة ما باعها عرب فلسطين جميعهم لليهود .

فبالنسبة للمصادر العربية يذكر دروزة أن الأعيان وكبار الملاك هم الذين باعوا معظم الأراضى التى باعها عرب فلسطين لليهود (٩٤)، كما يذكر جورج أنطيونيوس أن الفلاحين لم يكن لهم دور فى الأغلبية العظمى من صفقات الأرض التى أدت إلى طردهم من أراضيهم (٩٥) .

وبالنسبة للمصادر اليهودية يؤكد جرانوت خبير الأراضى اليهودى أن اليهود حصلوا على الأرض – بالدرجة الأولى – من الملاك العرب الكبار والمتوسطين ، أما المساحة التى اشتريت من الملاك الصغار فلم تكن واسعة (٩٦) .

وأما عن المصادر البريطانية فيشير التقرير السنوى لحكومة الانتداب لعام ١٩٣٧ فى حديثه عن شراء اليهود للأراضى إلى أن عضواً بلجنة الانتدابات استفسر خلال بحث اللجنة لتقريرى الحكومة عن عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ عما إذا كان الباعة ينتسبون إلى طبقة الأفندية أو الفلاحين ، وكانت الإجابة أنه إذا اعتبر الذين يبيعون أقل من مائة دونم من الفلاحين والذين يبيعون أكثر من مائة دونم من الأفندية رغم أن الأكثر احتمالا أن أشخاص عديدين من الذين يبيعون أقل من مائة دونم يكونون

من الأفندية الذين يتصرفون فى أراضيهم – إذا أخذت اللجنة بهذا المقياس على علاته، فإن ٣٨٣ فلاحاً باعوا (٧٥٣٦ دونماً) ، ٤٣ من الأفندية باعوا (٢١٢٧٤) دونماً (٩٧) .

فهل بذلت القيادة العربية فى فلسطين حتى قيام ثورة ١٩٣٩/٣٦ أية جهود لمقاومة بيع الأراضى وانتقالها لليهود ؟

لقد ظلت تلك القيادة فترة تزيد على عشر سنوات تعالج الأمر بطريقة غير عملية ، فكانت تتبع وسيلتين فى هذا الشأن : الأولى أن تطالب السلطة المنتدبة بتحريم بيع الأراضى العربية لليهود وعدم إعطائهم الأراضى ذات الملكية العامة، والوسيلة الثانية أن تنمى الوعى القومى والوازع لدى الرأى العام العربى(٩٨).

وهذا هو الحاج أمين الحسينى ينادى فى اجتماع لزعماء القرى عقد فى ٢٨ ديسمبر ١٩٣٤ « دعونا أيها الإخوان لمعالجة هذا الخطر العظيم خطر بيع الأراضى ، ولنتضافر جميعاً على مناوأته وذلك بأن نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ، ونمنع كل شخص مهما علا مركزه ودنت قرابته من اقتراف جرم البيع أو السمسرة»(٩٩). ولم يكن من الممكن أن يحقق هذا الأسلوب نتيجة إيجابية ما لم يكن هناك نظام اقتصادى عربى يسمح بشراء هذه الأراضى من أصحابها أو بتقديم مساعدات فعالة لهم .

كما أن الوسيلة الأخرى لم تحقق نتيجة تذكر ، فلم تحرم الحكومة بيع أراضى العرب لليهود ، ولم تحدد حدا أدنى لما يجب أن يحتفظ به الفلاح العربى ، وأعطت اليهود كثيراً من الأراضى ذات الملكية العامة .

وقد حمل المجلس الإسلامى الأعلى حملة قوية على السمسرة، فوعظ وأفتى وضرب على وتر الدين والوطنية إلا أن نجاحه فى هذا الصدد كان محدوداً (١٠٠) . وقد تميز خريف عام ١٩٥٣ بحملة عنيفة ضد العرب الذين اتهموا بتسهيل انتقال الأراضى العربية لليهود ، فهوجموا فى المساجد والاجتماعات العامة والصحافة ، واستميل عدد قليل من مالكى الأرض بتسجيل أراضيهم ضمن أراضى الأوقاف إنقاذاً

لها من الوقوع فى يد اليهود ، وأمكن للمجلس الإسلامى الأعلى إلغاء صفقة كبيرة من الأرض قدرها خمسة آلاف دونم ، وبذلت محاولة أخرى بواسطة الاعتداءات المنظمة والإجراءات القضائية لمنع استيطان اليهود للأراضى التى تم شراؤها (١٠١).

وكانت الصحف الوطنية تنادى منذ وقت مبكر بتأليف شركة وطنية لشراء الأراضى التى يراد بيعها لليهود (١٠٢)،لكن القيادة الفلسطينية ممثلة فى اللجنة التنفيذية العربية لم تحاول قبل بداية الثلاثينيات،وبعد أن ضاعت نسبة كبيرة من أخصب الأراضى وضع خطط عملية تمنع بها أو تقلل من انتقال الأراضى العربية لليهود ، أو تؤدى إلى حماية الفلاح من الربا الفاحش والديون الباهظة ، فلم تشكل اللجنة التنفيذية لجنة لدراسة هذا الأمر إلا فى يناير ١٩٣٠ (١٠٣) .

وقد تمخضت الجهود الوطنية بعد ذلك عن محاولتين جادتين لحماية الفلاح والأراضى العربية : المحاولة الأولى بإنشاء البنك الزراعى العربى عام ١٩٣٣ — وهو ما تحدثت عنه فى فصل البروجوازية العربية — وكانت المحاولة الثانية بإنشاء صندوق الأمة عام ١٩٣٥

صندوق الأمة العربى :

كان الهدف الأساسى من إنشاء صندوق الأمة إنقاذ الأراضى العربية المعرضة لخطر البيع إلى اليهود بشرائها رأساً أو التوسط لنقلها إلى أيد عربية أخرى ، أو الدفاع عن فقراء الفلاحين وصغار الملاك أمام المحاكم والدوائر الحكومية ، وكانت الأرض التى يشتريها الصندوق تصبح ملكاً للأمة العربية فى فلسطين وتعود منفعتها عليها ، حكمها حكم الوقف تماماً (١٠٤) :

وقد تأسس الصندوق بمدينة القدس كشركة محدودة فى اليوم السادس والعشرين من يولية ١٩٣٥ (١٠٥) بموافقة معظم قادة فلسطين ،وكلف أحمد حلمى باشا بإدارته وكانت ميزانيته مؤلفة من مجموع التبرعات التى قدمها عرب فلسطين (١٠٦) . وكانالذين ألفوا هذه الشركة ثمانية من كبار الشخصيات الفلسطينية وأصحاب الأراضى والأملاك فى القدس ويافا وجنين وطولكرم ، وهم : أحمد حلمى عبد الباقى ويوسف

عاشور وعمر البيطار وجمال الحسيني ويعقوب الغصين وفؤاد سابا وسعيد الخليل(١٠٧) .

ولم تكد إدارة الصندوق تمارس عملها فترة محددة حتى حدث الإضراب العام (١٩٣٦) فتوقفت أعمال الصندوق نتيجة للثورة وما صاحبها من نفي عدد من زعماء البلاد واعتقال كثيرين منهم، ولم يستأنف الصندوق أعماله إلا في أوائل ١٩٤٠(١٠٨) وقد تمكن الصندوق منذ إنشائه عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٤٦ من إنقاذ ثلاثة عشر ألف دونم منها (١٠٢٩١ دونماً) تم إنقاذها عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ (١٠٩) .

وتمكن الصندوق أيضاً من إنقاذ كثير من الأراضي الأخرى بوسائل مختلفة عن طريق الاجتماعات العامة أو بواسطة إتخاذ إجراءات إدارية وقضائية لعرقلة بيع الأراضي لليهود مثلما حدث بالنسبة لأراضي البطيحة (١١٠)، لكن مساحات كبيرة من الأرض العربية تسربت دون أن يستطيع صندوق الأمة إنقاذها ، ويرجع ذلك إلى أن الأموال التي كان يجمعها الصندوق كانت محدودة ، ولا يمكن قياسها بالأموال التي يجمعها اليهود في هذا الشأن ، خاصة وأن موارد الصندوق كانت تجمع من عرب فلسطين وحدهم ، بينما يجمع اليهود أموالهم من كل أنحاء العالم ، ولذلك كانت الأثمان التي يقدمها الصندوق ثمناً للأراضي تقل كثيراً عما كان اليهود يقدمونه كما أنها لم تكن كافية في نفس الوقت إلا لشراء جزء من الأراضي المهددة بالانتقال إلى اليهود(١١١) .

وقد كانت القيادة العربية في فلسطين متنبهة إلى أن خطر الوطن القومي اليهودي لا يمكن أن يدرأ بإنشاء هذه المؤسسة وحدها، كما أن هذه المؤسسة لا تستطيع التلغب على جهود مؤسسة الكارن كايمت اليهودية(١١٢) .

ففي الوقت الذي اشترى اليهود ستمائة ألف دونم منذ إنشاء الصندوق حتى عام ١٩٤٦ لم يتمكن الصندوق إلا من شراء ثلاثة عشر ألف دونم تقريباً .

ورغم ما حققه « صندوق الأمة العربي » من فوائد في مجال شراء الأراضي العربية أو إنقاذ بعضها من الوقوع في يد اليهود ، إلا أن نشاطه ترتب عليه ضرران

كبيران : الأول إرتفاع سعر الأرض إرتفاعاً فاحشاً نتيجة للمنافسة بينه وبين الكارن كايمت المؤسسة الصهيونية لشراء الأراضى ، والثانى أنه كان يحول صاحب الأرض التى يقوم بشرائها من مالك إلى عامل(١١٣)!.

بقيت نقطة أخيرة تتعلق بصندوق الأمة العربى ، فقد أشارت بعض الدراسات الأجنبية إلى أن هذا الصندوق كان يستفاد منه بواسطة المفتى للإنفاق على الثوار فى التلال ومساندة جهد الثورة(١١٤). ومع أنه لم يشر فى المصادر العربية المختلفة إلى هذا الموضوع إلا أنه لا يستبعد فى ظروف الحاجة الماسه إلى الأموال أن يستفاد بجزء من رصيد هذا الصندوق ، خاصة وأن مديره أحمد حلمى باشا كان عضواً باللجنة العربية العليا ومن الرجال القلائل الذين عملوا فى صمت وإصرار وابتعدوا عن الخلافات الحزبية والعائلية وحاولوا بناء اقتصاديات فلسطين .

وكان هناك شركة أخرى كان لها دورها فى مجال استثمار الأراضى العربية فى فلسطين وهى « شركة استثمار الأراضى المحدودة » التى تأسست فى اليوم الحادى والعشرين من مارس ١٩٣٥ وكان رأسمالها ستون ألف جنيه فلسطينى وزعت على ستين ألف سهم وشملت غايات الشركة امتلاك الأراضى واستثمارها بزرعها وغرسها وإنشاء المبانى والعقارات عليها ، والإتجار بالآلات والأدوات الزراعية والأسمدة والحبوب والثمار ، والقيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأراضى وحاصلاتها داخل فلسطين وخارجها .

وقد استكملت هذه الشركة مقوماتها فى نهاية فبراير ١٩٣٦ ، فشرعت فى ممارسة نشاطها حيث اشترت خلال فترة قصيرة حوالى ٧٠٠ دونم من الأراضى الصالحة للزراعة(١١٥) .

البـــدو

البدو الفلسطينيون هم بدو معزة الذين يربون الأغنام ، كما أنهم بشكل عام عرب شمالى الجزيرة العربية ، أما عرب جنوبى الجزيرة العربية فهم الجمالة أو الذين يربون الجمال . ومع أنه ينظر إلى البدو عادة باعتبارهم رحالة ، لكن بدو فلسطين لم يكونوا فى حركة مستمرة ، فهم رحالة بمعنى أنهم يبحثون عن مراعى لقطعانهم

فى فصول السنة المختلفة ، ومن الممكن أن يرتحلوا نتيجة لظروف طارئة مثل إبعادهم عن موطنهم بواسطة بعض القبائل الأخري أو نتيجة لغزو المجتمعات المستقرة ، وقد عاشت بعض القبائل البدوية فى فلسطين لفترات طويلة فى نفس الإقليم(١١٦) .

وقد قدر عدد هؤلاء البدو فى إحصاء ١٩٢٢ بـ (١٠٣٣٣١ بدوياً) ينتسبون إلى خمس قبائل رئيسية و ٧٥ فخذاً ، لكن كان من المتفق عليه بشكل عام أن هذا العدد غير دقيق (١١٧) حيث كان التقدير بدرجة كبيرة معتمداً على بيانات من رؤساء القبائل .

وأما فى إحصاء ١٩٣١ — الأكثر دقة — فقد قدر عدد البدو بـ (٦٦,٥٥٣) أو ٦٪ من مجموع السكان أو ٨٪ من السكان المسلمين . ومن الممكن أن يكون بعض البدو قد ارتحل إلى الحجاز أو جنوبى شرقى الأردن أو تحول داخل فلسطين إلى عامل زراعى أو صانع باليومية .

وكانت أغلبية بدو فلسطين موجودة فى منطقة بئر السبع الفاحلة والصحراوية إلى حد كبير ، وقد قدر عددهم فى تعداد ١٩٣١ بـ (٤٧,٩٨١ بدوياً) منهم (٤٢,٨٦٨) كانوا يعيشون على الزراعة مباشرة ، ٥١١٣ كانوا يعيشون على تربية الماشية . وكانت الأسرة كوحدة تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة بينما كان البدو غير المتزوجين يعملون بشكل رئيسى فى الرعى ، وكان ملاك الأرض من البدو يزرعون أراضيهم بأنفسهم ، وكانوا يضعون يدهم عليها بحكم القانون العرفى ما دامت الأرض مواتا ، بينما كان ربع المزارعين منهم مستأجرين .

أما بقية البدو البالغ عددهم عشرون ألفاً فقد انتشروا فى أجزاء فلسطين الأخرى — خصوصاً الوديان — وكانوا يشتغلون برعى القطعان ويزرعون الأرض بطريقة بدائية ، وكان هناك مخيمات للبدو قرب القرى اليهودية وفى ضواحى المدن، كما أن عائلات قليلة — كما كان يحدث فى مدينة القدس — كانت تعيش فى خيام أو بيوت من الصفيح فى مكان مهجور فى وسط المدينة وتكتسب رزقها ببيع اللبن والخضراوات أو بالعمل كإجراء(١١٨) .

ويوضح البيان التالى نوع الأعمال التى كان يمارسها البدو وأعداد الذين يمارسون كل عمل طبقاً لإحصاء ١٩٣١ (١١٩) :

نوع العمل	العمال	المعتمدون على العمال فى معيشتهم	المجموع
الزراعة الاعتيادية	١١,٥٠٦	٣٦,٣٣٩	٤٧,٨٤٥
العمل بالأجرة فى المزارع والحقول	١,٧٤٩	٥,٢٤٠	٦,٩٨٩
رعاة	٣,٩٦٢	١,٨٨٨	٥,٨٥٠
عمال آخرون	١,٥٨٠	٢,٢٨٩	٥,٨٦٩
	١٨,٧٩٧	٤٧,٧٥٦	٦٦,٥٥٣

وأما من الناحية الاجتماعية فقد حافظ البدو على تقاليدهم وعلى بعض السمات الاجتماعية للحياة القبلية ، فانتظموا فى عشائر يرأسها شيخ ، وكان كل عضو فى القبيلة يعتبر نفسه مسئولا عن أخيه فيما يتعلق بإمور الشرف والأخذ بالثأر . وكما فى حالة الفلاحين فإن النساء كن يتجولن فى حرية ووجوهن سافرة ، كما كان تعدد الزوجات أكثر وقوعاً مما يحدث بين السكان المسلمين المستقرين (١٢٠) .

وكان من التحفظات التى أبداها المستر سنل عضو لجنة شو أن أوضاع البدو الرحل وأحوالهم الاقتصادية عقبة فى طريق استخدام الطرق الزراعية الحديثة فى فلسطين وطالب بحل مشكلة البدو بوسائل أخرى حتى يمكن تطوير الزراعة فى فلسطين(١٢١) لكن المستر سنل لم يطالب مثلا بتوزيع الأراضى على البدو مساعدة لهم على الاستيطان وعلى تغيير أساليبهم القبلية ولم يوضح ما هى تلك الوسائل الأخرى التى يقترح تنفيذها ، ولعله كان يقصد باتباع وسائل أخرى غير الاستقرار الزراعى إدماج البدو فى مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

ولقد كان من الممكن أن يحدث الاستيطان للبدو لو أمكن إمدادهم بالماء ليتحولوا إلى مزارعين مستقرين ، فقد كانت القبائل البدوية فى بئر السبع تقيم أودها

بالزراعة الضئيلة التي تعتمد على المطر السنوى المتفرق ، وكان يحدث فى كل عام نزوح أعداد منهم إلى أجزاء فلسطين الوسطى والشمالية ، وعندما يعودون إلى أماكنهم السابقة كانوا يخلفون وراءهم أعداداً كبيرة يعملون كعمال فى المزارع أو صناع فى المدن،وبهذا زادت الحركة القبلية من بئر السبع على الأجزاء المستقرة من فلسطين (١٢٢) .

فلقد كان بدو فلسطين يميلون حقيقة إلى الاستقرار الزراعى لكن عدم توفر الامكانات الزراعية فى قضاء بئر السبع هى التى كانت تضطرهم إلى الهجرة إلى الأماكن الخصبة (١٢٣) .

وكانوا يطالبون بحقوق لهم فى الفلاحة والرعى والتحرك فى مناطق غير محدودة، كما تقدموا ببعض المظالم بشأن الاستيطان اليهودى فى مرج بنى عامر وفى السهل الساحلى (١٢٤) لأن انتقال مزيد من الأرض الخصبة لليهود كان يحد بطبيعة الحال من مجال نشاط القبائل البدوية وحركتها .

العمال

لم يكن فى فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى ما يمكن أن نطلق عليه طبقة عمالية لها خصائصها المميزة الاجتماعية المستقلة ، فقد كان العمل الصناعى فى أغلبيته يشكل جزءاً من عمل المزارع ، وكانت العلاقات بين رب العمل والعامل تقوم على أساس عائلى . وكان يهدف من الصناعات بالدرجة الأولى سد احتياجات العائلة أو القرية، كما أن معظم الإنتاج الزراعى كان يستهلك محلياً باستثناء صناعة الصابون التى كانت تصدر إلى البلدان العربية المجاورة .

وترجع أقدم معلومات متوفرة عن العاملين فى الصناعة إلى عام ١٩١٢ ،ولا تشمل جميع العاملين فى الصناعة،بل تقتصر على العاملين فى بعض الصناعات الكبرى والذين بلغ عددهم فى ذلك العام (١٦٠٣) عاملا ، كان ٣٧,٤٪ منهم يعملون فى صناعة الصابون ٢٩,١٥٪ منهم فى صناعة النسيج و ١٦,١٥٪ منهم يعملون فى صناعة الخزف (١٢٥) .

وكان طبيعياً أن تشهد فلسطين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى مثل غيرها

من الشعوب - تطوراً صناعياً يتيح لها أن تطور نفسها وتبنى اقتصادياتها وتستفيد من إمكانات العصر وتقدمه .

لكن فلسطين لم يقدر لها أن تسير فى طريقها الطبيعى ، فقد كانت ظروف الانتداب وما ارتبطت به بريطانيا من إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وحسن استفادة الحركة الصهيونية من تلك الأوضاع بفضل ما توفر لها من تنظيم ودعم مالى وخبرة متنوعة ، كل ذلك كان عاملا معطلا لنمو عرب فلسطين اقتصادياً .

ونتيجة لتلك الظروف وفى وقت لم تكن الرؤى السياسية واضحة لدى عرب فلسطين ، ومع هذا الاقتصاد العربى المتعثر ، ومع تلك الخبرات العمالية المتقدمة القادمة من أوربا . فقد كان محتماً أن تنشأ الحركة العمالية العربية فى بداية تكوينها فى ظل تلك الحركة العمالية الوافدة التى حاولت أن تستقطب جهود الحركة العمالية العربية وتبسط عليها نفوذها وهيمنتها .

فلقد أسس العمال اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين فى أعقاب الحرب العالمية الأولى جمعيات عمالية . وكانوا يقومون بمظاهرات واعتصامات كما يفعل العمال الأوربيون (١٢٦) . فى بداية سنة ١٩١٩ أسس العمال اليهود فى السكك الحديدية اتحاداً وكرسوا جهودهم لضم العرب إلى الاتحاد ، وانضم إلى الاتحاد مئات من العمال العرب واليهود ، وشارك المندوبون العرب فى مؤتمرات الاتحاد ، وانتخب عدد منهم فى لجنته المركزية . وكان معظم الأعضاء عرباً فى فروع الاتحاد الصغيرة مثل القنطرة وسمخ (١٢٧) .
فروع الاتحاد الصغيرة مثل القنطرة وسمخ (٢٧) .

وفى ديسمبر ١٩٢٠ شكلت منظمة العمل اليهودى « الهستادروت » التى لم تكن تهدف إلى مجرد تقديم الخدمات المختلفة للعمال اليهود ، بل إن هدفها الأكبر تمثل فى إقامة الاستعمار الصهيونى فى فلسطين وخلق قاعدة اقتصادية قوية للدولة اليهودية المنتظرة (١٢٨) .

ومن هنا يمكن فهم محاولات الهستادروت منذ بداية العشرينيات لإقامة علاقات ودية مع العمال العرب واعتبارها نوعاً من التضليل للعرب تعمية لهم عن أهدافها الحقيقية وصرفاً لهم عن محاولة تنظيم أنفسهم فى كيان نقابى مستقل

فقد وجهت الهستادروت غايتها منذ البداية لإقامة علاقات ودية مع ال

العرب، وكان لها دائرة خاصة للعناية بشئونهم، وكانت خطتها فى ذلك إنشاء النوادى التى تجذب العمال العرب، وكان يطلق على هذه النوادى (اتحاد عمال فلسطين)، وقد أنشىء ناديان من هذا النوع أحدهما فى حيفا والآخر فى يافا ، وقد تأسس نادى حيفا عام ١٩٢٥ وكان لا يزال مفتوحاً حتى أوائل ١٩٣٨، أما نادى يافا فقد تأسس عام ١٩٣٤ وأغلق خلال المرحلة الأولى من الثورة، وكانت الهستادروت تعتبر الأحزاب العربية وأصحاب الأعمال العرب والشيوعين وعدم تشجيع حكومة البلاد للحركة العمالية عقبات تعترض طريقها لإنشاء هذه النوادى (١٢٩) .

وسرت بين عمال فلسطين منذ بداية العشرينيات فكرة التضامن والاتحاد تأثراً بما يجرى فى مصر من تأليف نقابات لعمال الترام والسكك الحديدية والموظفين(١٣٠)، فقام العمال العرب منذ عام ١٩٢٠ بعدد من الأنشطة ذات الطبيعة التضامنية حيث جمع عمال السكك الحديدية بحيفا تبرعات لمساعدة المرضى المتوفين من زملائهم(١٣١) ، ونقرأ فى تلك الفترة فى صحف فلسطين دعوة إلى تأليف النقابات ومحاولة ربطها بالعمل السياسى(١٣٢) ، كما يبذل بعض رجال العروبة محاولات فى هذ الصدد . فى الاجتماع الذى عقده الزعيم التونسى عبد العزيز الثعالبى لرجال فلسطين فى أواخر يونية ١٩٢٤ دعا إلى إنشاء النقابات الزراعية والاقتصادية كركيزة من ركائز الحركة الوطنية (١٣٣) .

وقد صادفت فكرة تأليف النقابات هوى فى نفوس الكثيرين ، وكان بائعوا الخضر أول من تجاوب مع الدعوة إلى إنشاء النقابات وشعروا بضرورة هذا الأمر الحيوى (١٣٤) .

وقد شكلت قبيل منتصف العشرينيات نقابة من عمال السكك الحديدية والبريد والبرق جمعت اليهود والعرب معاً ، ودعت بعض الصحف الوطنية العمال العرب فى تلك النقابة إلى اليقظة ، حتى لا يكونوا آلة لتحقيق الغايات السياسية الصهيونية أو الشيوعية(١٣٥) .

جمعية العمال العرب بحيفا :

وتنبه عدد من عمال السكك الحديدية العرب بحيفا إلى أن اشتراكهم مع اليهود فى نقابة واحدة لا يفيد غير اليهود ، فقرروا فى أواخر فبراير ١٩٢٥ تأليف نقابة

لهم هى (جمعية العمال العرب) للاهتمام بشئون العمال العرب فى مختلف المهن والصناعات بعد أن حدث انقسام بين العمال العرب واليهود فى نقابة عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف بحيفا. نتيجة سؤال قدمه عامل مصرى هو حسنين فهمى إلى زعماء النقابة اليهود عما إذا كانت النقابة صهيونية ؟ وكان جواب الزعماء فى ذلك أنه لا يحق للسائل إلقاء مثل هذه الأسئلة، فتبين لأعضاء النقابة العرب إذ ذاك أن النقابة صهيونية، تألفت لخدمة السياسة الصهيونية. فاستقالوا منها وألفوا نقابة عربية بحتة اعترفت بها الحكومة رسمياً.

وقد حاول زعماء النقابة اليهودية ضم النقابة العربية إليهم، لكن العمال العرب رفضوا ذلك تنفيذاً للقانون الذى كان يحظر قبول يهودى واحد فى نقابتهم. وحاول العمال الشيوعيون أن ينضموا إلى النقابة العربية باعتبارهم معادين للصهيونية لكن النقابة العربية رفضت قبولهم، وعول زعماء النقابة اليهودية بعد ذلك على بذر بذور الشقاق بين العمال الوطنيين، واعتمدوا فى ذلك على أحد مؤسسى النقابة العربية بعد أن نجحوا فى استمالته إلى جانبهم. وقد نجح هذا الشخص فى مهمته نجاحاً محدوداً فتمكن من تنفير عدد من العمال العرب من نقابتهم كما لجأت النقابة اليهودية إلى وسيلة أخرى لاجتذاب عدد آخر من العمال العرب، فوعدوا من ينضم منهم إلى النقابة اليهودية أن لا يتقاضوا منه اشتراكاً شهرياً، وقد أثرت هذه الدعاية اليهودية فى نفوس العمال العرب البسطاء، فتركوا النقابة العربية وانضموا إلى النقابة اليهودية خاصة وأن تلك النقابة كانت تقدم الخمر وتدعو الصهيونيات إلى الرقص فى كل اجتماع.

ونتيجة لجهود اليهود فى القضاء على نقابة العمال العرب بحيفا التى كانت تضم أكثر من ثلاثمائة عامل لم يبق فى النقابة العربية بعد عام واحد من تشكيلها سوى تسعين عاملا تقريباً (١٣٦).

واستمرت جهود العمال اليهود لضم جماعات من العمال العرب إلى تجمعاتهم، فقد انضم عدد كبير منهم إلى حزب العمال الشيوعى التابع للدولية الثالثة فى موسكو، وانضم البعض إلى حزب العمال التابع للدولية الثانية فى أمستردام، وأنشأ اليهود لكل من الحزبين صحفاً تتكلم بلسانه مثل جريدة (اتحاد العمال) التى كانت تصدر فى القدس باللغة [illegible] التى كانت فى حيفا باللغتين العربية والعبرية (٣٧).

وعقد العمال اليهود اجتماعاً فى ناديهم بالقدس خلال شهر مايو ١٩٢٥ دعوا إليه عدداً من رجال الأحزاب العربية وحاولوا تأليف نقابة مشتركة تضم العرب واليهود، لكن ممثلى العرب رفضوا ذلك ، وقام ممثل اللجنة التنفيذية العربية فى هذا الاجتماع بدور هام فى إحباط المشروع (١٣٨) .

ورغم محاولات النقابة اليهودية وجهودها لمقاومة جمعية العمال العرب، فقد نجحت تلك الجمعية – التى أصبح تاريخ تشكيلها وهو ٢١ مارس ١٩٢٥ عيداً سنوياً للعمال العرب فى فلسطين – فى تأليف النقابات العمالية الصغيرة مثل نقابة عمال المخابز والأفران والسواقين والمحاجر وعمال شركات السجائر والتبغ وعمال البلديات (١٣٩) .

واستطاعت الجمعية فى فترة وجيزة أن تنشىء لها تسعة عشر فرعاً فى فلسطين، لكن مبادئها الأساسية التى تتحدث عن تنظيم العمال والدفاع عن مصالحهم وحمايتهم تضمنت أيضاً أن تكون كل أعمالها ضمن دائرة القانون والنظام ، وأن لا تتناول الأمور السياسية أو الدينية، ومع ذلك فقد استطاعت أن تعبىء قوة عمالية لا بأس بها ، وخرج من بين صفوفها عدد من الثوار (١٤٠) .

ويذكر أحد النقابيين العرب البارزين أنه عندما حصل رواد الحركة النقابية العربية على ترخيص للجمعية بالعمل أصدرت الجمعية بياناً موجهاً إلى العمال العرب فى فلسطين كتبه الشيخ عز الدين القسام تدعوهم إلى الانضمام إلى الجمعية (١٤١) . فإذا صح هذا القول فإنه يعنى أن الشيخ القسام كان له دور مبكر فى النشاط الوطنى فى فلسطين سابق للتاريخ الذى اعتبرته بعض المصادر بداية لنشاطه الوطنى فى فلسطين وهو عام ١٩٢٩ .

وكان على الجمعية بعد إنشائها أن تواجه قضايا عمالية عديدة أهمها تحديد ساعات العمل ورفع الأجور وتحديد حد أدنى لها ومشاكل الفصل التعسفى والتعويض عن الإصابة عن العمل ومحاربة الأمية ونشر الوعى النقابى والثقافى فى صفوف العمال العرب (١٤٢) .

وشهدت نشأة أول تنظيم عمالى عربى فى فلسطين عدداً من الجهود العمالية المختلفة للتعبير عن تلك الحركة العمالية النامية سواء بتشكيل أحزاب عمالية أو تنظيم

الإضرابات عن العمل أو بالدعوة لتوحيد الجهود العمالية العربية . فقد تألف عام ١٩٢٥ حزب عمالى عربى يدعى « حزب العمال العربى النابلسى » (١٤٣) . كما حدث فى فبراير ١٩٢٥ إضراب بشركة نيشر للأسمنت التى أنشأها اليهود قرب حيفا ، وكان عمال الشركة الذين يبلغون ثلاثمائة عامل بينهم ثلاثون مصرياً ـ قد أضربوا بسبب ارتفاع الأسعار طالبين زيادة أجورهم خمسة قروش فقط ، وكان يتزعم العمال المضربين العامل المصرى أحمد النعمانى (١٤٤) .

وقامت جمعية العمال العرب الفلسطينية عام ١٩٢٧ بتنظيم أول إضراب ضد أحد أصحاب المحاجر ، ونجح الإضراب فى تحديد ساعات العمل بثمان ساعات وتحديد أجور العمال . كما حدث إضراب ضد صاحب معمل (الكرتون) بشفا عمرو بهدف تحسين شروط الإستخدام وتحديد ساعات العمل (١٤٥) . وحدث إضراب آخر فى نفس العام ضد صاحب مصنع كبريت يهودى وإضراب آخر فى العام التالى فى مصنع للسجائر بحيفا (١٤٦) ، وتألفت فى يافا فى أوائل نوفمبر ١٩٢٧ نقابة لعمال المطابع العربية فى المدينة (١٤٧) .

وكان هناك فى تلك الفترة دعوة قوية بواسطة الصحافة العربية للانسحاب من النقابات اليهودية وتأليف نقابة واحدة للعمال العرب « أيها العمال الوطنيون ، لستم عاجزين عن تأليف النقابات العربية ولستم بحاجة إلى زعماء صهيونيين يجذبونكم من أعناقكم إلى حيث يرغبون ، فالوطن قبل كل شيء ، وحذار من المخدرات التى يسكبها لكم الصهيونيون فى كئوس من ذهب ، ولا يغرنكم كأس الخمر الذى يقدمونه لكم فى الاجتماعات ، كلا ولا مداعبة الفتيات اللاتى يعرضونهن أمامكم لتحقيق استعبادكم ، فافتحوا أعينكم واذكروا أن حريتكم واستقلالكم وسعادتكم ومستقبلكم كل ذلك لا يؤمن بغير جهودكم . مجتمعين تحت لواء نقابة عربية واحدة لا مشتتين فى النقابات الصهيونية والشيوعية ... » (١٤٨) .

فرغم تكون نقابة مستقلة للعرب فى حيفا فقد بقى نشاط العرب واليهود مشتركاً فى كثير من المدن الأخرى ، فقد دعا اتحاد العمـل اليهودى فى يافا جميع عمال فلسطين من عرب ويهود إلى عقد مؤتمر عام بمدينة تل أبيب يوم ١٧ ديسمبر ١٩٢٦

سمى بالمؤتمر الفلسطينى الأول لاتحاد العمال ، وحضره ما يزيد على خمسمائة عامل منهم حوالى مائتى عاملة ، ولم يسمح بالكلام أو الاشتراك فى المناقشة إلا للعمال الذين لديهم توكيلات من نقابات أو هيئات منظمة ، وكان عدد المندوبين ٨٥ مندوباً بينهم عشرون من العرب .

وانتخب المؤتمر هيئة لرياسته تضم ستة من العمال بينهم اثنان من العرب ، كما انتخبت هيئة للسكرتارية ولجان للمؤتمر مثل فيها العرب بعدد يزيد عن نسبتهم العددية ، وقد ندد بعض الخطباء اليهود بفكرة استخدام أصحاب العمل اليهود للعمال اليهود وحدهم وطالبوا بمقاومتها ، وكانت أهم القرارات التى اتخذت فى هذا المؤتمر :

أولا مطالبة الهستادروت أى الجمعية العمومية للعمال أو اتحاد نقاباتهم بأن تصبح دولية فتقبل أى عامل مهما كانت جنسيته أو مذهبه .

ثانياً مطالبة الحكومة بسن تشريع لحماية العمال .

ثالثاً مطالبة الحكومة بسن قانون لمعاملة المعتقلين السياسيين معاملة خاصة

رابعاً السعى لتوحيد نقابات العمال فى مصر وسوريا ولبنان وفلسطين .

خامساً الاحتجاج على قسوة الشرطة فى معاملة العمال .

سادساً : الاحتجاج على إغلاق نوادى العمال اللاصهيونيز (١٤١) .

ومع بداية التطور السياسى العربى فى فلسطين فى بداية الثلاثينيات تطورت الحركة العمالية العربية ، ففى ١٨ يناير ١٩٣٠ عقد فى فلسطين أول مؤتمر للحركة العمالية العربية وحضره مندوبون من كافة أنحاء فلسطين ، ويتلقى المؤتمر برقيات تأييد من عمال طرابلس الشام وعمال الأرمن وعمال المطابع فى بيروت وبرقيات من عمال ألمانيا وانجلترا ، وقد تكلم كثيرون فى المؤتمر عن سوء حالة العمال الوطنيين ، واتخذوا قرارات هامة مثل انتخاب لجنة تنفيذية ودائرة للعمال ذات فروع فى المدن الأخرى ، والاحتجاج على ما وصلت إليه أحوال البلاد وعلى إعطاء امتياز البحر الميت وغيره لليهود دون موافقة الأهالى ، وعلى الغرامات التى فرضت على الوطنيين بسبب اضطرابات ١٩٢٩ ، وعلى تسخير العمال الوطنيين فى تعبيد الطرق ، وعلى القوانين العرفية وتفضيل العمال اليهود وخنق حرية الصحافة ، واستنكروا

تصريح بلفور مطالبين الحكومة بانصاف العمال العرب ومنح البلاد استقلالها ضمن الوحدة السورية وقرروا اتخاذ حيفا مركزاً للمكتب الرئيسى لجنة العمال وأصدروا جريدة عمالية (١٥٠) .

ورغم انعقاد المؤتمر العربى الأول ، فقد ظلت بعض طوائف العمال تشترك مع اليهود فى عدد قليل من المؤتمرات مثل ذلك الذى عقد خلال عام ١٩٣١ وضم عمال البريد والتلغراف والتليفون فى فلسطين (١٥١) .

ومع ازدياد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين فى الفترات الأولى من الثلاثينيات ظهرت البطالة بصورة واضحة ، واعترفت الحكومة بذلك ضمناً فى تقاريرها لسنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ عندما بحثت فى مسألة الحاميات اليهودية وأسبابها (١٥٢). وكان بن غوريون رئيس الهستادروت قد ألقى فى عام ١٩٣٣ خطاباً بمدينة حيفا أعلن فيه البدء بتنفيذ مخطط تهويد العمل ، وذلك بمنع أى يهودى من تشغيل العمال العرب خاصة فى المناطق التى أصبحت يهودية ، أما فى المناطق المشتركة بين العرب واليهود ويضطر فيها صاحب العمل اليهودى إلى تشغيل أيد عربية ، فعليه أن يضع إشارة على السلعة التى ينتجها بما يدل على أنها من عمل مختلط ، ويحدد سعراً لها أقل مما يماثلها من السلع المنتجة بأيد يهودية صرفة ، ولجأت الهستادروت إلى القوة لتنفيذ هذا القرار ، بتشكيل فرق تجوب الأسواق والمزارع للتفتيش على المصانع اليهودية بحثاً عن عمال عرب يعملون فيها ، وكانوا يجبرون أصحاب الأعمال على طرد العمال العرب وتغريم أصحاب الأعمال غرامات مالية والتشهير بهم فى المجالات اليهودية (١٥٣) .

وكانت الصهيونية تسعى من وراء مقاطعة العامل العربى إلى تحقيق عاملين: الأول : إيجاد أعمال لأكبر عدد ممكن من اليهود لتحول دون بطالتهم ولتتمكن من مطالبة الحكومة بفتح أبواب الهجرة . وثانياً : لتسد أبواب الرزق أمام العامل العربى فترغمه على الرحيل من وطنه . ويمكننا أن نفهم حالة العامل العربى إذا علمنا أن الصهيونية قد وضعت يدها على معظم الموارد الاقتصادية فى البلاد . ومن الغريب أن القيادة الصهيونية كانت تعلن فى الأندية والمجتمعات وفى كتاباتها

أنها جلبت الخير للعامل العربى وتصرح بأنها تريد فائدته وإيجاد عمل له .
غير أن الذى له أدنى اطلاع على حقيقة الحال فى فلسطين يرى بوضوح أن أعمال الصهيونية تناقض أقوالها . فى ميدان الزراعة لا تسمح الصهيونية لأى يهودى باستخدام العامل العربى ، وإن فعل ذلك تجازيه المؤسسات الصهيونية أشد الجزاء . وهى لا تستخدم العامل العربى فى جميع مصانعها فجميع عمال مصانع (شيمن) للزيوت مثلا هم من اليهود كما أن جميع عمال (مطاحن فلسطين الكبرى) من اليهود أيضاً

ولضمان تنفيذ هذه السياسة ألفت نقابة العمال اليهود فرقاً من العمال باسم (الحاميات اليهودية) للتعرض للعمال العرب ومنعهم من الأعمال التى يمارسونها بحجة أنها يجب أن تكون خاصة باليهود ، وإذا تابع العمال العرب عملهم اعتدى عليهم أفراد الحاميات وحاولوا منعهم بالقوة (١٥٤) .

وقد بدأت هذه الحاميات عملها فى شهر سبتمبر ١٩٣٤ واستمرت فترة طويلة فى تنفيذ هذه السياسة رغم محاولات الحكومة إيقاف اعتداءاتها . وقابل العمال العرب هذا العمل بمثله . فألفت جمعية العمال العرب بيافا حاميات عربية للمحافظة على العمل العربى .

وكانت الهستادروت تلجأ إلى وسائل عديدة لتفريج الأزمة بين عمالها على حساب العامل العربى ، منها أنها كانت تأخذ مقاولات إنشاء مشروعات حكومية بطرق غير قانونية وتحتكر العمل فى المشروعات الاقتصادية الكبرى مثل مشروع روتنبرج (١٥٥)

ويشير أحد التقارير البريطانية قبيل قيام الثورة إلى تكرر محاولات العمال اليهود من أعضاء الهستادروت الإضراب عن العمل فى بعض المبانى حتى يتم طرد العمال العرب الذين يعملون معهم ، وأنه حدث فى إحدى تلك المحاولات أن تدخلت الهستادروت واتفقت مع المقاول اليهودى على استبدال العمال العرب بآخرين من اليهود(١٥٦) .

ومع استيلاء اليهود على مساحات كبيرة من الأراضى نزح كثير من

الفلاحين العرب للعمل فى المدن ، وكانت حيفا مركزاً هاماً من مراكز العمال العرب (١٥٧) .

فقد كان بها نحو ١١ ألف عربى من الذين لا يملكون أرضاً يعيشون فى أكواخ مصنوعة من صفيح البترول الصدئة ، وكان هناك نحو ٢٥٠٠ من هذه الأكواخ ، ومعنى ذلك أن الكوخ الواحد كان يسكنه أكثر من أربعة من العرب على الأقل ، وكان الذين يعملون منهم يستخدمون فى أعمال التحميل والتفريغ وما شابهها ، وقد تعرضت الجمعية لضغط من جمعية العمال العرب بحيفا كى تجد لهؤلاء العمال مساكن يقيمون بها ، لكنها اعتذرت عن إمكان تدبير أرض لهذا الغرض (١٥٨) .

ومن هؤلاء العمال الزراعيين الذين نزحوا إلى المدن تكونت طبقة العمال الصناعيين ، وزاد من عدد هؤلاء تحول البدو إلى عمال أيضاً نتيجة لفقرهم المتزايد ، وانضمت إليهم فئات كبيرة من أفراد الطبقة الوسطى مثل صغار التجار الذين دفعهم النشاط الرأسمالى الصهيونى إلى صفوف الإجراء . وقد لعبت هذه الطبقة دوراً كبيراً خلال انتفاضة ١٩٣٣ (١٥٩) ، وكانت تضغط دائماً على القيادات التقليدية وعلى عناصرها المترددة .

وقد تميزت السنوات الأولى من الثلاثينيات بازدياد نضج العرب سياسياً ، واعتبار الاستعمار البريطانى وليست الصهيونية هو أصل الداء وأس البلاء ، وشكلت جمعيات سرية مجاهدة من العمال والفلاحين آمنت بالنضال المسلح وسيلة طبيعية لمواجهة تلك الغزوة الاستعمارية الإستيطانية . وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن نزوح أعداد كبيرة من الفلاحين المعدمين إلى المدن كان مرتبطاً إلى حد كبير بحسن إدراك هؤلاء العمال لخطورة تلك المرحلة التى كانت تجتازها بلادهم .

فقد شارك العمال فى الفترة التالية فى أحداث البلاد ومناسباتها الوطنية ، فى ذكرى تصريح بالفور عام ١٩٣٤ مثلا أصدرت جمعية العمال العرب بيافا بياناً دعت فيه العمال إلى الإضراب (١٦٠)

ولم تتوقف إضرابات العمال العرب عن العمل فى تلك السنوات ، ففى عام ١٩٣٣ أضرب عمال البناء الذين يعملون فى منشآت عزيز الخياط أحد الرأسماليين

العرب (١٦١) ، وأضرب عمال ميناء يافا فى أول مارس ١٩٣٥ طلباً لزيادة أجورهم (١٦٢) ، ونظم إضراب آخر فى عام ١٩٣٥ ضد شركة البترول العراقية اشترك فيه أكثر من ستمائة عامل عربى ويهودى بهدف تحسين ظروف العمل ومنع التهديد بتخفيض الإجور والحصول على مزيد من الأجر خلال الأجازة المرضية مع إخطار صاحب العمل للعمال قبل طردهم من العمل (١٦٣)، وقام العمال العرب فى عام ١٩٣٦ بإضراب فى مصنع أسمنت نيشر بحيفا بسبب خلاف متعلق بالعمل ليلا اشترك فيه حوالى ٣٥٠ عاملا عربياً ، وقام اتحاد العمال العرب بالتوسط بين العمال والسلطة محاولا تسوية الموقف (١٦٤) . وشهد عام ١٩٣٧ ثلاثة من إضرابات العمال العرب ، وبلغ مجموع الأيام التى عطلت فيها الأعمال فى عام ١٩٣٦ بالنسبة للعمال العرب ٩٥٠٠ يوماً و ٩٤٧٨ يوماً فى عام ١٩٣٧ (١٦٥) :

تاسيس جمعية العمال العرب بيافا :

وتأسست فى يافا فى أول سبتمبر ١٩٣٤ جمعية عمالية هامة هى جمعية العمال العرب التى كان يرأسها ميشيل مترى (١٦٦) الفلسطينى الذى عاش فترة من حياته بالأرجنتين - يث تلقى علومه هناك وكان معرفاً بميوله الماركسية، وعاد إلى وطنه ليشهد تحدياً قومياً وإنسانياً ، وكان يستهدف بتشكيل هذه الجمعية التصدى لفرقة العمل اليهودية بتنظيم فرق جماعية لحماية العمال العرب الذين يشتغلون فى المؤسسات اليهودية ومنع أية شركة يهودية من القيام بإنشاءات حكومية فى المناطق العربية وكان

وكانت تلك الجمعية على اتصال بالعمال العرب فيما يجاور يافا من قرى وبجمعيتى العمال العرب فى حيفا والقدس وبمجموعات العمال فى أكثر أنحاء فلسطين وكان . عدد أعضاء الجمعية فى أوائل سنة ١٩٣٧ ٤٧٠٠ عضوا (١٦٨) .

وقد أشار تقرير الجمعية عن العام ١٩٣٥ إلى نشاط اجتماعى للجمعية حيث قامت بفتح مدرستين إحداهما ليلية يؤمها الطلاب من أبناء العمال وأوجدت أعمالا لأكثر من خمسين عاملا ، وقدمت مساعدات طبية لنحو ثمانين مريضاً ، كما سعت لتأليف جمعيتين تعاونيتين ، ووضعت أساساً لتكوين نقابات للدهانين والحوذيين والنجارين والسائقين وبائعى المشروبات وغيرهم من أصحاب المهن (١٦٩)، وظلت الجمعية تمارس نشاطها حتى أواخر ١٩٣٨ (١٧٠)

وفى نوفمبر ١٩٣٥ كانت البطالة قد تفشت بين عمال يافا ، حيث كان هناك نحو ألف عامل عاطلين ، فطلبت الجمعية من الحكومة الموافقة على إقامة مظاهرة عمالية للاحتجاج على هذه البطالة فرفضت الحكومة، فأرسلت إليها الجمعية مذكرة مؤرخة فى ٦ ديسمبر ١٩٣٥ توضح فيها حالة العمال وتدعوها إلى معالجة تلك المشكلة قبل أن يستفحل الخطب وتضطر إلى إطعام العمال خبزاً أو رصاصاً ،فطلبت الحكومة من مختارى يافا أواخر عام ، ١٩٣٥ تقديم إحصاءاتهم عن عدد العمال العاطلين ، فبلغ عددهم فى يافا وحدها ٢٢٧٠ عاملا وعاملة ،

وقامت الجمعية خلال عام ١٩٣٦ بإحصاء لمعرفة نسبة العمال المديونين ونسبة الأمية بينهم،فتبين لها أن ٩٥٪ من العمال مديونين إما لأصحاب الأعمال أو لأصحاب الحوانيت ، كما تبين لها أن الأمية منتشرة بنسبة ٩٣٪ فيهم ١٤٪ يمكنهم توقيع أسمائهم ، وحاولت الجمعية تعيين أحد العمال فى وظيفة كتابية بالجمعية فلم تستطع العثور على عامل مناسب (١٧١) .

وكان القسم الأعظم من عمال يافا يسكن أكواخاً من الخشب تتراوح أجرتها بين ٣ و ٥ جنيهات سنوياً ، بينما تسكن الفئة الأحسن حالا فى أكواخ حجرية فى أطراف المدينة ، وكان ٩٨٪ من هؤلاء العمال يعتمدون على دخل يقل عن متوسط الدخل الشهرى المناسب (١٧٢) .

وتقدمت الجمعية فى عام ١٩٣٦ بمذكرة هامة إلى المندوب السامى حول مشكلة البطالة بين العمال العرب واليهود ، وتعطى هذه المذكرة دلالات على ازدياد نضج العمال العرب سياسياً فى ذلك الوقت واعتمادهم على الموضوعية فى عرض مشاكلهم. وفيما يلى أهم ما ورد فى تلك المذكرة :

أولا اعتمدت الحكومة فى تقدير عدد العمال العاطلين عند اليهود على إحصاءات جمعية الهستادروت اليهودية ولا يمكن للهستادروت أن تعطى أرقاماً صحيحة عن البطالة

ثانياً اعترف الدكتور وايزمان فى كتابه إلى لجنة الانتدابات أن عدد العمال العاطلين عند اليهود كان فى أواخر ١٩٣٥ ستة آلاف عامل وتأيد هذا القول من الحكومة

ثالثاً أن الهستادروت لا تضم جميع العمال اليهود، ومعنى ذلك أن هناك عدداً آخر من العمال اليهود العاطلين لم يذكرهم إحصاء الهستادروت .

رابعاً أنه لم يكن تحديد عدد العمال العاطلين العرب بسبب عدم وجود إدارة خاصة بالعمال العاطلين العرب ، ولكن الجمعية تقدرهم بحوالى خمسة عشر ألفاً على الأقل ومعنى ذلك أن عدد العمال العاطلين من العرب واليهود فى أواخر عام ١٩٣٥ كان يزيد عن عشرين ألفاً من العمال، وهو عدد ضخم بالنسبة لسكان البلاد .

خامساً معنى ذلك أن قدرة البلاد على الاستيعاب لم تكن تسمح بدخول مهاجر واحد ما دام هناك عشرون ألفاً من العمال العاطلين ، لكن الحكومة رغم هذا واصلت إصدار شهادات الهجرة رغم إدراكها جيدا لحالة العمال العاطلين .

سادساً: هناك نحو عشرين ألفاً من العمال العرب يتناولون أجوراً تقل عن ثلاثة جنيهات فى الشهر ، وهذا دليل على سوء حالة العرب غير العاطلين (١٧٣) .

ويشير تقرير بريطانى دورى فى أوائل عام ١٩٣٦ إلى تلك البطالة المتفشية بين العرب ، فيذكر أنه يتقدم يومياً إلى اتحاد العمال العرب من ٢٠ إلى ٣٠ عاملا عربياً ، وأنه سجل حتى ذلك الوقت فى سجلات الاتحاد أسماء حوالى ثلاثة آلاف عامل عربى عاطلين ، وأن حوالى ٣٠ ٪ من العمال العرب فى حيفا عاطلين عن العمل (١٧٤) .

وقد تفاقمت البطالة بين العمال العرب بعد أشهر من قيام الثورة ، فقد بلغ عدد العمال العاطلين فى يافا وحدها أربعة آلاف عامل ، وفى حيفا بموجب إحصاء عن العمال العرب الفلسطينيين ٤٥٠٠ عاملا ، وفى قلقيلة بموجب إحصا فرع الجمعية هناك ١٣٠٠ عاملا ، وبلغت نسبة البطالة فى رام الله وبيت لحم والناصرة نحو ٧٥٪ ، وترجع هذه الزيادة فى نسبة البطالة بعد الثورة إلى عدة عوامل أهمها نزوح الفلاحين إلى المدن وسوء الأحوال الاقتصادية خاصة بعد استمرار الإضراب ستة أشهر (١٧٥) .

وهذه إحدى المجلات الاقتصادية الفلسطينية تحدثنا فى نهاية عام ١٩٣٦ عن البطالة فى فلسطين « فعندنا فى كل يوم دليل على وجودها بين جميع طبقات العمال

والصناع فى كل مدينة وقرية . خذ مثلا تجمهر العاطلين من هؤلاء العمال والصناع على أبواب المجالس البلدية يطلبون عملا يرتزقون منه، ثم خذ ازدحام العاطلين من اليهود على أبواب مكاتب اللجنة الصهيونية والمجالس المحلية اليهودية ، وهم يصيحون ويهددون إذا لم يسعفوا بمال أو عمل » (١٧٦) .

وأما تقرير اللجنة الملكية فقد ذكر أن عدد العمال العرب العاطلين أثناء وجود اللجنة فى فلسطين قد بلغ ستة آلاف عامل طبقاً للتقدير الرسمى (١٧٧) .

ويتبين من تقرير قدمته جمعية العمال العرب بحيفا إلى مدير دائرة الإحصاء بالقدس أن أعداد البطالة قد تضخمت خلال المرحلة الثانية من الثورة حتى بلغت ٦٠٪ من عدد العمال فى بعض المدن الرئيسية حيث يذكر التقرير أن عدد الأيدى العاملة فى المدينة هو ١٠٩٥٠ عاملا منهم ٦٥٤٧ عاملا عاطلون عن العمل (١٧٨) .

ولم تعمل الحكومة شيئاً لمصلحة العمال العرب حتى عام ١٩٣٦ ، وهذا هو جورج منصور أحد النقابيين الفلسطينيين البارزين يعلن أمام اللجنة الملكية « لم تعمل الحكومة شيئاً خلال الثمانية عشر سنة من حكمها لمصلحة العمال العرب ، وهى تقاوم جمعياتهم وتسجن رؤساءهم ويكون نصيب مخابرات الجمعيات العمالية دائماً إلى سلة المهملات » (١٧٩) .

وتنبئ مناقشة اللجنة الملكية لهذا النقابى الواعى عن فهم واع لحقيقة الموقف فى فلسطين ، فقد قال أمام اللجنة : نحن ننسب الخطأ كله للحكومة

وعندما سؤل : ولا شيء لليهود .

أجـــاب . لا .

وعند ما سؤل : والحاميات اليهودية هى الحكومة

أجـــاب : إنها ناشئة عن سياسة الحكومة (١٨٠) .

أما بالنسبة لعلاقة الحركة العمالية العربية بأحزاب فلسطين قبيل الثورة ، فقد كانت الأكثرية الساحقة للعمال مرتبطة بجماعة الحسينيين لأنها كانت فى نظرهم المنادية بعروبة فلسطين وتحريرها والرافضة لفكرة الوطن القومى اليهودى ، لكن هذه

الجماعة لم ربط الجماهير بها تنظيمياً ولم تطرح أية أهداف اجتماعية مما أوجد ازدواجيه فى ولاء الكادحين موزعة بين الحزب والحركة العمالية، فقدكانوا من الناحية الوطنية والمصالح اليومية مشلودين بولائهم للحركة العمالية (١٨١) .

إعداد العمال ونسبتهم فى الوحدات الصناعية :

يلقى الإحصاء الصناعى لعام ١٩٢٨ أضواء كثيرة على نسبة أعداد العمال فى الوحدات الصناعية المختلفة فى فلسطين ،فى ٣١,٤٪ من تلك المؤسسات لم تكن تدفع أجور عمال على الإطلاق ، وفى ٢٠,١٪ كانت تدفع أجرة لعامل واحد ، وفى ٢٦,٢٪ كانت تدفع أجرة لعاملين أو ثلاثة ، وفى ١٣,٣٪ كانت تدفع أجرة لأربعة عمال أو خمسة . وعلى ذلك يمكن القول أن معظم المؤسسات الصناعية فى ذلك الوقت كان يعمل بها خمسة عمال فأقل ، وأما بالنسبة لباقى المؤسسات فقد كان هناك ١٢ مؤسسة أو ٣ من مجموع المؤسسات تستخدم أكثر من مائة عامل ، وخمسة عشر مؤسسة أو ٤٪ من تلك المؤسسات تستخدم بين ٥٠ و ١٠٠ عامل أى أن عدد المؤسسات التى كانت تستخدم أكثر من خمسين عاملا كانت سبعة وعشرين مؤسسة تكون ٧ ٪ من مجموعة المؤسسات الصناعية فى كل أنحاء فلسطين (١٨٢) .

ويتبين من التعداد الصناعى الذى أجرى عام ١٩٣٩ أن مجموع العمال الصناعيين فى فلسطين كان يبلغ ٢٠٤١٤ عاملا منهم ١٦٤٢٠ من الذكور بنسبة ٨٠,٤ ٪ و ٣٩٩٤ عاملة بنسبة ١٩,٦٪ .

وبلغ عدد العمال العرب ٤١١٧ عاملا يشكلون ٢٠,١٪ من مجموع العمال الصناعيين فى فلسطين، وبلغت نسبة الذكور من العمال العرب ٩٤,٤٪، ونسبة الإناث ٥,٦٪ ، بينما بلغ عدد العمال اليهود العاملين فى الصناعة ١٣,٦٧٨ عاملا بنسبة ٧٦,٩٪ من مجموع العاملين فى الصناعة .

وأما بالنسبة لتوزيع العمال العرب على الصناعات المختلفة فى ذلك العام ، فقد بلغ عدد العمال فى صناعة الأغذية ٩٨٧ عاملا بنسبة ٢٣,٩٪ من مجموع العمال الصناعيين العرب ، يليها صناعة النسيج ٦٩٠ عاملا بنسبة ١٦,٧٪ وصناعة التبغ ٦١٤ عاملا بنسبة ١٤,٪ ، فالصناعات الكيماوية ٢٤٥ عاملا بنسبة ٥,٩٪ .

وكان يعمل فى صناعة النسيج ٦٧٤ عاملا بنسبة ٧٣,٧٪ من عدد العاملات، بينما بلغ عدد العاملات فى صناعة التبغ ٤٥ عاملة بنسبة ١٩٪ أما الصناعات الأخرى كان إقدام النساء عليها قليلا .

أما بالنسبة للعاملين العرب فى الملكيات الخاصة والمؤسسات العائلية فقد بلغ عددها ٧٥٤ عاملا منهم ٧٠٢ ذكوراً بنسبة ٩٣,١٪ و ٥٢ إناثاً بنسبة ٦,٩٪ ، وبلغت نسبة الذكور العاملين فى هذه المؤسسات ١٨,٣٪ من مجموع الذكور العاملين فى الصناعة ، ونسبة الإناث ٢٢٪ .

وأما بالنسبة لتوزيع العاملين العرب بالملكيات الخاصة والمؤسسات العائلية على الصناعات المختلفة فكانت نسبتها كما يلى :

صناعة النسيج	١٧٨	عاملا بنسبة	٢٣,٦٪
صناعة الأغذية	١٦٦	« «	٢٢٪
الصناعات المعدنية	٩١	عاملا بنسبة	١٢٪
صناعة الأخشاب	٧٩	« «	١٠,٤٪
الصناعات الكيماوية	٦٥	« «	٨,٦ ٪

وأما بالنسبة لتوزيع العاملات العربيات فى الملكيات الخاصة والمؤسسات العائلية فكانت :

٤٧	عاملة فى صناعة النسيج بنسبة	٩٠,٣٪
٤	عاملات فى صناعة الأغذية بنسبة	٦, ٪ (١٨٣)

أجور العمال :

وكانت أجور العمال اليهود – على الأكثر – منظمة حسب جداول تنسقها نقابات العمال ويقبل بها المستخدمون، وكانت ساعات العمل فى المؤسسات الصناعية اليهودية ثمان ساعات فى اليوم . وعدد أيام العمل الأسبوعية ستة أيام ، وكان العمال يتمتعون عادة بتأمين ضد الحوادث ، كما كان لهم أجازة سنوية بأجر ويتحمل

صندوق العمال العاطلين نفقات من يتعطل منهم ، كما كانت الشروط الصحية متوفرة فى أكثر المعامل ودكاكين الصناعة اليهودية .

وأما العمال العرب فأجورهم خاضعة تماماً لعاملى العرض والطلب ، وساعات العمل تتراوح بين ثمانى وعشر ساعات فى اليوم ، كما أنهم لا يتمتعون بتأمين ضد الحوادث وليس لهم صناديق لمساعدة المرضى العاملين فيهم ، ويعملون فى مبانى لا تتوفر فيها الظروف الصحية المناسبة (١٨٤) .

أما بالنسبة لأجور العمال العرب ، فلم تنشر الحكومة من عام ١٩٢٢ حتى نهاية ١٩٣٦ أى إحصاء حول هذه الأجور (١٨٥) وتشير أحد المصادر العربية أن الأجور اليومية للعامل العربى خلال الفترة بين عامى ١٩٢٥ أو ١٩٣٦ كانت تتراوح بين ٣٠ أو ٥٠ مليماً ، وأنها ارتفعت إلى مائة مليم خلال السنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ (١٨٦) .

ويشير أحد التقارير البريطانية فى فبراير ١٩٣٦ إلى أن أجرة العمال العرب فى ذلك الوقت كانت تتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ مليماً فى اليوم ، وأنهم كانوا يحصلون فيما سبق على أجر يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليماً فى اليوم (١٨٧) .

وكان عمال النظافة فى البلدية يتقاضون أجورا يومية بين ٦٠ و ٩٠ مليماً ، أما عمال الدوائر الحكومية – خاصة دائرة الأشغال – فكانت أجورهم تتراوح بين ٧٠ و ١٣٠ مليماً فى اليوم

وكان عمال البحر الذين يتقاضون حصة من دخل (الماعونة) يحصلون خلال أشهر الموسم على ٨,١٨ جنيهات كل شهر ، والذين يحصلون على نصف حصة يتقاضون نصف هذا المبلغ. أما فى الأشهر الأخرى فكان الدخل ينخفض بين ٣٠ و ٤٠٪ ، وأما أجرة المرأة العاملة فكانت تتراوح بين جنيه وجنيهين فى الشهر .

وبناء على دائرة الأشغال العامة فقد نال العمال اليهود خلال السنة المالية ٣٥/٣٦ من أعمال المقاولات على ٨٤٢٤٨ يوماً من أيام العمل ، وبلغ مجموع الأجور التى تقاضوها ٣٨٣٦٧ جنيهاً ، أما سائر العمال العرب فقد نالهم من تلك الأعمال

٣٢٩٥١٥ يوماً وتقاضوا أجوراً قدرها ٢٥٨٠٦ جنيهاً (١٨٨) . ومعنى ذلك أن العمال العرب رغم قيامهم بأعمال تبلغ حوالى أربعة أضعاف أيام العمل عند اليهود حصلوا على أجور تقل قيمتها بمبلغ ٢٥٦١ جنيهاً عما تقاضاه العمال اليهود فى تلك الفـــترة .

وأما فى دائرة السكك الحديدية فكان معظم العاملين فيها من العرب، ويرجع ذلك إلى أن أجور معظم العاملين فيها أقل من أن تجتذب اليهود للعمل .

وأما فى الموانى حيث كانت الأجور فيها على مستويين ٢٨ قرشاً فى اليوم لذوى الخبرة و١٦ قرشاً للعمال العاديين، فإن اليهود كانوا يحجمون عن أداء تلك الأعمال الشاقة ذات الأجر الزهيد، لكن الحكومة اتفقت مع الوكالة اليهودية فى أواخر ١٩٣٦ على تخصيص قسم من أشغال الحكومة فى ميناء حيفا للعمال اليهود على أساس القطعة (١٨٩) .

ويبين الإحصاء التالى توزيعا لأجور ألف عامل فى يافا فى شهر نوفمبر ١٩٣٦(١٩٠) :

عدد		ملیم جنیه
٧٥٠	عاملا دخل كل منهم يقل عن	٢,٧٥٠
٢٤٥	» » » » »	٤,٢٥٠
١٢٠	» » » » »	٦,٠٠٠
٤٥	» » » » »	١٠,٠٠٠
١٥	» » » » »	١٢,٠٠٠
٥ فنيون	» » » » »	١٥,٠٠٠.

بينما يشير تقرير اللجنة الملكية إلى أن معدل أجرة العامل العربى اليومية فى الأعمال التى تحتاج إلى مهارة تتراوح بين ٢٥٠ و ٦٠٠ ملا، وفى الأعمال الأخرى بين ١٠٠ و ١٨٠ ملا (١٩١) .

ويتبين من إحصاء رسمى عن الأجور اليومية التى دفعت للعمال العرب واليهود مختلفة فى سبتمبر ١٩٣٧ أن معدل نسبة الزيادة فى أجور العمال اليهود على أجور العمال العرب فى هذه الصناعات ١٤٥ ٪ (١٩٢) .

وقد رددت بعض النشرات اليهودية أن مجيء اليهود إلى فلسطين قد فتح أبواب العمل أمام العامل العربى ، وإن عدد العمال العرب قد ارتفع نتيجة للعمران اليهودى ، وأن البطالة عند العرب تكاد تكون معدومة (١٩٣) .

لكن الواقع يدحض هذه الإدعاءات، فالأموال اليهودية المشار إليها استخدمت بطبيعة الحال فى مشروعات يهود كان معظم العاملين فيها من اليهود ، وحتى لو كان العرب قد استفادوا من العمل فى بعض تلك المشروعات التى استفادت بدورها من حجم العمالة العربية ومن رخصها ، فقد رفض العرب فى حينه أن تكون تلك الفائدة مبرراً لسلبهم حريتهم واستقلالهم . وهذه إحدى نشرات اللجنة القومية بالقدس توضح هذا المعنى « لنفترض أن اليهود جلبوا ويجلبون إلى فلسطين الأموال الطائلة والفنون والعلم والمهن ، فهل يكفى لكى ذلك يغتصبوا وطناً عربياً ليس لهم فيه شبر من الأرض . إن أمانى الشعوب لا تقاس كلها بالمال والفوائد المادية، وأن هناك أشياء لا يمكن تقدير ثمنها بالإحصاءات المالية والاقتصادية . هناك الحرية مع الفقر ، هناك الكيان القومى والاستقلال السياسى ولو مع القناعة ووسط العيش » (١٩٤) .

تشريع العمل :

كان التشريع المتعلق بالعمال فى فلسطين حتى قبيل الحرب العالمية الثانية ما يزال فى طور التكوين ، فالقوانين المتبعة حتى عام ١٩٣٧ كانت غير كافية ، وهذه أهم القوانين المتعلقة مباشرة بالعمال :

(ا) قوانين تعويض العمال : وكانت تحمى العمال المستخدمين فى أعمال يدوية وفى صناعات معينة إذا كانت أجورهم لا تتجاوز ٣٥٠ ليرة فلسطينية فى السنة ، وأصيبوا أثناء قيامهم بعملهم دون أن يكون ذلك نتيجة خطأ منهم ، وتعطى الحق لعائلة العامل فى المطالبة بتعويض فى حالة وفاته نتيجة لهذا الحادث أو إذا أصبح العامل عاجزاً عن أداء عمله .

(ب) قانون استخدام النساء والأولاد فى المشاريع الصناعية : وهو يحظر استخدام النساء والأولاد فى الحرف الخطرة ، ويحظر بتاتاً استخدام ولد دون سن

الثانية عشرة، ويحدد عدد ساعات العمل للأولاد دون السادسة عشر بثماني ساعات كل يوم، ويحظر تشغيلهم بين السابعة مساء والسادسة صباحاً وتشغيل النساء بين العاشرة مساء والخامسة صباحاً .

(ج) قانون الجزاء (منع الإرهاب) : فكان يحظر الإرهاب ، أى يمنع إرغام العمال الذين يريدون الاستمرار فى العمل على الإضراب .

وكانت هناك ثلاثة قوانين محل دراسة حتى عام ١٩٣٧ خاصة بالاستخدام وتعديل قانونى استخدام النساء والأولاد وتعويض العمال، لكن الحكومة لم تعمل على إدخال التأمين الصحى أو تأمين العمال ضد البطالة بحجة أن التطورات الاجتماعية فى فلسطين لا تجعل ذلك شيئاً مرغوباً فيه (١٩٥) .

العمال الزراعيون :

هم الذين يعملون بالزراعة ولا يملكون أراضى أو يستأجرونها ، وقد بلغ مجموعهم ٣٢,٥٣٩ عاملا منهم ٢٩,٣٣١ ذكوراً و ٣٢٠٨ إناثاً ، أى أن نسبة الإناث كانت ٩,٩٪ ، وكان عدد المسلمين منهم ٢٩,٠٧٧٪ ، وعدد المسيحيين ٥١٤ ، وعدد اليهود ٢٥٨٢ والديانات الأخرى ٣٨٦ (١٩٦) .

وبذلك يكون مجموع العمال الزراعيين العرب ٢٩٥٨٩ ، أى ٩٠,٩٣٪ من مجموع العمال الزراعيين بفلسطين ، ونسبة العمال الزراعيين اليهود ٧,٩٣٪ .

ولم يكن العمل متوفراً طوال العام لهؤلاء العمال الزراعيين ، وكانت أوضاعهم الاقتصادية تسوء مع ازدياد أعداد الهجرة اليهودية واستمرار انتقال مساحات من الأراضى العربية لليهود . وقد أشار تقرير سمبسون إلى خطورة البطالة الطارئة والمؤقتة للعمال الزراعيين الذين يحتشدون بأعداد كبيرة فى المدن من أجل اكتساب ما يعينهم على الحياة (١٩٧) .

ولم يكن هؤلاء العمال منظمين على الإطلاق ، وكانت المنافسة شديدة بينهم وبين الحوارنة الوافدين من سوريا ، وبينهم وبين عمال التراحيل الأكثر بؤساً والقادمين من مصر (١٩٨) ؛

وقد عمد اليهود تنفيذاً لسياستهم التى ترمى إلى زيادة السكان اليهود الزراعيين إلى تقييد تشغيل العمال العرب فى الأراضى التى يملكونها ، فقد ظهر من تحقيق جرى فى فبراير ١٩٣٥ أن ٤٠٪ من العمال الذين يشتغلون فى بساتين البرتقال التى تخص اليهود كانوا يهوداً ، ٦٠٪ عرباً . أما أوائل عام ١٩٣٧ فقد صادر ٦٠٪ عمالا من اليهود ، ٤٠٪ عمالا من العرب . وقد اشتدت حركة الحاميات فى المستعمرات التى أنشئت بعد الحرب فى سهل شارون مما دفع السلطة إلى إصدار قانون منع التخويف وأدت هذه السياسة الصهيونية إلى تضييق مجال العمل أمام العمال العرب (١٩٩).

أما بالنسبة لأجور العمال الزراعيين فيشير تقرير اللجنة الملكية إلى أن التوسع فى زراعة الأشجار الحمضية زاد الحاجة إلى العمال الزراعيين مما أدى إلى ارتفاع أجورهم ، لكن التقرير يذكر أنه ليس من السهل القول أن هذا الارتفاع فى أجور العمال الزراعيين هو ارتفاع حقيقى نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة الذى أرجعته اللجنة العربية بالدرجة الأولى إلى الحماية المصطنعة التى تسبغها الحكومة على الصناعات اليهودية (٢٠٠) .

أما بالنسبة لعدد العمال الزراعيين الذين كانوا يعملون لدى اليهود خلال الثورة فتروى إحدى الصحف اليهودية أن الثورة سببت إمتناع عدد كبير من العرب عن العمل فى البيارات والقرى اليهودية وأن العرب الذين كانوا يعملون لدى اليهود حتى آخر سبتمبر ١٩٣٨ لم يتجاوز الخمسمائة عامل (٢٠١) .

مصادر الفصل الأول

ا — الفلاحــون

١- Simpson. Palastine. Report on Immigration, Land Settlement and Development. P. 64.

٢ — عنان العامرى : التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين ص ٧٥ و ٨١ .

٣ — عصبة التحرر الوطنى : طريق فلسطين إلى الحرية ص ٣٦ و ٣٧ .

٤ — عنان العامرى : المرجع السابق ص ٦٠ .

٥ — حكومة فلسطين : تقرير فى إدخال نظام التعاون الزراعى فى فلسطين ص٧٦ .

٦ — جريدة فلسطين : ٢٢ أغسطس ١٩١٨ ص ٤ .

٧ — حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ص ٦٥ و ٦٦ .

٨ — جريدة فلسطين : المرجع السابق ص ٤ .

٩ — حكومة فلسطين : المرجع السابق ص ٦٥ ، ٦٦ .

١٠ — الكرمل : ١٦ أيلول ١٩٣٣ ص ٤ .

١١ — حكومة فلسطين : التقرير السابق ص ٦٥ ، ٦٧ .

١٢ — Simpson : Ibid., P. 33.

١٣ — وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

١٤ — تقرير الوفد الفلسطينى الإسلامى للحجاز عن حالة فلسطين الحاضرة ص ١٣

١٥ — الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٨١ — ٨٣ شهادات جمال الحسينى أمام اللجنة الملكية .

١٦ — فلسطين : ٢٦ كانون الثانى ١٩٢٣ ص ١ دمقال لجمال الحسينى .

١٧ — الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٨١ — ٨٣ .

١٨ — تقرير الوفد الفلسطيني الإسلامي للحجاز عن حالة فلسطين الحاضرة ص ١٢ .

١٩ — مرآة الشرق : ١ حزيران ١٩٢١ ص ١ — منشور الحكومة بمناسبة تصفية أعمال البنك .

٢٠ — تقرير الوفد الفلسطيني الإسلامي للحجاز عن حالة فلسطين الحاضرة ص ١٢ ، ١٧ مرآة الشرق : العدد السابق ص ٣ .

٢١ — عيسى السفرى : المرجع السابق . الكتاب الأول ص ١ و ٢ و ٣ .

٢٢ — تقرير الوفد الفلسطيني الإسلامي للحجاز عن حالة فلسطين الحاضرة ص١٢ و١٣ .

٢٣ — يوسف هيكل : القضية الفلسطينية تحليل ونقد ص ١١٤ ، ١١٥ .

٢٤ — حكومة فلسطين : تقرير في إدخال نظام التعاون الزراعي في فلسطين ص ٦٢ و ٦٣ .

٢٥ — الاقتصاديات العربية : ٢٩ شباط ١٩٣٦ ص ١٢ ، تقرير مجلس إدارة البنك الزراعي العربي بفلسطين المقدم إلى الجمعية العمومية في ٢٨ شباط ١٩٣٦ .

٢٦ — حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التي عينها فخامة المندوب السامي لفلسطين للتحقيق عن الاضطرابات التي وقعت في يافا وجوارها ١٩٢١ ص ٤٤ .

٢٧ — عيسى السفرى : المرجع السابق ، الكتاب الأول ص ٢٠٢ .

٢٨ — اليرموك : ١ آذار ١٩٢٥ ص ١ .

٢٩ — تقرير في حالة فلسطين من اللجنة المركزية للمؤتمر الثالث ص ١٩ .

٣٠ — فلسطين : ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٣ ص ١ مقال لجمال الحسيني .

٣١ — يوسف هيكل : المرجع سابق ص ١٣٧ و ١٣٨ .

٣٢ — الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٢٨٤ من مذكرة فهمي الحسيني للجنة الملكية .

٣٣ — تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٢١ .

٣٤ ــ محمد عزة دروزة : كتاب مفتوح إلى اللجنة الإنكليزية ص ٢٢ :
٣٥ ــ تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٢٢١ .
٣٦ ــ فلسطين : العدد ٧٣٤ ــ ٧٦ ــ ٢ كانون الأول ١٩٢٤ ص ٣ تقرير اللجنة التنفيذية العربية إلى لجنة الانتدابات فى ٦ تشرين الأول ١٩٢٤ .
٣٧ ــ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين ، والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ص ٦٢ .
٣٨ ــ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية شهادة جمال الحسينى أمام اللجنة الملكية ص ٨٣ .
٣٩ ــ سعيد حمادة : المرجع السابق ــ الفصل الثالث ــ حيازة الأرض ــ موسى ج دوخان ــ ص ١٣٥ .
٤٠ ــ النشرة الشهرية لجمعية إصلاح القرية العربية فى فلسطين ص ٥ و ٦ :
٤١ ــ يوسف هيكل : المرجع السابق ص ١٣٩ .
٤٢ ــ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية : بيان فؤاد سابا أمام اللجنة الملكية ص ٢٥٧ .
٤٣ ــ حكومة فلسطين : التقرير السابق ص ٦٢ و ٦٣ و ٧٢ و ٧٦ .
٤٤ ــ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية : بيان فؤاد سابا أمام لجنة التحقيق الملكية ص ٢٥٧ و ٢٥٨
٤٥ ــ حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ــ ص ٢٦ و ١٧٥ و ١٧٦
٤٦ ــ Simpson : Ibid., PP. 71, 72.
٤٧ ــ عونى عبد الهادى : بيان على الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠
٤٨ ــ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدراسة حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين، والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ــ ص ٥٩ ــ ٩٢
٤٩ ــ Simpson : Ibid., P. 36.

٥٠ ــ حكومة فلسطين : تقرير فى إدخال نظام التعاون الزراعى فى فلسطين ص ٢ .

٥١ ــ سعدى بسيسو : الصهيونية ــ نقد وتحليل ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

٥٢ ــ يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

٥٣ ــ Simpson : Ibid., P. 70.

٥٤ ــ حكومة فلسطين : التقرير السابق ص ٨٢ .

٥٥ ــ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدراسة حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ــ ص ٧٩ .

٥٦ ــ حمادة : المرجع السابق الفصل التاسع النظام النقدى والمصرفى ، جورج حكيم ومحمد يونس الحسينى ص ٦٦٧ .

٥٧ ــ حكومة فلسطين : تقرير فى إدخال نظام التعاون الزراعى فى فلسطين ص ١ .

٥٨ ــ سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٦٦٢ ــ ٦٦٧ .

٥٩ ــ وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٣١٦ ــ ٣٢١ .

٦٠ ــ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة للتحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ــ ص ١٥٩ .

٦١ ــ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدراسة حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ــ ص ٣١ .

٦٢ ــ Simpson : Ibid., PP. 141, 142.

٦٣ ــ ناجى علوش : المقاومة العربية فى فلسطين ص ١٩ و ٢٠ .

٦٤ ــ شئون فلسطين : يناير ١٩٧٢ ص ٥١ دراسة لغسان كنفانى .

٦٥ ــ حكومة فلسطين : التقرير السابق ص ٦٠ و ٦٥ .

٦٦ ــ Simpson : Ibid., PP. 66,69.

٦٧ ــ حكومة فلسطين : التقرير السابق ص ٧١ .

٦٨ ــ جيفرلايز : فلسطين إليكم الحقيقة ــ الجزء الرابع ص ١٩٢ .

٦٩ ــ الشباب : ١٥ يوليو ١٩٣٦ ص ١٥ ، مقال لمحمد يعقوب الحصين .

٧٠ ــ حكومة فلسطين : تقرير فى إدخال نظام التعاون الزراعى فى فلسطين ص ٩ .

٧١ Simpson : Ibid., ...

٧٢ ــ Hocking . The Spirit of World Politics. P. 351.

٧٣ ــ عبد القادر يوسف : مستقبل التربية فى العالم العربى فى ضوء التجربة الفلسطينية . ص ٣٦٤ و ٣٦٥ .

٧٤ ــ تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٣٣٠ .

٧٥ ــ نشرات الوكالة اليهودية : اقتصاديات فلسطين ما بين العرب واليهود ص ٦٧

٧٦ ــ حكومة فلسطين: تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ص ١٥٩ .

٧٧ ــ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ص ٥٩ و ٧١ .

٧٨ ــ Simpson : Ibid., P. 141.

٧٩ ــ حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ص ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٤ و ١٦٣ ، وزارة المستعمرات وتقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٢٩٥ .

٨٠ ــ محمد جميل بيهم : فلسطين أندلس الشرق ص ٨٠ .

٨١ ــ جيفريز : المرجع السابق ص ١١٨ و ١١٩ .

٨٢ ــ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٨٩ و ٩٠، شهادة جمال الحسينى أمام اللجنة الملكية .

٨٣ ــ فلسطين : ٢٢ أيلول ١٩٢٥ ص ٣، عريضة مرفوعة من اللجنة التنفيذية العربية إلى المندوب السامى .

٨٤ ــ نجيب صدقه : المرجع السابق ص ٣٠٨ و ٣٠٩ .

٨٥ ــ وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٢٩٩ .

٨٦ ــ جامعة الدول العربية : العالم العربى مقالات وبحوث برهان الدجانى ص ٤٥ ص ٤٧ .

٨٧ ــ وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ٣٠٦ .

٨٨ ــ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٢٦٢ بيان فؤاد سابا .

٨٩ ــ Simpson : Ibid., PP. 4, 69, 137, 138.

٩٠ ــ الاقتصاديات العربية : ١٥ كانون الأول ١٩٣٥ ص ٥ ، الصراط المستقيم ٦ آب ١٩٣٨ ص ٣

٩١ ــ عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٣٦٥

٩٢ ــ فلسطين : ٣ تشرين الأول ١٩٢٤ ص ١

٩٣ ــ محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٧١

٩٤ ــ محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٧١

٩٥ ــ Antonius : The Arab Awakening. P. 406.

٩٦ ــ Granott : The Land System in Palestine. History and Structure. P. 275.

٩٧ ــ Report by His Majesty's Government ... for the year 1937. P.76.

٩٨ ــ كامل الدجانى : رسالة منتسبة إلى الباحث مؤرخة فى ٤ يناير ١٩٦٤

٩٩ ــ خطبتان لسماحة المفتى الأكبر ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى فى مؤتمر العلماء وفى اجتماع القرى ص ٥

١٠٠ ــ نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٣١٢ و ٣١٣

١٠١ ــ The Secretary of State for the Colonies : Palestine Royal Commission, Report. PP. 86, 87.

Report by His Majesty's Government ... for the year 1936. P. 5.

١٠٢ ــ الاتحاد العربى : ٩ آيار ١٩٢٥ ص ٣

١٠٣ ــ الشورى : ٢٩ يناير ١٩٣٠ ص ٣ ، بيان اللجنة التنفيذية العربية .

١٠٤ – رشيد الحاج إبراهيم (وآخران) : مذكرة مرفوعة لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو ورؤساء جمهوريات وأمراء البلاد العربية حول قضية الأراضي فى فلسطين ص ٨

١٠٥ – صندوق الأمة العربى : نظام صندوق الأمة العربى ص ١٣

١٠٦ – نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٣٠٣

١٠٧ – صندوق الأمة العربى : المرجع السابق ص ٣

١٠٨ – صندوق الأمة العربى : تقرير مجلس الإدارة (١٩٤٦) ص ٣

١٠٩ – نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٣١٣

١١٠ – محمد أمين الحسينى : حقائق عن قضية فلسطين ص ١١

١١١ – جامعة الدول العربية :العالم العربى مقالات وبحوث ، برهـــان الدجانى ص ٤٨

١١٢ – رشيد الحاج إبراهيم وأخوان : المرجع السابق ص ١٠

١١٣ – نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٣١٤

١١٤ – The Politics of the Arab Rebellion in Palestine 1936 – 1939. Tom, Bowden,

١١٥ – الاقتصاديات العربية : ٧ آذار (مارس) ١٩٣٦ ص ١

١١٦ – Esco : Palestine. A Study of Jewish, Arab British Policies. Vol. 1 P. 500

١١٧ – Simpson : Palestine. Report on Immigration, land Settlement and Development. P. 73.

١١٨ – Esco : Ibid., PP. 502, 503.

١١٩ – سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٤٤

١٢٠ – Esco : Ibid., P. 504.

١٢١ – حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ص ٣٢١

١٢٢ _ Esco : Ibid., P. 503.

١٢٣ ــ سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٤٤

١٢٤ _ Simpson : Ibid., P. 73.

(ب) العمال

١٢٥ ــ عنان العامرى : التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين ص ١٠ ، ١٣١ .

١٢٦ ــ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينها فخامة المندوب السامى لفلسطين التحقيق فى الاضطرابات التى وقعت فى يافا وجوارها ١٩٢١ ص ٢ .

١٢٧ _ Esco : Palestine : A Study of Jewish Arab and British Policies, Vol. I. PP. 587, 588.

١٢٨ ــ عمار الطالبى : الطبقة العاملة الفلسطينية وتنظيماتها (٩١٨ ــ ١٩٣٩) دراسة بمجلة شئون فلسطينية ــ نوفمبر ١٩٧٢ ص ١٦٩ و ١٧٠

١٢٩ ــ حقيقة الأمر : ٢٧ نيسان ١٩٣٨ ص ٢

١٣٠ ــ لسان العرب : ١٣ مارس ١٩٢٢ ص ١

١٣١ ــ عمار الطالبى : المرجع الساق ص ١٧٣

١٣٢ ــ الجزيرة : ١٩ جزيران ١٩٢٤ ص ١ مقال أصابيا عريضة

١٣٣ ــ الجزيرة : ٢٦ حزيران ١٩٢٤ ص ٣

١٣٤ ــ الجزيرة : ٢٤ تموز ١٩٢٤ ص ٤ مقال أصابيا عريضة

١٣٥ ــ اليرموك : ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ص ٣

١٣٦ ــ فلسطين : ٤ حزيران ١٩٢٦ ص ٦، حديث مع سكرتير جمعية العمال العرب بحيفا .

١٣٧ ــ فلسطين : ٦ آذار ١٩٢٥ ص ٧

١٣٨ ــ اليرموك : أيار ١٩٢٥ ص ١

١٣٩ ــ مذكرات حسنى صالح الخفش ص ١٢ و ١٣ و ١٧

١٤٠ – شئون فلسطينية : كانون الثانى (يناير) ١٩٧٢ ص ٤٩ دراسة لغسان كنفانى .

١٤١ – مذكرات حسنى صالح الخفش ص ١٣

١٤٢ – المرجع السابق ص ١٤ و ١٥

١٤٣ – فلسطين : ٢٥ آب ١٩٢٥ ص ١

١٤٤ – المقطم : ١ مارس ١٩٢٥ ص ٧

١٤٥ – مذكرات حسنى صالح الخفش ص ١٥ و ١٦

١٤٦ – Esco : Ibid., P. 588.

١٤٧ – فلسطين : ٨ تشرين الثانى ١٩٢٧ ص ٣

١٤٨ – فلسطين : ٤ حزيران ١٩٢٦ ص ٦

١٤٩ – فلسطين : ٢١ كانون الأول ١٩٢٦ ص ٢

١٥٠ – الشورى : ٢٢ يناير ١٩٣٠ ص ٣

١٥١ – الشورى : ٢٩ يوليو ١٩٣١ ص ١ مقال الدكتور محمود عزمى :

١٥٢ – عيسى السفرى : فلسطين العربية بين الإنتداب والصهيونية ص ٢٤٠ و ٢٤٣

١٥٣ – مذكرات حسنى صالح الخفش ص ١٧

١٥٤ – يوسف هيكل : القضية الفلسطينية . تحليل ونقد ص ١١٨ – ١٢٠

١٥٥ – عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٤٠ – ٢٣٤

١٥ – F. O. 371 / 20018 : P.A.S. NO : 4/36.

١٥٧ – محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ص ١١٥

١٥٨ – جيفريز : فلسطين . إليكم الحقيقة.. الجزء الرابع ص ١١٩ و ١٢٠ :

١٥٩ – صادق سعد : فلسطين بين مخالب الاستعمار ص ٧٢ و ٩١

١٦٠ – الأهرام : ١٦ سبتمبر ١٩٣٤ ص ٦

١٦١ ـ مذكرات حسنى صالح الخفش ص ١٥

١٦٢ ـ المقطم : ٦ مارس ١٩٣٥ ص ٥

١٦٣ ـ Esco : Ibid., P. 590.

١٦٤ ـ سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٣٨٥

F.O. 371/20018 : P.A.S. NO : 4/36.

١٦٥ ـ سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٣٨٥

١٦٦ ـ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٣٠٣، مناقشة اللجنة لجورج منصور سكرتير الجمعية يوم ١٦ يناير ١٩٣٧ .

١٦٧ ـ مذكرات حسنى صالح الخفش ص ١٧ و ١٨

١٦٨ ـ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية : المرجع السابق ص ٣٠٧

١٦٩ ـ الاقتصاديات العربية : ١١ كانون الثانى ١٩٣٦ ص ١٣ و ٢٥ كانون الثانى ١٩٣٦

١٧٠ ـ مذكرات حسنى صالح الخفش ص ١٨

١٧١ ـ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٢٩٠ ـ ٢٩٣

١٧٢ ـ ناجى علوش : المقاومة العربية فى فلسطين ص ٢٥ و ٢٦ .

١٧٣ ـ عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٤٠ ـ ٢٤٣، مذكرة جمعية العمال العرب إلى المندوب السياسى .

١٧٤ ـ F.O. 371/20018 : P.A.S. NO : 2/36.

١٧٥ ـ الشهادات العربية ص ٢٩٤ و ٢٩٥ شهادة جورج منصور أمام اللجنة الملكية :

١٧٦ ـ الاقتصاديات العربية والتشريع : ١٦ كانون الأول ١٩٣٦ ص ١١

١٧٧ ـ وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٦٧

١٧٨ ـ حقيقة الأمر : ٤ تموز ١٩٢٨ ص ١

١٧٩ ـ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية : شهادات جورج منصور ص ٣٠١ و ٣٠٢

١٨٠ ــ المرجع السابق ص ٣١٣

١٨١ ــ مذكرات حسنى صالح الخفش ص ٣٩

١٨٢ ــ Simpson : Palastine, Report on Lmmi gration, Land Settlement and Development. P. 114.

١٨٣ ــ عنان العامرى : التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين ص ١٣٣ ــ ١٣٦

١٨٤ ــ سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٣٧٢ و ٣٧٤ و ٣٧٨

١٨٥ ــ نشرات الوكالة اليهودية : اقتصاديات فلسطين ما بين العرب واليهود ص٩٣

١٨٦ ــ مذكرات حسنى صالح الخفش ص ١٢

١٨٧ ــ F.O. 371/20018 : P.A.S. NO : 2/36.

١٨٨ ــ وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٤٢٤

١٨٩ ــ وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٤١٥ ، ٤٢٧

١٩٠ ــ ناجى علوش : المرجع السابق ص ٢٥

١٩١ ــ وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٦٧

١٩٢ ــ سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٣٧٣ ، ٣٧٤

١٩٣ ــ اقتصاديات فلسطين ما بين العرب واليهود ص ٩٩

١٩٤ ــ اللجنة القومية فى القدس ص ٣

١٩٥ ــ سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٣٧٨ ــ ٣٨١

١٩٦ ــ عنان العامرى : المرجع السابق ص ٨١

١٩٧ ــ Simpson : Ibid., P. 137.

١٩٨ ــ عمار الطالبى : المرجع السابق ص ١٧٣

١٩٩ ــ وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٣١٩

٢٠٠ ــ وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٦٧ و ١٦٨ :

٢٠١ ــ حقيقة الأمر : ٣ تشرين الأول ١٩٣٨ ص ١

الفصل الثاني

البورجوازية الصغيرة

أولا : المثقفون .

ثانياً : الشباب .

ثالثاً : الحرفيون .

رابعاً : صغار التجار .

خامساً : الموظفون .

البورجوازية الصغيرة

أقصد بالبورجوازية الصغيرة أبناء الطبقة الوسطى من عرب فلسطين الذين يقطنون بشكل عام فى المدينة ويضمون صغار التجار والحرفيين والمثقفين ورجال المهن الحرة وموظفى الحكومة والبلديات .

ومن المستحيل بطبيعة الحال أن تكون البورجوازية الصغيرة شاملة كل المنتمين إلى تلك الشرائح ، فمن الممكن أن يكون بعض المثقفين أو رجال المهن الحرة أو موظفى الحكومة ينتمى طبقياً إلى البوراجوزية الكبيرة ، ومن هنا فإنى أقصد بشكل محدد هؤلاء الذين ينتسبون من هذه الشرائح إلى الطبقة الوسطى من عرب فلسطين .

وقد كان هناك صعوبة كبيرة فى الحصول على البيانات الكافية عن هذه الشرائح خاصة بالنسبة لصغار التجار والحرفيين ، وحتى بالنسبة للبيانات المتوفرة فإنها ليست مقسمة ومصنفة بشكل يتيح للباحث تكوين نظرة متكاملة عنها ، بل إن بعض هذه البيانات تتحدث بشكل عام عن أبناء المدن دون تحديد للفئات المقصودة ، كما أن بعضها يجمع العرب واليهود معاً مما يحتاج إلى مقارنات وموازنات بهدف التوصل إلى أقرب النتائج الممكنة .

وقد كانت المعلومات المتوفرة عن المثقفين هى أكثر ما توفر عن شرائح البورجوازية الصغيرة ، ومن هنا فإنى أفضل البدء بالحديث عنهم .

اولا : المثقفون

وعندما أتحدث عن المثقفين ، فإنى أقصد المعنى العام للكلمة لا معناها الخاص ، أى هؤلاء الذين أخذوا قسطاً من العلم والمعرفة والتجربة جعلهم أكثر المواطنين وعياً وفهماً وتقديراً لما يدور حولهم أو أكثر الناس مقدرة على محاولة التغيير ومقاومة

التقاليد البالية والعلاقات الاجتماعية القبلية التى كانت تلعب دوراً أساسياً فى فلسطين فيما بين الحربين العالميتين .

فبعد عدة قرون من التخلف والجمود فى عهد الدولة العثمانية وعدم الاهتمام بالتعليم أو إرسال البعثات أو متابعة التقدم الثقافى فى أوربا، ومع قلة عدد الذين كانوا يسافرون على نفقتهم الخاصة إلى بيروت أو القاهرة أو القسطنطينية أو أوربا ومع وجود نظام زراعى متخلف وعدم وجود صناعة متطورة لم يكن من الممكن أن يتوفر ذلك الجو الثقافى العام الذى يتيح للناس أن يستنشقوا من خلاله ما يدفعهم إلى التقدم أو التغيير ، ومع ما أحدثته الحرب العالمية الأولى من أوضاع سياسية جديدة ومع الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال والوحدة العربية وزيادة فرص التعليم ودراسة بعض الطلاب الفلسطينيين فى الخارج وزيادة التحاق أبناء فلسطين بالجامعات العربية وأهمية الدور الذى لعبته الصحافة الوطنية فى حياة الشعب العربى ، ومع زيادة عدد الوحدات الصناعية وإنشاء بعض المؤسسات المالية العربية ، وهجرة الفلاحين الذين طردوا من أراضيهم إلى المدينة ، ومع المواجهة اليومية لتلك الأخطار ، ومع نشأة عدد من الجمعيات الأدبية وبداية الإرسال الإذاعى العربى فى مارس ١٩٣٦ وتنظيم الرحلات الثقافية العربية إلى فلسطين وإلى البلاد العربية وزيادة عدد الشخصيات الأدبية والسياسية لفلسطين قبل ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ مع كل تلك العوامل المؤثرة تكونت تربة ثقافية خصبة وإن كانت غير مكتملة ستترك ملامحها على أحداث الثورة وتؤثر فى تحركات الجماهير ، ويصبح للمثقفين ثقلا وطنياً له قيمته فى تحديد مسار الحركة الوطنية فى البلاد .

ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أنه لم يكن هناك فى فلسطين قبل الثورة شخصيات فلسطينية عربية ذات ثقافة عميقة ، فقد كانت تلك النوعيات متوفرة لكنها كانت قليلة وغير مؤثرة رغم أهميتها وقدراتها .

ففى مجال الترجمة مثلا نجد خليل بيدس وأنطون بلان ونجاتى صدقى يفتحون نوافذ فلسطين على تراجم الأدب الروسى الغنية ، ونجد محمود سيف الدين الإيرانى وعارف العزونى ينقلان فى منتصف العقد الرابع من هذا القرن لمحات عن حياة

جوركى وقصص روسية أخرى منقولة عن الأدب الروسى المترجم إلى اللغات الأوربية . ونجد أحمد شاكر مثلا يترجم عن اللغة الإنجليزية عدداً من مؤلفات الشاعر الإنجليزى شلى وقصصاً أخرى لكتاب فرنسيين وروس وإنجليز وأمريكيين ، ونجد وديع البستانى يترجم عن الإنجليزية مجموعة كبيرة من الكتب التى تتناول القضايا السياسية والاجتماعية والأدبية المختلفة ، كما ينقل أحمد سامح الخالدى عن الإنجليزية أبحاثاً فى التربية والتعليم ، وينقل محمد روحى الخالدى عن الفرنسية كتاب (فكتور هوجر وعلم الأدب عند الإفرنج والعرب) كما يترجم عادل جبر كتاباً عن (روح القومية) ويبدأ عادل زعيتر اعتباراً من عام ١٩٢٣ عندما كان يطلب الحقوق فى باريس فى نقل كثير من الكتب والروائع التاريخية إلى العربية مثل روح الشرائع لمونتسكيو والعقد الاجتماعى لجان جاك روسو والرسائل الفلسفية لفولتير ، وفى مجال النقد الأدبى نجد تياراً عربياً مادياً دعا إليه عبد الله مخلص ودعمه محمود سيف الدين الإيرانى وطبقه على الآثار الأدبية نجاتى صدقى فكتب عن عبد الرحمن بن خلدون وعن (السمفونية التاسعة) ويدرس حياة داروين ونظرياته ويقدم دراسة عن ديكارت ثم يقوم فى عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ بنشر دراسة مطولة عن الحركة الوطنية العربية يفسرها تفسيراً مادياً ، ويشارك خليل الهويرى وعبد الله بندك وعارف العزونى ورجاء الحورانى فى بناء هذه المدرسة ،فيكتب عارف المعزونى عن واجب الكاتب اليوم وضرورة معرفته للنزعات الاجتماعية التى أدت إلى ترجيع الفكرة الاشتراكية التى ترمى إلى تخليص الجماعات من استبداد الأفراد ويكتب الأخير عن الروح الديمقراطية إلى تأليف جبهة ديمقراطية من أدباء الديمقراطية لمقاومة المد الرجعى فى فلسطين ، كما يكتب عن خطر الفاشستية على الثقافة العربية ويدعو إلى إستخدام كل الأدوات الثقافية من أجل محاربتها وقد عملت هذه المدرسة على نشر أفكارها فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والفقه والأدب ، وكان لها مواقفها فى حياة البلاد (١) .

وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ظهرت عند بعض المثقفين والكتاب العرب اتجاهات اشتراكية أو يسارية لكنها لم تبلغ أن يكون لها تأثير فى الحركة الوطنية الفلسطينية . ونلاحظ فى تلك الفترة ثلاث شخصيات كان لها اتجاه اشتراكى

أو يسارى . وأول تلك الشخصيات هو حمدى الحسينى الذى كان يعلن أنه ليس شيوعياً وإنما هو اشتراكى الفكر وعلى هذا الأساس كان حضوره بعض مؤتمرات مقاومة الاستعمار وخارج فلسطين (١ أ) . وأما الشخصية الثانية فهو الشاعر عبد الرحيم محمود الذى كان فى شعره نغمة اشتراكية مؤمنة وفى جوانحه روح فلاح جعلته يطلق هذه الصرخة المتمردة على الوضع الاجتماعى فى البلاد :

بغى فى قسمة الأرزاق ناس	وقالوا : هكــذا قسم الإلــــه
وقالوا : أن أحب الله عبــدا	يرزقتــه المقــدرة ابتــلاه
دعونا : أن يكن هذا صحيحاً	يرا الفقراء معبـــودا خــلاه
لقد وصفوا الآله بشر ظلم	بمــا قالوا تنزه فى عـــلاه

وأما الشخصية الثالثة فهو الشاعر عبد الكريم الكرمى الذى كان يصور فى شعره الدور الأول من النكبة عن عقيدة يسارية ثائرة :

يا أيها الشعب النبيل أمنت من شر العثــار
أنت الذى تهدى السبيل من اليمين إلى اليسار

وكان يبشر بأنه بعد اليسارية تكون الثورة ويتم التحرير :

يــا من يغــردن الحمــى	ثوروا على الظــلم المبيــد
بــل حــرروه من الملــو	ك وحرروه من العبيد (١ ب)

تلك لمحة عن بعض الشخصيات الثقافية العربية فى فلسطين والتى كان يرجى منها الكثير لو أخذت حركة التطور مساواتها الطبيعية ، لكن الظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد وانشغال الجماهير بمعركتها النضالية مع الانتداب والصهيونية وعدم اهتمام الحكومة المنتدبة بالتعليم العربى لم يتح للثقافة العريضة أن تؤثر فى عقليات الناس ، ولم يتح للجماهير فى نفس الوقت أن تعطى اهتماماتها للثقافة العامة ، وهى المهددة فى حياتها ومستقبلها فى كل يوم .

ما أقصده إذن بالمثقفين فى هذه الدراسة هى تلك النوعيات من أبناء البورجوازية الصغيرة ــ أساساً ــ من طلاب المدارس والمعاهد العليا أو الجامعات والمعلمين

ورجال الصحافة والأدباء ، ورجال القضاء والعلماء فلم يكن الخطر الاستعمارى الصهيونى يهدد الفلاح أو العامل وحدهما ، بل كان يهدد فى نفس الوقت مصالح البورجوازية الصغيرة وإن كان بشكل أخف حدة وعنفاً مما حدث للفلاحين والعمال ، مما كان عاملا فى تلك القوى المثقفة على اختلاف انتمائها بوحدة النضال والمسيرة المشتركة .

ولقد كان جيفريز مؤلف كتاب (الحقيقة) صادقاً عندما قال إن الصهيونية السياسية التى ذهبت إلى فلسطين حاملة معها الكثير عن الازدهار الذى ستحققه للعرب قد عطلت أى تقدم حقيقى كان منا لممكن أن يحققه العرب وضيقت إلى درجة الصفر تلك الفرص المتاحة أمام المثقف العربى لتنمية ملكاته وقدراته« فحينما تنتقل قطعة من فلسطين إلى ملكية إحدى الشركات الصهيونية المستعمرة فلن يعود للمحامى العربى فى هذه الرقعة من وطنه أن يقدم مشورته إلى زبون ولا للطبيب العربى أن يقف بجوار فراش مريض ولا للمؤلف العربى أن يكتب كتاباً ،ولا للبناء العربى أن يبنى بيتاً ، ولا للمرشح العربى أن يوجه خطاباً إلى مواطنيه » (٢) .

التعليم عند العرب :

كان نظام التعليم العربى فى فلسطين — باستثناء عدد من المدارس الخاصة — تحت إدارة حكومة فلسطين (٣) ؛ وعينت الحكومة لإدارة شئون التعليم مديراً استعمارياً من الطراز الأول هو المستر بومان ، يساعده عدد من الإنجليز على شاكلته، فعمل هؤلاء جميعاً على تحمل مسئولياتهم مما يتمشى مع المصالح البريطانية التى تقضى بتسهيل إيجاد وطن قومى لليهود فى فلسطين (٤) .

وطلب العرب أن يديروا شئون معارفهم لكن الحكومة المنتدبة لم تستجب لهذا الطلب ، بينما سمحت لليهود بتولى أمور معارفهم وكانت تسلمهم جزءاً من ميزانية التعليم ليتصرفوا بها وفق ما يرغبون (٥) .

ويعترف تقرير اللجنة الملكية لفلسطين أن العرب ذو رغبة شديدة فى التعليم ، لكنه أرجع عدم إمكان تحقيق هذه الرغبة إلى قلة مواردهم — كما يعترف أيضاً

بأن المسئولية الرئيسية فى مدهم بالتسهيلات اللازمة تقع على عاتق الحكومة ، وأن دائرة المعارف كانت تفتقر إلى المال اللازم دائماً ، وأن خطة لتعميم المدارس الابتدائية فى جميع المناطق العربية فى أوائل عهد الحكومة المدنية (فى بداية العشرينات) قد أوقفتها قلة المال ، كما أن خطة مماثلة فى عام ١٩٣٣ قد أدخلت عليها تعديلات وأن التبعات الملقاة على عاتق الحكومة بإزاء الأمن العام لا تزيد الأمل بتحسين مستقبل التعليم (٦) .

وهكذا يمكننا أن نفهم كيف أن الحكومة البريطانية لم تكتف بوضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومى اليهودى مثلما ورد فى صك الانتداب لكنها وضعت عرب فلسطين فى أحوال لا تسمح لهم بتقدم ثقافى أو فكرى يجعلهم يواجهون هذا الخطر بطريقة واعية ومتفتحة . ومع أن صك الانتداب على فلسطين قد تجاهل الإشارة إلى أى حفاظ على الحقوق العربية لكنه ورد فى مادتين منه ما يشير إلى شيء من هذا المعنى ففى المادة الثانية أشير إلى أن الدولة المنتدبة تكون « مسئولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين ... » وفى المادة الحادية عشرة « تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون حقوق الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد ...» .

ومعنى ذلك أن الإدارة المنتدبة لم تتحمل مسئولياتها حتى طبقاً لنصوص صك الانتداب التى صيغت بطريقة خاصة لا تخدم سوى حقوق اليهود ومصالحهم وتنميتهم ، ومع أن تقرير اللجنة الملكية يرجع فى موضع آخر عدم تمكين الدولة من تحمل مسئولياتها فى المجال التعليمى إلى المادة الخامسة عشر من صك الانتداب التى تقول « بأن لا تحرم أى طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التى قد تفرضها الإدارة » (٧). فهذه المادة لا تحول دون قيام الدول المنتدبة بواجباتها وإلا تكون قد افتقدت شرط وجودها كدولة منتدبة أخذت على عاتقها مسئولية مساعدة الدول المنتدبة عليها والنهوض بها .

ويصور تقرير اللجنة الملكية فى صدق الأوضاع التعليمية عند العرب « ومن أشد دواعى الأسف أن لا يكون فى مقدور نظام الحكومة بعد مرور سبعة عشر سنة

على حكم الانتداب أن يسد إلا نصف حاجة العرب إلى التعليم فإن نحو خمسين فى المائة من طلبات الالتحاق بالمدارس فى السنين الأخيرة فى المناطق التى توجد بها مدارس قد رفضت بسبب قلة المعلمين وعدم وجود أماكن للتلاميذ وهذا فضلا عن عدم سد الحاجة للتعليم بالمرة فى المناطق التى لم تنشأ بها مبانى للمدارس على مسافة قريبة نوعاً من بعضها . ومن بين الأولاد الذين هم فى سن التعليم ويقدر عددهم بما يقرب من ٢٦٠٧٠٠ ولد يتعلم فى مدارس الحكومة الآن ٤٢٧٠٠ ولد فقط ، ولقد قدر شهود العرب أن نحو ٨٥ ٪ من الفلاحين لا يزالون أميين ومما يجعل هذا الأمر أشد إيلاماً أن قسماً كبيراً من القرى القريبة يرغب فى التبرع بالمال لإنشاء المدارس فى القرى إذا قامت الحكومة بنصيبها من ذلك » .

وأما بالنسبة للمدارس الثانوية فلم تكن كافية حتى لاستيعاب العدد المحدود الذى يتخرج من المدارس الإبتدائية ، وكانت الكلية العربية هى المدرسة الوحيدة التى يتلقى فيها الطلاب دراسة ثانوية كاملة بينما كانت توجد صفوف للمرحلة الثانوية ، فى بعض المدن (٨) . وفى عام ١٩٣٠ أى بعد عشر سنوات من الإدارة المدنية فإن مدير المعارف يقول فى تقرير له « لم تتكفل الحكومة منذ الاحتلال حتى اليوم بنفقات كافية لبناء أى مدرسة فى البلاد » (٩) .

ولما كان التعليم أساساً لتطوير البلاد وتنمية مؤسسات الحكم الذاتى فقد تقاعست الحكومة المنتدبة عن توسيعه لئلا يصبح مهدداً لمصالحها الحيوية وقد عبر جيروم ثانى مدير للمعارف عن هذه الفكرة حين قال ما خلاصته أن على العرب أنلا يشرفوا على إدارة معارفهم بأنفسهم لأن الأمة التى تستطيع إدارة مدارسها تكون جديرة بالاستقلال (١٠) .

وبينما سمح لليهود بوضع أساس جامعتهم العبرية فى القدس فى يونية ١٩١٨ أى بعد صدور تصريح بالفور بعدة شهور وقبل أن يفرض الانتداب رسمياً على البلاد ، ولم يسمح لعرب فلسطين طوال عهد الإنتداب (١٩٢٢–١٩٤٨) بإنشاء جامعة عربية.

ولقد درس المكتب الدائم للجنة التنفيذية التى تمخضت عن المؤتمر الإسلامى العام الذى عقد فى القدس فى ديسمبر ١٩٣١ مشروعاً لإنشاء جامعة عربية فى فلسطين وسافر وفد إلى العراق والأفغان وإيران ضم أمين الحسينى ومحمد على علوبة ،

واستغرقت الرحلة عدة أشهر (١١) . وقد استقبل الوفد بالترحاب فى البلاد التى زارها خاصة فى الهند . وعقدت اجتماعات كثيرة فى المدن الهندية حضرها عشرات الألوف من المسلمين وخطب فيها العلماء وأصحاب المكانة داعين إلى تسهيل مهمة الوفد وتأليف لجان لجميع التبرعات من كبار مسلمى الهند (١٢) . وكان من نتائج اهتمام مسلمى الهند بهذا المشروع أن تبرع نظام حيدر أباد بمليون روبية وتبرع سلطان البهرة وبعض جماعته بنصف مليون وتعهد آخرون بمبالغ كبيرة ، لكن بريطانيا التى كانت لها السيطرة على الهند سارعت إلى مقاومة المشروع وتمكنت من إحباطه فقد أخبر سكرتير اللجنة التى شكلت لجمع التبرعات ــ وكان وزير المعارف البنجابى فى ذلك الوقت ــ أمين الحسينى أنه اطلع على تعليمات مرسلة من حكومة لندن بان يعامل الوفد بالاحترام والرعاية، وأن يحال بكل الوسائل دون نجاح مهمته لأن ذلك يتعارض وسياسة بريطانيا فى فلسطين ، وبالفعل فقد منعت السلطة البريطانية فى الهند خروج الأموال من الهند (١٣) .

وأما التعليم اليدوى والفنى فقد كانت تقوم به مدارس الحكومة ومدارس اليهود والمدارس الخاصة ، ففى مدارس الحكومة يعطى التعليم اليدوى ضمن الدروس العامة بينما التعليم الصناعى يعطى فى عدد من المراكز فى أقسام الصنائع الموجودة فى تلك المدارس ، ويشمل التعليم الفنى النجارة والصباغة وتركيب الأنابيب والحياكة وصنع السلال . بينما كان نظام المعارف اليهودى يحتوى على عدة مدارس للصنائع أهمها المدرسة العبرانية للفنون فى حيفا التى تشمل تخصصات فى الهندسة المدنية والبنائية والميكانيكية الكهربائية ، وقد ألحق بها مدرسة للصنائع ومدرسة ثانوية للتعليم الفنى وأما المدارس الخاصة فكان عددها فى عام ١٩٣٧ خمس مدارس أربع منها عربية والأخرى يهودية ويتبين من إحصاء عن التعليم الفنى عند العرب واليهود عام ١٩٣٧ مأخوذ من تقرير قدم إلى عصبة الأمم أن عدد التلاميذ العرب فى هذا التعليم كان عددهم ٧٠٩ تلميذاً بينهم ٥٢ تلميذة بينما كان عدد التلاميذ اليهود فى نفس التعليم ٩٦٣ تلميذاً بينهم ١٨٤ تلميذة (١٤) . ولم يستطع التعليم العام من ثانوى ومهنى أن يخرج فنيين وخبراء عرب ممن كانت فلسطين فى حاجة إليهم

أو يسهم فى تصنيع البلاد ، فقد كان خريجوه غير مدربين على المهارات اللازمة لخوض معترك الحياة . وغير صالحين إلا للأعمال المكتبية أو الأعمال المهنية العادية ، ونتيجة لذلك لم يسهم التعليم الحكومى العام مساهمة تذكر فى اعداد الطلاب العرب للمهن الضرورية مثل الأطباء والمهندسين، وكان معظم من وجد من هؤلاء فى فلسطين قد تعلم خارج فلسطين قبل إلحاقه بالكليات (١٥) .

ويبين البيان التالى مدى اهتمام الحكومة المنتدبة بالتعليم و الصحة العامة بما تنفقه على الأمن العام خلال ثلاثة سنوات تدخل المرحلة الأولى للثورة ضمنها :

	١٩٣٥/٣٤	١٩٣٦/٣٥	١٩٣٧/٣٦
مجموع المصروفات	٣,٢٣٠٠١٠	٤,٢٣٦٢٠٢	٦,٠٩٩٩٩٧
البوليس والسجون	٥٠٦٧١٢	٥٢٧٤٦٧	٧٤٤٤٥٥
دائرة الصحة	١٦٦٣١١	١٩٤٦٣٢	٢٠٤٣٥٦
دائرة المعارف	٢٠١٤٩٨	٢٢١٠٨٧	٢٤٣٢٦٥
النسبة المئوية لما ينفق على المصارف	٦,٢٤٪	٥,٢٢٪	٣,٩٩٪

ويفهم من هذا البيان أن النسبة المخصصة للتعليم لم تكن ضئيلة فقط، بل كانت آخذة فى النقصان (١٦) . وأن النسبة المخصصة للتعليم والصحة العامة خلال السنوات الثلاث تقل عن النسبة المخصصة للأمن العام بدرجة كبيرة ، ولا يتصور المرء حكومة أخذت على عاتقها مهمة النهوض بشعب معين أن تتهاون فى اهتمامها بتعليم هذا الشعب وعلاجه هذا التهاون ، وكأن مهمتها الأولى هى إخماد صوت هذا الشعب وإرهابه باستخدام تلك الأموال التى يسهم فيها عرب فلسطين فى دفعها عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة فى دعم قوات الأمن والشرطة لتكون قادرة على القيام بمهامها بما يحقق أهداف الحكومة البريطانية من توفير كل الظروف المناسبة لبناء الوطن القومى اليهودى .

ولم يكن الأمر مقتصراً على مجرد تخصيص نسبة ضئيلة للتعليم، فقد كان هناك ستار حديدى بين التلاميذ وبين تفهم الأخطار المحدقة بهم وكان للنظم والإجراءات المتبعة أثر كبير فى خلق جو من الشك والخوف بين الطلاب والمعلمين وأدى انعدام الروح الديمقراطية عند إدارة المعارف والمعلمين إلى جهل الطلاب بمفهومات الحرية والنقد وساهم ذلك فى خلق جيل من الطلاب لم يألف النقد البناء والحوار وإنما تعود الخضوع وعدم المناقشة أو الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والوطنية، فقد كانت إدارة المعارف تخطط المناهج العربية حسب ما يتراءى لها مما أتاح للإدارة أن تصبغ أطفال العرب بروحها وأهدافها (١٧) . ولعل مما يوضح هذا المعنى أن أبناء العرب فى فلسطين ظلوا يدرسون ثمانى سنوات على الأقل كتاباً بالإنجليزية يتضمن أحداث الحملات الصليبية بعقلية بطرس الراهب واسم هذا الكتاب (١٨) :

(New Age History Reader III)

وهذه فقرة مما جاءت فى الكتاب «Princes and Nobles from all parts of Christian Europe marched to palestine. Some of them beoause they thought it shame that the Holy Land should belong to the Infidel...........»

وترجمتها « لقد مشى إلى فلسطين أمراء ونبلاء من كل جهات أوربا المسيحية مشى بعضهم لأنهم اعتقدوا أن من العار أن تكون الأرض المقدسة ملكاً للفكرة » ولم يكن العرب فى فلسطين مستسلمين لهذا الإهمال المتعمد لشئون التعليم فهذه مظالمهم المستمرة إلى لجنة الانتدابات الدائمة فى جنيف والتى عبرت عنها مذكرة مقدمة من حزب الاستقلال أوجزتها سكرتارية لجنة الانتدابات فيما يلى « أن إدارة المعارف التى تدير المدارس الحكومية العربية تتبنى موقفاً مؤسفاً كما أنها تحرم تدريس التربية القومية » (١٩) . وهذه مظاهرات أولياء أمور الطلاب العرب فى بداية كل عام دراسى صائحين « أنقذوا أطفالنا من ظلام الجهالة » (٢٠) . بل أنه حدث فى يافا فى بداية العام الدراسى ١٩٣٨/٣٧ أن هاجمت جموع الأباء والأمهات والأولاد مدارس المدينة لحاق أبنائهم بها . ولكن الشرطة نكلت بهم (٢١) .

تلك لمحة عن أوضاع التعليم عند عرب فلسطين حتى ثورة ١٩٣٩/٣٦ توضح شيئاً من ذلك التخلف الفكرى والثقافى، الذى كان يعانيه عرب البلاد ويحاولون بإمكانياتهم المحدودة مقاومته وكيف أن قيام الثورة فى تلك الظروف لم يكن مجرد

تمرد على أوضاع الهجرة وبيع الأرض وغيرها، لكنه كان فى نفس الوقت ثورة على تلك القوى التى تحرم عرب البلاد من الأخذ بأسباب العلم، وتحول بينهم وبين أن يصبحوا مواطنين يشعرون بإنسانيتهم ويطردون تجمعهم ويتطلعون إلى آفاق سياسية واقتصادية رحبة .

الطلاب :

وكانت وطنية الطلاب تختلف تبعاً لنموهم وقدرتهم على تفهم ما يحيط بهم وبأمتهم من مشكلات ، فكان الشعور الوطنى عند الطلبة الصغار بسيطاً أما عند الطلبة الكبار فكان واعياً ومقصوراً ، ولا ريب أن بعض الطلبة الصغار استخدموا العواطف القومية وسيلة للظهور ورغبة فى التغيب عن المدارس ولكن السواد الأعظم منهم كانوا مخلصين ، يخالج نفوسهم ما يخالج أبناء أمتهم من آمال .

ومنذ بداية الانتداب كان هناك ستار حديدى بين الطلاب وبين تفهم تلك الأخطار التى تحدق بهم وبوطنهم ، فلم يكن طلبة المدارس العامة يعرفون حقيقة الأخطار والمشاكل الاقتصادية والسياسية التى توشك أن تعصف بوطنهم ، وكانت المعلومات التى يحصلون عليها فى هذا الشأن تأتيهم من الصحافة وعن طريق ذويهم وأحياناً بواسطة القادة المحليين وبعض الزعماء السياسيين (٢٢) .

وقد عمل المستر بومن مدير المعارف ومن بعده المستر فاريل على قتل الروح الوطنية فى نفوس الطلاب العرب، حتى أن الأخير أمر بجلد طلبة مدرسة المعارف فى نابل وهم عراة الأجسام بتهمة اشتراكهم فى مظاهرة وطنية عام ١٩٣١ (٢٣) .

ونتيجة لذلك كانت مشاركة الطلاب فى النشاط الوطنى خلال سنوات العشرينات محدودة، وثانوية لكنها كانت واضحة فى المناسبات الوطنية أو السياسية . فعندما زار اللورد اللينبى فلسطين فى ٢٥ مارس د١٩٢٥ ليشارك فى إفتتاح الجامعة العبرية بالقدس امتنع طلاب المدارس الوطنية فى فلسطين عن تلقى الدروس فأمرت الحكومة بإغلاق تلك المدارس (٢٤) وأرسل طلبة مدرسة دار المعلمين بالقدس خطاباً إلى مدير المعارف يحذرونه من طرد أى طالب أو الاستغناء عن خدمة أى أستاذ شاركهم شعورهم فى هذا الموقف الوطنى (٢٥) وكان إسعاد النشاشيبى الأديب الفلسطينى المعروف من المسئولين العرب فى إدارة المعارف الذين حاولوا منع

الإضراب يوم ذهاب بالفور إلى فلسطين، وكان يأمر بإغلاق المدارس على من فيها من الطلاب تمنعهم من الانضمام إلى الطلبة المضربين . وكان يفاخر بأنه منع الإضراب فى منطقته (٢٦) .

وقبيل إضرابات العراق عام ١٩٢٩ ومن واقع رؤيتهم لأوضاع بلادهم رأى الطلبة ضرورة عقد مؤتمر لهم ، فكان مؤتمر الطلبة العرب الذى عقد فى يافا يوم ١٢ أغسطس ١٩٢٩ وحضره مندوبون من جميع مدن فلسطين، وعقد المؤتمر ست جلسات ثم اتخذ قرارات هامة : أن يعقد المؤتمر سنوياً وأن يسعى إلى الاتصال بمؤتمرات الطلبة فى أوربا ويحاول عقد مؤتمر سنوى يحضره طلاب البلاد العربية الأخرى ومقاطعة البضائع الأجنبية والإقبال على المصنوعات الوطنية ومطالبة المدارس الوطنية بتوحيد برامجها ومقاطعة المدارس التبشيرية وتأليف كشافة عربية تحلف اليمين للوطن لا للمستعمر ووجوب إرسال بعثات من خريجى دار المعلمين إلى أوربا وجعل التعليم إجبارياً للبنين والبنات، وأن تهتم الحكومة بتشغيل العمال العاطلين وتأليف لجنة مركزية تخاطب الحكومة فى كل الأمور المتعلقة بالطلاب (٢٧) .

ولعل هذا المؤتمر هو أول دعوة منظمة فى فلسطين إلى مقاطعة البضائع الأجنبية وتأليف كشافة عربية ، كما أن المطالبة بتشغيل العمال العرب العاطلين كانت تنبع من إدراك واع لدى الطلاب بما يمكن أن يقدمه العمال لأمتهم فى مجال الاقتصاد الوطنى إذا توافرت لهم الظروف المناسبة .

وعندما تحدث حكومة فلسطين شيئاً من التغييرات بشأن حائط البراق يضرب طلبة القدس ويبرقون إلى المندوب السامى وإلى رئيس الوزراء البريطانى محتجين على تلك التغييرات ،معلنين أنهم سيسعون إلى استرجاع حقوقهم المغتصبة، وأنهم مستعدون لتلبية نداء الوطن (٢٨) .

ومع منتصف الثلاثينيات وانعكاس الوضع العام بمصر على الذهنية السياسية فى فلسطين وأصبح السياسيون الفلسطينيون مدركين لإمكانيات الطلاب واستعانوا فى نشاطهم بطلاب مدرسة النجاح فى نابلس (٢٩) .

وشارك الطلاب فى جمع الأموال لأسرة الشيخ عز الدين القسام وتزايد الشعور السياسى تدريجياً وحاول حزبان عربيان الاستفادة من طاقاتهم فى تلك الفترة وضمان

مشاركتهم في نشاط الحركة الوطنية وهما حزبا الاستقلال العربي والحزب العربي الفلسطيني، وحاول الحزب الأخير تنظيم مجموعات كشفية تحت اسم (الفتوة) (٣٠) . وكان لمشاركة الطلاب في المظاهرات والإضراب العام في فبراير عام ١٩٣٦ مغزى خاصاً وإشارة إلى زيادة المشاعر السياسية في المدارس (٣١) .

ويبدو أن قيادة الحزب العربي الفلسطيني كانت حريصة على سرعة تشكيل تنظيم الفتوة بحيث أن رئيس الحزب أعلن في اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب في ٢٨ فبراير عندما اقترح بعض أعضائه تبني سياسة العصيان المدني – أنه لابد من تشكيل مجموعات الفتوة قبل عمل أي شيء (٣٢) .

ثانيا : المعلمون

كان اشتراك المعلمين في الجمعيات والنوادي الخارجية أمر غير مرغوب فيه عند إدارة المعارف ، ولم يكن يسمح لهم سوى بالاشتراك في النوادي الرياضية وفروع المجلس الثقافي البريطاني والجمعيات القروية الخاصة بتحسين القرى بشرط حصولهم على موافقة من الإدارة بذلك .

وكانت قوانين الحكومة وتشريع التعليم في عام ١٩٣٢ سيفاً مسلطاً على رقاب المعلمين، فقد كانت تخول مدير المعارف الحق في طرد أي معلم بحجة عدم ولائه ، وكان ذلك كفيلا بكبح جماح أي نشاط وطني للمعلمين ٣٣.بل أنه كان لمدير المعارف الحق في طرد أي معلم « لوحظ أنه ينشر تعاليم من النوع غير الأمين » . وغير أمين هنا هو ما كان غير أمين لسياسة الوطن القومي٣٤ ولقد برهن المعلمون خلال السنوات العشرينات على ولائهم للحكومة بقيامهم بواجبهم التعليمي طبقاً لما هو مطلوب منهم ، وتقيدهم بإرشادات الإدارة وتوجيهاتهم ، لكنهم كانوا يعانون في أعماقهم من تلك الأوضاع السيئة التي تردت إليها أحوال بلادهم وكانوا مدركين للأخطار المختلفة التي تهدد حياتهم ، وكان من المستحيل عليهم أن يستمروا في عدم مشاركة أمتهم في مشاعرها ، وقد نجحت إدارة المعارف في السيطرة على نشاطات مختلفة لهؤلاء المعلمين ، لكنها لم تستطع أن تكبح جماح ذلك التوتر النفسي الذي ملأ نفوسهم نتيجة لعوامل متعددة منها سياسة الحكومة تجاه عرب فلسطين ، وضعف المناهج المقررة وعدم تلبيتها لحاجات الطلاب ونقمتهم على تلك السياسة الأوتوقراطية التي كانت تتبعها إدارة المعارف في فلسطين .

وبدأ نشاط المعلمين الوطنى مع الوقت يأخذ أشكالا غير مباشرة تجنباً لبطش الإدارة بهم، فكان لهم توجيهات وطنية للطلاب داخل الفصول ، كما كان بعضهم يكتب فى الصحف مقالات بأسماء مستعارة يعالجون فيها قضايا أمتهم السياسية ، وقام بعضهم بتزويد قيادة الحركة الوطنية بمعلومات حقيقية عن أوضاع واحتياجات التعليم العربى لتضمينها فى تلك المذكرات التى كانت تقدم للمندوب السامى البريطانى ولجنة الانتدابات الدائمة فى جنيف .

وقد استمر المعلمون فى محاولاتهم لضبط مشاعرهم وعدم مشاركة أمتهم بطريقة مباشرة فى عام ١٩٢٩ حيث يذكر المستر بومن مدير المعارف فى نهاية اضطرابات ١٩٢٩ « أن الجهاز التعليمى جدير بكل ثناء على ما تحلى به أفراده من حصافة عقل وضبط للنفس » لكن ضبط النفس هذا لم يكن من الممكن استمراره مع قوافل المهاجرين التى هبطت على فلسطين خلال النصف الأول من الثلاثينيات (٣٥) .

وتشير بعض التقارير الدورية البريطانية قبيل ثورة ١٩٣٩/٣٦ إلى محاولات بين المعلمين فى المدارس الحكومية والخاصة للمساهمة بدورهم الوطنى وغرس الروح الوطنية فى الطلاب (٣٦) .

ثانياً : الشباب

بدأت الدعوة إلى عقد مؤتمر للشباب العربى فى فلسطين منذ بداية العشرينيات لكن الدعوة لم تكن خالصة ، فقد كان القائمون بها أو المتحمسون لفكرتها بعض ذوى الأغراض مثل أصحاب جريدة مرآة الشرق (٣٧) .

وتعود الفكرة إلى الظهور فى أعقاب فرض الانتداب رسمياً على البلاد على يد بعض الشباب الوطنى ، فمحمد رفيق اللبابيدى أحد شباب عكا ينشر مقالا بجريدة فلسطين يدعو فيه إلى عقد مؤتمر للشباب يسعى لمطالبة الحكومة بإعادة الحق لذويه وتسليم الوظائف لأبناء البلاد (٣٨) . وتنشر بعض صحف فلسطين العديد من المقالات تطالب فيها شباب فلسطين بتنظيم أنفسهم ووضع حد لدور الكلام والمشاريع النظرية (٣٩) .

ويشارك الشباب الوطنى فى اضطرابات البراق عام ١٩٢٩ ، ويحكم على خمسة وعشرين منهم بالإعدام (٤٠) . لكن الحكم لم ينفذ إلا فى ثلاثة فقط هم عطا أحمد الزير ومحمد خليل أبو جمجوم وفؤاد حسن حجازى .

وتشتد الحاجة فى بداية الثلاثينيات إلى ضرورة عقد مؤتمر للشباب يكون بداية لتجمعهم ونقطة إنطلاق نحو حركة قومية تسير إلى جانب تلك الحركة الدينية التى تمثلت فى المؤتمر الإسلامى العام الذى عقد عام ١٩٣١ ، ويعقد المؤتمر الأول للشباب العربى الفلسطينى فى ٤ ديسمبر ١٩٣٢ بياناً برياسة راسم الخالدى ، ويضم شباناً من مختلف الاتجاهات والمناطق (٤١) .

وقد بحث المؤتمر فى مسائل هامة كالتعليم القومى وتشجيع المصنوعات ومشروع صندوق الأمة وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وبنوع خاص الحركات الرياضية والكشفية (٤٢) واتخذ المؤتمر قرارات هامة أسماها « ميثاقاً وطنياً » وتعهد المجتمعون بنشر مبادئه وتطبيقها « أن البلاد العربية وحدة تامة الأجزاء وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة ، فإن الأمة العربية لا تقره ولا تعترف به » لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافى مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى ، فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها » .(٤٣) .

وتكشف هذه القرارات عن إيمان عميق ووعى سياسى بحتمية الوحدة العربية ، كما تؤكد أن الشباب الفلسطينى كان فى تلك الفترة أكثر وعياً من معظم الجماعات الفلسطينية التى لم يكن تفكيرها السياسى يتسع لهذه النظرة الشاملة والرؤيا الواعية .

وفى عام ١٩٣٣ كانت قوافل المهاجرين تتدفق إلى فلسطين ، فاجتمع عدد من شباب القرى ٢٥ سبتمبر ١٩٣٣ للبحث فى الوضع العام ، وأخذ الشباب زمام المبادرة من اللجنة التنفيذية العربية ، فقرروا القيام بمظاهرات شعبية ضد الحكومة سواء قبلت لسماح بها أم لم تقبل ، وأن يرفع العرب راية العصيان ضدها ، وطلبوا إلى اللجنة التنفيذية تبنى تلك القرارات (٤٤) .

واجتمعت اللجنة التنفيذية العربية فى ٨ أكتوبر ١٩٣٣ ، وقررت الدعوة

إلى الإضراب العام والتظاهر بمدينة القدس ، ثم التظاهر بعد ذلك دورياً فى كل المدن الفلسطينية الكبرى إلى أن تتبدل سياستها (٤٥) وكانت تلك المظاهرات الرابعة التى شهدتها فلسطين فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٣٣ والتى كانت موجهة أساساً إلى الانتداب البريطانى باعتباره الخطر الأساسى الذى ينبغى على البلاد مواجهته :

وكانت الهجرة غير القانونية قد تفاقمت تفاقماً كبيراً ، وبالرغم من اعتراف الحكومة بذلك إلا أنها لم تقم بوسائل فعالة لمنع التهريب أو مقاومته ، وقد دفع ذلك عرب البلاد إلى أن يقدموا بأنفسهم كراسة سواحل البلاد وحدودها لمنع التهريب والقبض على أى مهاجر بطريقة غير قانونية وتسليمه للحكومة ، تنفيذاً لهذه الفكرة قررت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب الفلسطينى أن يقوم الشباب الفلسطينى بحراسة السواحل والحدود لمنع تهريب المهاجرين اليهود . وظل الشباب العربى يقوم بهذه المهمة ما يقرب من شهر ، تمكنت فرقهم من القبض عدة مرات على اليهود المهاجرين بطرق غير قانونية فى مناطق مختلفة وقد ترتب على ذلك مهاجمته يهود مسلحين لمجموعة من أفراد الكشافة العرب ، وخشيت الحكومة أن تؤدى عملية مراقبة الشباب العربى للشواطئ إلى مالا يتفق وسياستها ، فأصدرت بياناً عقب تلك الحادثة أوضحت فيه (ص ٤١٨) أنه ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية حدود فلسطين ضد الهجرة غير الشرعية (٤٦) . وأنه لا يحق للأشخاص العاديين والهيئات غير الرسمية إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين (٤٦) .

وقد أشار التقرير السنوى لحكومة الانتداب لعام ١٩٣٤ إلى ذلك الدور الذى قام به الشباب العربى فى تلك الفترة ، فأوضح أن الشباب العربى قد انتظم خلال شهر أغسطس من ذلك العام فى شكل دوريات لمراقبة الساحل جنوبى حيفا ، بهدف القضاء على أية محاولات لإنزال هجرات غير قانونية معلنين أن الخطوات التى اتخذها رجال الشرطة كان مقصوداً منها أن تكون غير كافية (٤٧) .

وبالإضافة إلى الدور الذى قام به الشباب فى مجال مقاومة الهجرة اليهودية فى تلك الفترة ، فقد ساهموا بدور هام فى مقاومة بيع الأراضى لليهود ، فقد أرسلت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب وفوداً إلى القرى لتولية الفلاحين وأخذ العهود عليهم بعدم التفريط فى أرضهم (٤٨) .

كما تقرر فى اجتماع دعا إليه مؤتمر الشباب فى أوائل ١٩٣٥ تأليف شركة برأسمال قدره مائة ألف جنيه لإنقاذ الأراضى العربية ، واكتتب الحاضرون بخمسة عشر ألف جنيه من أسهم تلك الشركة (٤٩) .

وتعترف المراجع الصهيونية بالدور الخطير الذى لعبه الشباب فى تلك الفترة ، فبفضل نشاطهم أمكن فرض المقاطعة ضد معرض الشرق الأدنى الذى نظمه اليهود بتل أبيب عام ١٩٣٢ .

كما أمكن مراقبة السواحل الفلسطينية ، ومقاومة بيع الأرض لليهود ، ومساعدة البدو فى دعاوى الأرض لتأجير (٥٠) انتفاع اليهود بالأرض المشتراة ، وتنفيذ المقاطعة ضد المحاصيل اليهودية ، ونشر الدعاية للمحاصيل العربية .

وتزداد الحاجة إلى ضرورة عقد مؤتمر جديد للشباب ، فينعقد المؤتمر الثانى للشباب الفلسطينى فى حيفا يوم ١٠مايو ١٩٣٥ ، ويحضره ما يزيد على ألف من شباب البلاد ، ويعد الشباب أبحاثهم ومقترحاتهم بناء على دراسة ذاتية للموقف(٥١)

وكان أهم مقررات المؤتمر بالنسبة للناحية السياسية تخصيص أكبر نصيب من الاهتمام للعناية بالمشاريع الاقتصادية ، والطواف بالمدن والقرى لتعبئة الرأى العام العربى ،والقيام بالدعاية اللازمة فى الداخل والخارج . وتوثيق العلاقات بين الأقطار الشعبية ،والعمل للوحدة العربية ،والتأكيد على ضرورة مكافحة الإستعمارين البريطانى والصهيونى . وبالنسبة لبيع الأراضى لليهود ، كان من قرارات المؤتمر إنشاء مكاتب خاصة تكون واسطة بين الفلاحين والمشترين ، ومناصرة الوطنيين الذين يساهمون فى إنقاذ الأراضى ، وفى مجال التعليم طالب المؤتمر بأن تشرف إدارة عربية على المدارس العربية ، كما طالب بإنشاء المدارس الزراعية والصناعية

والتجارية ، وإرسال البعثات العلمية بصورة كافية ، وتعديل البرامج والمناهج وتقديم المساعدات للمدارس الأهلية ، والإكثار من مدارس البنات ، ومطالبة الحكومة بجعل التعليم إلزامياً فى البلاد . وبالنسبة لمسائل العمال . دعا المؤتمر إلى تأليف نقابات فى كل بلد ، وأن يتولى المؤتمر تنظيم حركة العمال ، والدعوة لمؤتمر تتخذ مقررات لصالح العمال ، وتأليف مجال عمالى عام ، يسجل فى مكتب العمل الدولى فى جنيف (٥٢) .

وحرص المؤتمر على تأكيد بعده عن المنازعات المحلية بفلسطين ، وعدم استعداده للانحياز إلى أية جماعة من الجماعات السياسية ، وأبرق المؤتمر إلى المندوب السامى يؤكد له عدم اعترافه بالوضع السياسى القائم فى ذلك الوقت (٥٣) وهو ما لم يحدث فى ذلك الوقت من أى جماعة من الجماعات السياسية فى البلاد .

أن أهم ما يميز هذا المؤتمر هو تركيزه على مشاكل الجماهير ، واهتمامه بالمشاريع الاقتصادية ، وتنظيم قوى الشباب والعمال ، بعكس المؤتمر الأول الذى اهتم أساساً بإبراز الفكرة العربية كشعار ينادى به وأمل يلتف من حوله .

ومع اقتراب نهاية عام ١٩٣٥ كان من الواضح أن العناصر الشابة قد كسبت أرضاً ، وأصبح بإمكانها أن تناهض تأثير القيادات العربية التقليدية ، فقد كثرت المجموعات الكشفية ونوادى الرياضة وانتعشت تنظيمات الشباب تحت اسم آخر ، مما كان أحد العوامل الهامة فى تطور الحركة الوطنية فى تلك السنوات (٥٤) .

ويذكر أحد التقارير الدورية البريطانية فى أوائل ديسمبر ١٩٣٥ أن مجموعات الشباب المستقلين الذين يقودهم أمثال أكرم زعيتر وحمدى الحسينى وهاشم السبع وعاطف نور الله قد استمروا فى الاثارة منذ مظاهرة ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ واستغلوا الشعور العام من أجل انتزاع القيادة من الأحزاب السياسية العربية وتوجيه الأنظار إلى النشاط الثورى الذى تلجأ إليه هذه المجموعات المختلفة للشباب فى كراهية الحكومة ، وأن إحدى هذه المجموعات ترتبط بمجموعات مماثلة فى سوريا ومصر على الأقل (٥٥) .

ويشير تقرير آخر فى نهاية ديسمبر ١٩٣٥ إلى فعالية مجموعات الشباب

المستقلين ، وقيامهم بجهود لاستبقاء الإثارة وتعبئة الشعور العام بهدف إرغام القيادات العربية على اتخاذ إجراءات أشد مثل عدم التعاون والامتناع عن دفع الضرائب والإستقالة من وظائف الحكومة ، وأنهم أشادوا بمحاولة الشيخ عز الدين القسام تكوين جماعة مسلحة وتبنوا أساليب متعددة لتخليد ذكراه أن هذه المجموعات تحاول إنشاء علاقات مع بعض القوى السياسية الفعالة مثل ميشيل متري قائد جمعية العمال العرب ، وأنها على علاقة طيبة ووثيقة معه فان حزب الاستقلال مثل عزة دروزه وعجاج نوهض ، وأن هذه المجموعات تهدف إلى إحداث اضطرابات فى البلاد وتشجيع الأعمال الإرهابية (٥٦) .

وكان لمجموعات الشباب المستقلين دور هام فى رفض المجلس التشريعى ، فقد عقدوا إجتماعين عامين فى القدس وحيفا وقرروا فيهما معارضة ذلك المجلس، واستجابة حزب الاستقلال العربى لموقفهم فقرر رفض تعيين أى من أعضائه بالمجلس واستنكار تأييد أى شخص أو هيئة لهذا المجلس ، وكان هذا الحزب ينظر إلى مجموعات الشباب المستقلين كجزءاً من حزب الاستقلال ويحاول تأكيد تأييد الرأى العام لتلك المجموعات (٥٧) .

وأما الحزب العربى الفلسطينى يحاول جاهداً تنظيم مجموعات فتوة من الشباب كمجموعات سياسية مساعدة على أساليب مماثلة لمجموعات الشباب فى مصر والأقطار الأخرى ، وقد تبلور نشاطهم فى اجتماع عام عقد بالقدس فى ١١ فبراير ١٩٣٦ حضره حوالى سبعين شخصاً كانت أغلبيتهم من الشبان وطلاب كلية روضة المعارفة ، ولم يحضر الاجتماع عدد لا بأس به ممن وجهت إليهم بالدعوات وقد علق على ذلك ذو الكفل عبد اللطيف قائلا أنه بالرغم من أن الحاضرين قليلون ، لكنهم يمثلون صفوة شباب القدس ، وأنهم سيصبحون حملة الراية وقادة الحركة الجديدة .

ولام رشيد الخطيب العرب لأنهم سمحوا لأنفسهم بالتفسخ تحت الحكم الاستعمارى وطالبهم بالنظر إلى العراق التى استيقظت وحققت استقلالها ، وأن مصر ثم سوريا تناضلان للتخلص من عبودية الأجنبى ، وانتقد شباب فلسطين لخضوعهم لملذات الحياة وخوضهم معارك بلادهم فى أعمدة الصحافة ، وقال أن الشباب يجب أن يبذل

جهداً كبيراً كبيراً ، وأنهى كلمته بالاستشهاد بكلمات بسمارك « لن تحل مشاكلنا بالأصوات المرتفعة لكنها تحل فقط بالحديد والنار » .

وكان المتحدث التالى أيوب مسلم الذى قال أن النضال يمر بمرحلة جديدة وناشد الشباب أن يخوضوا المعركة ثم تكلم ذو الكفل عبد اللطيف عن تنظيم حركة المليشيا ، وأعلن القسم الذى يؤديه المنضمون إلى الحركة والذى نصه كان كما يلى « الحرية حق والاستقلال أملى ، والعربية لغتى وفلسطين بلدى ، وهى لى وحدى. هذا قسمى والله شاهدى على ولائى » .

وألقى جمال الحسينى بياناً أشار فيه إلى أن اتباع هتلر لم يكونوا يزيدون فى البداية عن ستة ثم تزايدوا إلى ستمائة وأصبحوا بعد ذلك ستين مليوناً ، وتساءل هل سيستطيع هذا التجمع الصغير أن يصبح النواة الى تقاوم مطامع الاستعمار وتضمد جراح الأمة . وقال أن الأمة والأجيال القادمة مهددة بالموت والإبادة محاطة بالأخطار وأن هؤلاء الذين يشعرون بالضعف يجب أن يتركوا التنظيم ، وأما الذين أمتلؤا إخلاصاً وتصميماً ورغبة فى العمل فيجب أن يتقدموا وأن الحرب التى اجتمعوا من أجلها مريرة كما أن الطريق طويل (٥٨) .

ثالثا : الحرفيون

تعتبر المعلومات المتوفرة عن الحرفيين من عرب فلسطين قليلة جداً ، وحتى إذا توفرت تلك المعلومات فإننا نجد معظمها متداخلا مع البيانات الخاصة بالصناعة مما يشكل صعوبة فى التحدث عن أوضاع الحرفيين بشكل دقيق .

وطبقاً للتوزيع المهنى لسكان فلسطين عام ١٩٣١ كانت نسبة السكان الذين يعتمدون على الحرف فى معيشتهم ٣,٧٪ من مجموع السكان ولم تزد نسبة أهل الحرف المسلمين عن ١,٥٪ بينما كانت نسبة المسيحيين ٨,٤٪، واليهود ١٠٪(٥٩) .

وكانت هناك عدد من التشكيلات نقابية التى تضم بعض طوائف الحرف : فقد شكلت فى مدينة نابل أواخر مايو ١٩٢٥ نقابة للخياطين . (٦٠) كما ألف الحزب الحر الفلسطينى فى أوائل عام ١٩٢٨ نقابة للبنائين فى يافا (٦١) .

كما تأسست فى يافا فى أواخر ١٩٣٣ « نقابة عمال التجارة الفلسطينية »

وكانت الغاية من تأسيسها الدفاع عن حقوق عمال التجارة وتوحيد كلمتهم وتعليم الأميين منهم (٦٢) .

وليس هناك معلومات متوفرة عن أوضاع الحرفيين خلال ثورة ١٩٣٩/٣٦ فى فلسطين ، لكن يفهم مما ورد فى بعض المصادر أن الحرف غير الزراعية مثل استخراج الأحجار قد تأثرت كثيراً خلال المرحلة الأولى من الثورة نتيجة لتعطلها عن العمل ستة أشهر كاملة (٦٣) .

ويشير تقرير سمبسون لعام ١٩٣٠ فى أكثر من موضع إلى وجود بطالة خطيرة بين الحرفيين العرب خاصة فى بيت المقدس ، وحدث أن قام ضابط بوليس بريطانى بتحقيق عن البطالة فى حيفا فوجد عدد المتعطلين عن العمل فى المدينة (٢٠٥٠) عربياً بينهم (٢٠٠) نجاراً ، (٣٠٠) بناء . وقد أرجع التقرير هذه البطالة فى بعض أسبابها إلى عدد من العوامل التى ترتبت على قيام الوطن القومى اليهودى وتغير الأساليب الاقتصادية ومواد الإنتاج . فالاستعمال المتزايد للأسمنت والأسمنت المسلح وآجر السليكات مثلا والتى تصنع جميعها بواسطة اليهود كانت تحل محل الحجر المنحوت للأغراض المعمارية ، مما ترتب عليه تشريد عدد كبير من عمال النحت والبناء العرب الذين كانوا تقريباً من العرب ، كما كان يتم أيضاً إزاحة الحجارين العرب (٦٤) .

وازدادت أوضاع الحرفيين الاقتصادية سوءا مع السنوات الأولى من الثلاثينيات التى شهدت بداية ازدياد الهجرة اليهودية بمعدلات كبيرة ، مما دفع صناع الأحذية العرب إلى عقد مؤتمر فى مايو ١٩٣٢ بمدينة القدس قرروا فيه مفاوضة الحكومة فى وضع ضريبة عالية على الأحذية الأجنبية المصنوعة وتأليف نقابات فى البلاد وأشار أحد الخطباء إلى سوء حالة الصناع وكساد أعمالهم وجوع نسائهم وأطفالهم وقال أن الجوع يدفع بالجائع إلى النار وإلى الشيوعية (٦٥) .

رابعاً : صغار التجار

وتشمل فئة صغار التجار فى فلسطين صغار تجار الجملة وتجار جمع المنتجات والتجار الذين يتوسطون بين تجار جمع المنتجات وتجار المفرق ودكاكين بائع المفرق وتجار الثمار على أشجارها .

أما عن تجارة الجملة فكانت خاضعة لاتجاهين متضادين أحدهما سلبي وتتمثل فى صغر حجم المدن وبطء التقدم الصناعى واكتفاء الفلاح الذاتى وغيرها ، وآخر إيجابى ويتمثل فى الاعتماد كثيراً على الاستيراد وزيادة الشراء مباشرة من البلدان المنتجة دون الالتجاء إلى المراكز التجارية فى البلدان المجاورة .

وأما عن تجارة جمع المنتجات فإن الوسطاء الرئيسيين الذين يعملون فيها هم تاجر الأرياف وتاجر الحدود والتاجر المداين والتاجر الذى يشترى الثمار على أشجارها .

أما عن الذين يعملون فى تجارة التوسط بين تجار جمع المنتجات وبين الموزعين بالمفرق منهم تجار الجملة ، وجمعيات الشراء لباعة المفرق وجمعيات المنتجين الصناعيين وجمعيات الشراء التعاونية .

وأما دكاكين بائع المفرق فهى المحلات التى تبيع أكثر من نوع من البضائع وهى الأكثر شيوعاً فى المناطق الريفية وأهم بضائعها المأكولات وغلال المناطق الحارة والمنسوجات والعقاقير وبضائعها قليلة وغير جيدة .

أما تجار الثمار على أشجارها فهى فئة من التجار نشأت نتيجة لتدهور حالة منتجوا الحمضيات وهم يقومون بشراء الثمار وهى على أشجارها(٦٦) .

خامساً : الموظفون :

كان أكثرية موظفى فلسطين وحكامها فى الشطر الأخير من الحكم العثمانى عرباً ، وخلال احتلال القوات البريطانية لفلسطين فى الحرب العالمية الأولى كانت الإدارة تتكون من هيئةعسكرية وكان فى البلاد ثلاثة عشر خدمة ممن تبقى من الموظفين الأتراك ، لكن الموظفين المدنيين الذين عينوا فى ذلك الوقت كانوا يفتقرون إلى الخبرة الإدارية ، وكان معظم الكتبة من المسيحيين من أهل البلاد الذين تعلموا فى الإرساليات الأجنبية .

وعندما بدأت الإدارة المدنية فى فلسطين فى يوليو ١٩٢٠ لم يكن دستور البلاد قد صدر بعد فرأت إدارة البلاد أن تتخذ من المبادىء التى تنتظر أن يتضمنها الدستور أساساً لعملها ، وبدأ سن تشريعات وأنظمة جديدة ، وخول المندوب السامى سلطة إصدار القوانين بمساعدة مجلس تنفيذى وبعد أن فشل مشروع إنشاء مجلس تشريعى فى البلاد ١٩٢٣ أصبح من حق المندوب السامى تعيين مجلس استشارى

يوافق عليه وزير المستعمرات ، وكان المجلس المذكور عندما بدأت ثورة ١٩٣٦ يتكون من موظفين فقط هم السكرتير العام للحكومة والنائب العام ومدير المالية وعشرة من رؤساء الدوائر ومستشارى الرى وثلاثة من حكام الألوية ، وكان مجلساً صورياً مهمته إنجاز التشريعات المطلوبة .

وحل محل العنصر العسكرى موظفون مدنيون من وزارة المستعمرات ، وأصبح عدد الألوية الثلاثة هى اللواءالشمالى واللواء الجنوبى ولواء القدس ، وكان حكام الألوية الثلاثة ومساعدوهم الإثنا عشر من الموظفين البريطانيين ، وكان هناك سبعة وثلاثون قائمقاماً جميعهم من الفلسطينيين ، حدث نفس الشيء فى باقى الدوائر ، فبينما كان رؤساؤها وبعض كبار الموظفين بريطانيين كان أكثر مرؤسيهم من الفلسطينيين .

وكان الموظف الإدارى الأعلى فى الحكومة هو السكرتير العام الذى تشرف دائرته على باقى الدوائر وباتساع أعمال الحكومة وإيجاد دوائر جديدة اتسعت أعمال دائرة السكرتارية التى كان رئيسها وسيلة الاتصال بالمندوب السامى ، وفى أواخر عام ١٩٣٦ كان فى هذه الدائرة تسعة سكرتارون مساعدون سبعة من البريطانيين وواحد عربى وآخر يهودى ولم يكن لدى أحدهم خبرة بأعمال الادارة فى الوية البلاد . وأشرفت هذه الدائرة على عدد كبير من الدوائر بمدينة القدس وكانت الصلة ضعيفة بين هذه الدوائر وإدارات الألوية حتى أصبحت الحكومة مكونة من دوائر مستقلة تتبع دائرة السكرتارية ومن إدارات للألوية وليس بينهما رابطة ، وتميزت الأدات بالبيروقراطية كما افتقرت إلى روح الابتكار والشعور بالمسئولية .

وفى القضاء كان القضاة البريطانيون يرأسون محكمة الاستئناف والمحاكم المركزية الأربع ومحكمتى الأراضى ، وكان هناك ٢٩ حاكماً فلسطينياً لمحاكم الصلح ، أما الدعاوى ذات الصبغة الدينية فكانت تقضى فيها المحاكم الشرعية والمحاكم الربانية(٦٧).

وأما فى القرى فقد كان المختار هو الصلة الوحيدة التى تربط بين الحكومة والفلاحين وكان يختار بالانتخاب ويستخدم رجلا آخر من قريته لكتابة أوراقه ،

لكنه فى أوقات التوتر السياسى كان يتوقف عن العمل أو يتعاطف مع أهل قريته (٦٨) .

ولم يكن عرب فلسطين راضين عن هذا الوضع ، وقد عبروا عن ذلك فى عدة مناسبات وقامت فى عام ١٩٣٢ حركة طالبت بأن يشغل الفلسطينيون الوظائف بدلا من الأجانب خاصة بعد أن ازدادت أعداد المعلمين وأصبح بعضهم قادراً على تولى كثير من المناصب (٦٩) .

وتبين من إحصائية قدمها الدكتور حسين الخالدى رئيس بلدة القدس وعضو اللجنة العربية العليا أمام لجنة شو أن عدد كبار موظفى الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٦ كانوا مائة وتسعون موظفاً (بنسبة ٦٧٪ من مجموع المرتبات الكبيرة ، وعدد موظفى العرب الكبار ١٣٩ بنسبة ٣٨٪ فى العدد) و ٢٧٪ من الرواتب وعدد موظفى اليهود الكبار ٣٥ بنسبة ١٠٪ فى العدد و ٧٪ من الرواتب وفى عام ١٩٣٦ كان عدد كبار الموظفين البريطانيين ٢٩٣ بنسبة ٥٥٪ من العدد و ٦٦٪ من الرواتب والعرب ١٧٦ بنسبة ٣٣٪ من العدد و ٢٤ من الراتب واليهود ٦٦ بنسبة ١٢٪ من العدد و ١٠٪ من الراتب (٧٠) ومعنى ذلك أن نسبة البريطانيين واليهود فى الوظائف الكبيرة وفى ازدياد بينما كانت النسبة العربية فى تناقص .

وقد أوضح العرب للجنة الملكية لفلسطين أنه لم يكن ضمن موظفى الدرجات الكبيرة فى دائرة الأشغال سوى موظف عربى واحد ، وأرجعت اللجنة سبب ذلك إلى عدم وجود عرب أكفاء فى تلك الدائرة ، وأضافت أنه كان يوجد فى أواخر عام ١٩٣٦ أربعة من الموظفين العرب يتدربون تمهيداً لترقيهم (٧١) ، ولكن اللجنة لم تشر إلى أن عدم وجود موظفين عرب أكفاء فى تلك الدائرة بعد أربعة عشر عاماً من الانتداب كان يعنى أن هناك تقصيراً من الإدارة المنتدبة فى القيام بمسئولياتها التى ينص عليها صك الانتداب .

وقد بلغ مجموع موظفى حكومة فلسطين فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٥ (١٥٧٧١ موظفاً) .

ويبين الجدول التالى عدد كل من الموظفين العرب واليهود والبريطانيين (٧٢) .

	عـدد الموظفين		مخصصاتهم	
	العدد	نسبتهم المئوية إلى المجموع	المبلغ بالجنيهات	نسبتها المئوية إلى المجموع
العـــرب	١٠٧٢١	٦٨	١٠١٠٩٣٠	٥٤
اليهـــود	٢٤٥٨	١٦	٣٤٠٤٢٩	١٨
البريطانيون	٢٥٩٢	١٦	٥١٤٤٣٤	٢٨
	١٥٧٧١	١٠٠	١٨٦٥٧٩٣	١٠٠

وكان عدد اليهود يتقارب مع عدد العرب فى بعض الدوائر ، فى دائرة البريد بلغ عدد المستخدمين فى نهاية عام ١٩٣٥ (١٤٧١) كان منهم ٩١٤ من العرب ، ٧١١ من اليهود ، ٤٦ موظفاً آخر . (٧٣) .

وكان بين العرب من يصلح لتولى المناصب العليا فى دوائر الحكومة ، لكن أحداً منهم لم يعين فى هذه المناصب ، فكان رؤساء الدوائر جميعهم من البريطانيين أواليهود ، وكان المشرع لقوانين فلسطين معظم المرحلة السابقة للثورة من اليهود ، وكان المندوب السامى لفلسطين بين عام ١٩٢٢ و ١٩٢٥ شخصية يهودية . (٧٤)

وكان أهالى البلاد العرب يشغلون الوظائف الواطئة ويأخذون رواتب لا تكفى لسد حاجياتهم ولا تتفق مع ما كانوا يقومون به من أعمال (٧٥) ولم يتح لعربى كائناً من كان أن يرقى فى سلم الوظائف حتى يصبح رئيساً لدائرة حكومية (٧٦) وكان عدد الموظفين الثانويون من عدد فلسطين عام ١٩٢٠ / ١٩٢١ — ١٤٩٣ موظفاً وعدد اليهود ٥٥٣ وعدد البريطانيين ٨٩ موظفاً منهم ثلاثة عشر يهودياً (٧٧).

ولقد كانت الحكومة كريمة مع الموظفين البريطانيين مقتره مع موظفى الحكومة العرب . فلقد كان المندوب السامى يتقاضى أربعة آلاف جنيه فى السنة وكان أكثر رؤساء الدوائر يتقاضون نحو ألفى جنيه فى السنة وكان بعض سائقى السيارات من البريطانيين يتقاضون مرتبات مماثلة لما كان يتقاضاه القضاة الوطنيون فى المحكمة المركزية وكانت ميزانية فلسطين هى التى تتحمل كل هذه المرتبات (٧٨).

وكان معظم شباب فلسطين يتجهون إلى الوظائف خاصة أبناء العائلات الارستقراطية الذين كان آباؤهم فى العهد التركى أصحاب السلطة والنفوذ فى البلاد وقد اقتدى بهم أبناء الشعب فى هذا المضمار فأخذوا يسعون إلى الوظائف غير مكترثين بمسائل التجارة والزراعة والصناعة .

وهناك قصيدة مشهورة لإسعاف النشاشيبى يصور فيها اهتمامات قومه وولعهم الزائد بالوظائف :

عشقوا الوظائف ضلة لهواهـــم	ورأوا بها العلياء شامخة الذرى
باعدوا المكارم والأباء لأجلهـــا	والدين والإحساب طـرا والتقى
قالوا السعادة عندها أو مادروا	أن الرزايا فى الوظائف والشتا(٧٩)

فلقد كان للوظيفة الحكومية سحرها فى النفوس ولم يكن للوظائف التجارية والبنوك والمدارس الأهلية سحر مثل الوظائف الحكومية التى تكسب صاحبها المهابة والوقار واحترام الناس ومستوى المعيشة الحسن ، ولو أتيح لك آنذاك أن تسأل طالباً ثانوياً أو ابتدائياً فى القرية أو المدينة عن غرضه من التعليم فى المدارس لأجابك على الفور دون تردد من أجل الحصول على وظيفة حكومية . وكان ذلك أمراً طبيعياً لأن التعليم الذى تشرف عليه الحكومه كان يهدف إلى إعداد بعض الناس للوظائف والأعمال الحكومية لاالمعيشة وتحسين وسائل الفلاحة والزراعة(٨٠).

وكانت الحكومة تمنع موظفيها من ابداء آرائهم الصريحة سواء فى أماكن عملهم أو فى الصحف . فقد كان من حق مدير المعارف أن يطرد أى معلم لوحظ عليه أن ينشر تعاليم متعارضة مع سياسة الوطن القومى(٨١) كما حظرت معارف فلسطين على موظفيها ابداء آرائهم فيما يتعلق بالإدارة أو نشرها فى الصحف قبل الاطلاع عليها من جانب هذه الإدارة وكانت معارف فلسطين تقصد بهذه التدابير الحجز على حرية الفكر وحصر موظفيها فى دائرة بيروقراطية لا يتعدونها (٨٢) .

قد بلغت هذه العقود مبلغاً جعل صحيفة فلسطين تقول أنه « كلما دخل فردمنا فى سلك موظفى الحكومة فقدنا واحداً من صفوفنا ، وكثيراً ما رأينا من هؤلاء الموظفين اليوم من كان قبل الوظيفة لا يحلم بغير الوطن ولا ينادى إلا بالإخلاص

والتضحية فإذا به بعد ما اصطادته انقلب إلى خصم ولو كلفه الأمر إنكار نفسه فى سبيلها (٨٣) .

ولقد كان هؤلاء الموظفون عربا ويهوداً – يعرفون بواجبهم تجاه الحكومة فى فترات الهدوء ويتعاون معاً فى إخلاص لكنهم كانوا فى وقت الخطر السياسى لا يستطيعون العمل كمجموعة واحدة (٨٤) .

مصادر الفصل الثانى

١ – عبد الرحمن عبد الوهاب ياغى : حياة الأدب الفلسطينى الحديث حتى النكبة ص ٨٤ ، ٨٩ ، ٤١٢ ، ٤١٥

١ (أ) – كامل الدجانى : من رسالة منه إلى الباحث مؤرخه فى ١٠ أغسطس ١٩٦٥

١ (ب) – صالح الأشتر : فى شعر النكتة ص ٢٧ – ٣١

٢ – جيفريز : فلسطين . إليكم الحقيقة . الجزء الرابع ص ١٩٣

٣ – تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٧٥

٤ – راميل الغورى : المؤامرة الكبرى ص ٥٤

٥ – مذكرة الحزب العربى الفلسطينى إلى الحكومة البريطانية ورجال البرلمان (١٩٤٤) .

٦ – وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٤٤٢

٧ – وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ٤٣٧

٨ – وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ٤٤٢ ، ٤٤٣

٩ – الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٣٣١

١٠ – عبد القادر يوسف : مستقبل التربية فى العالم العربى على ضوء التجربة الفلسطينية ص ٣٦٩

١١ – ابراهيم عيسى المصرى : مجمع الآثار العربية ورجال النهضة الفكرية ص ١١٤

١٢ – محمد أمين الحسينى : حقائق عن قضية فلسطين ص ١٣٨ ، ١٣٩

محمد على علاوبة : فلسطين وجاراتها ص ١١٤

١٣ ــ محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ص٨٢

١٤ ــ سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى فلسطين ص ٣٨٦ ، ٣٨٧

١٥ ــ عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٣٦٥ ، ٣٦٦

١٦ ــ وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ٤٤٤

١٧ ــ عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٢٠٥ ، ٣٣٦ ــ ٣٦٨

١٨ ــ الفتح : ٢ ربيع الثانى ١٣٥١ ص ٩ ، ١٠

١٩ ــ عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٨٥

٢٠ ــ الفتح : ٢٧ صفر ١٣٥٤ ، ص ١٧ ، ١٨

٢١ ــ الشباب : ٦ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٣

٢٢ ــ عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٢١٠ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨

٢٣ ــ أميل الغورى : المرجع السابق ص ٥٤

٢٤ ــ المقطم : ٢٩ مارس ١٩٢٥ ص ٢

٢٥ ــ » : ٢٧ مارس ١٩٢٥ ص ٢

٢٦ ــ الشورى : ٩ أبريل ١٩٢٥ ص ٤

٢٧ ــ » : ٢١ أغسطس ١٩٢٩ ص ٣

٢٨ ــ » : ٢٣ أكتوبر ١٩٢٩ ص ١

٢٩ ــ F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 19/35.

٣٠ ــ F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 1/36.

٣١ ــ F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 2/36.

٣٢ ــ F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 4/36.

٣٣ ــ عبد القادر يوسف : مستقبل التربية فى العالم العربى ص ١٨٩ ، ٢٠٦

٣٤ ــ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية . بيان خليل طوطح ص ٣٢٨

٣٥ ــ عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٨

٣٦ — F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 1/36.

٣٧ — مرآة الشرق : ١٧ حزيران ١٩٢١ ص ١

٣٨ — فلسطين : ٨ نيسان ١٩٢٤ ص ٤

٣٩ — الجزيرة : ١٠ نيسان ١٩٢٤ ص ١ ، ٢٢ أيار ١٩٢٤ ص ١

٤٠ — فلسطين : أول تشرين الثانى ١٩٦٢ ص ٢٢

٤١ — نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ١٦١

٤٢ - عيسى السفرى : قضية فلسطين ص ١٩٥

٤٣ - نجيب صدقة : » » ص ١٦١ ، ١٦٢

٤٤ — إميل الغورى ص : ٧٢

٤٥ — نجيب صدقة : المرجع السابق ص ١٦٦

٤٦ — عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٢١ — ٢٢٣

٤٧ — Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the league of Nations on the Administration of Palestine and Trans—Jorden for the Year 1977. P. 5.

٤٨ — الفتح : العدد ٣٤٥ — ٢٣ المحرم ١٣٥٢ ص ٧

٤٩ — الفتح : ٢ ذى الحجة ١٣٥٣ ص ١٦

٤٨ — Esco : Palestine. A Study of Jewish Arab and British Policies. Vol. II. pp. 765, 766.

٥١ — عيسى السفرى : المرجع السابق ص ١٩٦

٥٢ — مكتبة الهيئة العربية العليا : مقررات مؤتمر الشباب العربى الفلسطينى الثانى .

٥٣ — » » » » : الكراسة الثالثة ص ٨٣

٥٤ — Report by His Majzsty's Government for the Year 1935. P. 17.

٥٥ — F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 18/35.

٥٦ — F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 19/35.

٥٧ — F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 1/36.

٥٨ — F.O. 371/20018 : No. 2/36.

٥٩ — عنان العامرى : التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين ص ٧٩

٦٠ — اليرموك : ٣١ أيار ١٩٢٥ ص ٣

٦١ ـ فلسطين : ١٠ شباط ١٩٢٨ ص ٤

٦٢ ـ الجامعة الإسلامية : ٣ كانون الثانى ١٩٣٤ ص ٤

٦٣ ـ Simpson : Ibid., PP. 133, 134.

٦٤ ـ الأهرام : ٢٣ مايو ١٩٣٢ ص ٥

٦٥ ـ Marlowe : The Rebellion in Palestine. P. 170.

٦٦ ـ سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٤٦٨ ـ ٤٧٠ ، ٤٧٣ ـ ٤٧٧

٦٧ ـ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية : مذكرة دروزة إلى اللجنة ص ١٨٣ ١٨٤

٦٨ ـ وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٥٨ ، ٥٩ ٢٠١ ـ ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ـ ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧

٦٩ ـ الأهرام : ١٧ يناير ١٩٣٢ ص ٣

٧٠ ـ الشهادات العربية : ص ١٦٤ ـ ١٦٥

٧١ ـ تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٤٢٠

٧٢ ـ « « « « ص ٤١٩

٧٣ ـ وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٤٢٤

٧٤ ـ مكتبة الهيئة العربية العليا : مذكرة الحزب العربى الفلسطينى إلى الحكمة البريطانية ورجال البرلمان (١٩٤٤) ص ٢

٧٥ ـ اللجنة المركزية لمؤتمر الثالث : تقرير حالة فلسطين ص ٢٠

٧٦ ـ حكومة فلسطين : تقرير فخامة المندوب السابق ، تموز ١٩٢٠ إلى تموز ١٩٢١ بيان فى نهاية التقرير .

٧٧ ـ عبد القادر يوسف : التقرير السابق ص ٧٦

٧٨ ـ فلسطين : ٢ كانون الثانى ١٩٢٣ ص ١ ، ٢

٧٩ ـ الشورى : ١٨ أغسطس ١٩٢٧ ص ٣

٨٠ ـ عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ١٠٢ ، ١٠٤

٨١ ـ الشهادات العربية : بيان خليل طوطح ص ٣٢٨

٨٢ ـ الشورى : ٥ يناير ١٢٨ ص ٤

٨٣ ـ فلسطين ٢٢ تموز ١٩٢٤ ص ١

٨٤ ـ وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ١٨٠

الفصل الثالث

البورجوازية الكبيرة

(أ) البورجوازية الزراعية .

(ب) البورجوازية التجارية .

(ج) البورجوازية اصناعية .

(د) البورجوازية المالية .

(أ) البورجوازية الزراعية

تبلغ مساحة فلسطين (٢٦,١٥٨,٠٠٠) دونماً كان يزرع منها (٨,٠١٦,٨٤٨,(-) دونماً على أبعد تقدير ، وفي عام ١٩٣٦ قدرت الأراضي المزروعة بـ (٦,٤٢٤,٤٤٣) دونماً .

وقد اختلف الخبراء في تقدير مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين ، فقد قدرها المستر ستابس مدير الأراضي في التقرير الذي قدمه لجنة شو بما يقارب أحد عشر مليوناً من الدونمات منها نحو تسعمائة ألف دونم مقيدة في سجلات أراضي حكومة فلسطين باسم اليهود . ولم يكن هذا الرقم يشمل ذلك القسم من غور الأردن الواقع شمال أريحا وجنوب نابلس حيث تندر الأمطار وتقل المزروعات ، أو تلك المنطقة الشاسعة الواقعة جنوبي بئر السبع حيث تقل الأمطار ، وقدرها تقرير جونسون - كروسبي بنحو (١٢,٣٣٣,٠٠٠) دونماً منها نحو (٦,٨٥٧,٠٠٠) دونماً تقريباً في الأودية والسهول والمروج ، (٥,٣٧٦,٠٠٠) دونماً في الجبال .

و ما مدير المساحة بفلسطين فقد اعتبر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين شاملة أراضي بئر السبع (٨,٠٤٤,٠٠٠) دونماً ، لكن تقرير سمبسون - رغم اعتباره تقدير مدير المساحة أفضل التقديرات الموثوق بها - استبعد أراضي بئر السبع التي لا يعرف عنها إلا القليل والتي تعتمد على مطر غير كاف ، واعتبر الأراضي القابلة للزراعة التي يمكن الاطمئنان إلى تقديرها هي الأراضي الواقعة في جبال فلسطين وسهولها الخمسة والتي قدرها بـ (٦,٥٤٤,٠٠٠) دونماً كان منها في يد اليهود عام ١٩٣١ (٩٠٠,٠٠٠) دونماً على الأقل وفي يد العرب مساحة قدرها (٥,٦٤٤,٠٠٠) دونماً .

ما تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ فيشير إلى أنه ليس في إمكان اللجنة إعطاء تقدير دقيق لمساحة الأراضي التي يمكن إدخالها ضمن الأراضي الصالحة للزراعة ، لأن ذلك يتوقف على الري وعلى تحسين وجوه استعمال مصادر المياه وعلى تجفيف المستنقعات وعلى اتباع أساليب جديدة في الزراعة تتوقف بدورها على كمية الأموال المتيسرة للفلاح ، لكن البيانات التي زودت بها الحكومة اللجنة تشير إلى أن مساحة

فلسطين تبلغ (١٠٤٠٠) ميلا مربعاً تقريباً أو نحو (٢٧,٠٠٩,٠٠٠) دونماً ، وأنه إذا استثنيت بئر السبع التى لم يتم مسحها حتى ذلك الوقت والتى تقدر مساحتها بنحو (١٢,٥٧٧,٠٠٠) دونماً فإن مساحة الأراضى الباقية تبلغ (١٣,٤٧٢,٠٠٠) دونماً ، وأن هذه المساحة لا تشمل مساحة البحر الميت وبحيرة طبريا التى تبلغ (٦٩٠,٠٠٠) دونماً ، وأنما تشمل مساحة بحيرة الحولة ، ونظراً لأن الحكومة تعتبر أن هذه المساحة تشتمل على (٦,٦٢٢,٠٠٠) دونماً غير قابلة للزراعة لأنها أراضى أحراش أو أراضى موات أو أراضى مدن أو قرى ، فإن مساحة الأراضى القابلة للزراعة كانت بحسب تقدير الحكومة (٧,١٢٠,٠٠٠) دونماً .

وطبقاً للأرقام التقريبية التى أخذتها اللجنة الملكية من سجلات ضريبة الأملاك فى القرى كان العرب يملكون (١٢,١٦٠,٠٠٠) دونماً منها (٦,٠٣٧,٠٠٠) دونماً أرضاً صالحة للزراعة . وكان اليهود يملكون ١,٢٠٨٠٠٠ دونماً منها ٩٣٩,٠٠٠ دونماً أرضاً صالحة للزراعة وكان العرب يملكون من هذه النسبة (١٠٦٤٠٠) دونماً أراضى ثمار حمضية بينما كان اليهود يملكون من تلك الأراضى (١٠٢,٠٠٠) دونماً ، أى نسبة متقاربة لما كان يمتلكه العرب من تلك الأراضى

وأما بالنسبة لتقديرات الوكالة اليهودية فلم تتقدم الوكالة إلى اللجنة الملكية بأرقام قاطعة فى هذا الشأن ، غير أنه ورد فى كتاب أصدره مستر كرانوفسكى باسم « مسألة الأراضى فى فلسطين » أن الأرقام التى توصل إليها خبراء الوكالة . تبين أن الأراضى القابلة للزراعة فى فلسطين عدا منطقة بئر السبع تبلغ تقريباً (٩,١٩٧,٠٠٠ (دونماً منها (٣,٨٧٦,٦٥٠٠) دونماً فى السهول ، (٥,٣٢٠,٣٥٠) دونماً فى التلال والجبال(٥) .

وأما المراجع العربية فقد قدرت الأراضى الصالحة للزراعة بـ (٦,٥٠٠,٠٠٠) دونماً(٦) . وبناء على تقدير سمبسون الذى حدد مساحة الأراضى القابلة للزراعة بـ (٨,٠٤٤,٠٠٠) دونماً والأراضى التى تزرع بـ (٦,٠١٦,٨٤٨) دونماً ما يزرع من أراضى فلسطين كان يقدر بـ (٦٣,٢٦ ٪) من الأراضى القابلة للزراعة ، (١٩ ٪)فقط من مساحة فلسطين (٧) .

ويرجع هذا الاختلاف فى تقدير مساحة الأراضى القابلة للزراعة إلى عدم قيام الإدارة المنتدبة بالواجب المفروض عليها بموجب الانتداب فى مسألة تسوية

الأراضى رغم مرور خمسة عشر عاماً على إدارتها للبلاد ، وذلك بإعداد سجلات لكافة القرى تتضمن قيوداً موثوقة بجميع حقوق الملكية فى الأراضى . فحتى أوائل ١٩٣٧ كانت أعمال تسوية الأراضى قد اقتصرت على السهول ولم تتم إلا فى ثلاث قرى فى الجبال(٨) .

وعند الاحتلال البريطانى لفلسطين ١٩١٧ — ١٩١٨ كان نحو ١٣ مليون و ٥٠٠ ألف دونم — أى نحو نصف مساحة فلسطين — مسجلة رسمياً كأملاك للعرب ، ونحو ١٢ مليون دونم مسجلة كأراضى مملوكة للحكومة (عرفت بالأراضى الأميرية) ، أما اليهود فإنهم كانوا يملكون فى عام ١٩١٨ نحو ٦٥٠ ألف دونم أى نحو ٢ ٪ من مجموع مساحة فلسطين أكثرها من الأراضى الزراعية الجيدة (٩) .

وعند قيام ثورة ١٩٣٦ كان أكثر من خمسين فى المائة من سكان فلسطين يعتمدون فى معيشتهم على الزراعة — وكانت الصادرات من المنتجات الزراعية تعادل نحو ٩٠ ٪ من مجموع صادرات البلاد ، فضلا عن أن عدداً ليس بالقليل من الصناعات الوطنية كصناعة الصابون والزيت والدقيق يعتمد أساساً على المنتجات الزراعية فى البلاد(١٠) .

وتندرج الأراضى الزراعية فى فلسطين تحت واحد من الأنواع الخمسة الرئيسية التالية :

١ — الأراضى المملوكة .
٢ — الأراضى الأميرية .
٣ — أراضى الوقف .
٤ — الأراضى المتروكة .
٥ — الأراضى الموات .

اولا : الأراضى المملوكة

هى الأراضى التى تكون ملكيتها المطلقة فى يد مالكها الذى يستطيع أن يتصرف فيها كما يريد — باستثناء التصرف بالوصية — وكانت تلك الأراضى قليلة فى فلسطين .

ثانيا : الأراضي الأميرية

هي الأراضي التي يكون حق الانتفاع بها في يد شخص معين بشرط موافقة الدولة على ذلك ، وتبقى الملكية المطلقة حقاً للحكومة ، ويكون التفويض الأبدي للانتفاع بتلك الأرض خاضعاً لظروف معينة أهمها الزراعة الدائمة للأرض ، فإذا بقيت الأرض دون استثمار ثلاث سنوات متعاقبة جاز للدولة استردادها ويسمح بحق التصرف بتلك الأراضي باستثناء توريثها بوصية أو جعلها وقفاً(١١) .

وكانت أكثر الأراضي الأميرية تقع في صحراء النقب ومنطقة بئر السبع وغور بيسان ووادي الأردن . وكان العرب يستغلون معظمها لأغراض الرعي والتحطيب ، والتحريش والسكنى لقبائل البدو والعشائر المتنقلة والزراعة في الأماكن التي تصلح للزراعة(١٢).

وقد قدرت المذكرة الرسمية التي قدمت للجنة الملكية في فلسطين مساحة الأراضي الأميرية بـ (١,٠٣٥,٨١٣ (دونماً كان منها(١٣) :

١ ــ اتفاقية الأراضي المدور في الغور المخصصة للعرب	٢٣٢,٤٤٩ دونماً
٢ ــ المساحات التي بيد العرب مع حقوق توارثها	١٥٦,٣٠٣ دونماً
٣ ــ المساحات التي بيد العرب عن طريق الاستئجار	١٤٣,٦٤٥ دو
٤ ــ المساحات التي بيد اليهود	١٧٥,٥٤٥ دونماً
٥ ــ المساحات التي كانت المباحثات جارية بشأنها مع المؤسسات اليهودية .	٢٩,٢٩٠ دونماً
المجمـــوع	٧٣٧,٢٣٢ دونماً

أي أنه كان في يد العرب من الأراضي الأميرية في أوائل عام ١٩٣٧ (٥٣٢,٣٩٧) دونماً وهو ما يزيد بقليل عن نصف مساحة الأراضي الأميرية جميعها .

لكن اللجنة الملكية أشارت في تقريرها إلى أن حكومة فلسطين رغم اجرائها ما لا يقل عن اثني عشر تحقيقاً عن الأراضي في فلسطين كا. . تزال عاجزة عن تعيين مقدار ما تملكه بالتحديد من الأراضي الأميرية(١٤) .

ثالثا : اراضى الوقف

كانت المخصصات التى عرفت باسم أراضى الأوقاف فى أصلها مملوكة أو أراضى أميرية . وكانت تلك الأراضى تصنف بشكل رئيسى إلى أوقاف صحيحة وأوقاف غير صحيحة .

فالأوقاف الصحيحة أصلها مخصصات مملوكة والأوقاف غير الصحيحة أصلها من مخصصات الأراضى الأميرية . وكانت مساحة الأراضى الزراعية المخصصة كأوقاف صحيحة ضئيل بالنسبة لمساحة أراضى الأوقاف فهى لا تتجاوز المائة ألف دونم فى كل أنحاء فلسطين بل يحتمل أن تتكون مساحتها أقل من ذلك بكثير ، وتخضع أراضى الأوقاف لكل اجراءات الأراضى الأميرية .

رابعاً : الأراضى المتروكة

هى الأراضى المتروكة كطرق أو مخصصة كأرض عامة للقرية ، ومثل هذه الأراضى لا يمكن أن تباع أو يتصرف فيها .

خامساً : الأراضى الموات

هى الأراضى القاحلة ، وهى غير الأراضى المتروكة أو المخصصة للأهالى أو التى يتصرف فيها بموجب حجة الملكية وهى من ممتلكات الحكومة . وطبقاً لنصوص قانون الأراضى الموات لعام ١٩٢١ فإن أى شخص يحرث أرضاً مواتاً دون تصريح من الحكومة يعتبر معتدياً على أملاكها(١٥) .

وفى نطاق تلك الأنواع الخمسة من الأراضى كانت الملكيات الكبيرة تستحوز على نسبة كبيرة من أراضى البلاد ، ومع أنه لا توجد مادة يوثق بها لتتبع تطور الأشكال المختلفة من ملكية الأرض خلال مرحلة طويلة ، فإن الذى يمكن تأكيده فى يقين أنه كان هناك عملية منظمة لتركيز الملكيات فى يد طبقة قليلة نسبياً من الملاك ، وهى ظاهرة من أخطر الظواهر فى تاريخ فلسطين فى القرن الماضى أثرت فى التطور الاقتصادى لفلسطين وتركت سماتها على نظامها الزراعى .

فطبقاً لاحصاء تركى رسمى فى عام ١٩٠٩ شمل سنجقيات ثلاث هى القدس ونابلس وعكا كان هناك ٦,٩١٠ عائلة تعمل فى الزراعة فى أرض مساحتها

(٧٨٥,٠٠٠) دونماً ، ومعنى هذا أن كل عائلة كان يخصها فى المتوسط ٤٦ دونماً ، وكانت الأغلبية العظمى من الفلاحين فى سنجقيى القدس ونابلس — كانت نسبتهم ٦٧ ٪ فى سنجقية القدس ، ٦٣ ٪ فى سنجقية نابلس - كانت تمتلك قطعاً لا تقل عن ٥٠ دونماً للعائلة ، وكانت هذه المساحة تعتبر ملكية صغيرة فى ذلك الوقت . وكان هناك من الناحية الأخرى عدد محدود من الملاك يجمعون فى يدهم مساحات واسعة من الأرض .

فطبقاً لتسجيل تم فى العقد الثانى من هذا القرن فإن ١٤٤ مالكاً كبيراً كانوا يملكون (٣,١٣٠,٠٠٠) دونماً بمعدل قدره (٢٢,٠٠٠) دونماً لكل من هذه العائلات الغنية ، وفى قضائى غزة وبئر السبع كان هناك ثمانية وعشرون مالكاً يملكون ٢ مليون دونم ، وكان ضمن هؤلاء أحد عشر مالكاً لقطع مساحتها مائة ألف دونم لكل منهم وسبعة يملكون قطعاً مساحتها من ٣٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ دونماً لكل منهم .

ويوضح البيان التالى عدد ملاك القطع الكبيرة والمساحات التى يمتلكونها فى الأقضية الأخرى .

القضـــاء	عدد المـلاك	المساحة التى يمتلكونها بالدونم
يافا	٤٥	١٦٢,٠٠٠
بيت المقدس والخليل	٢٦	٢٤٠,٠٠٠
نابلس وطولكرم	٥	١٢١,٠٠٠
جنـين	٦	١١٤,٠٠٠
حيفـــا	١٥	١٤١,٠٠٠
الناصرة	٨	١٢٣,٠٠٠
عكـــا	٥	١٥٧,٠٠٠
طبريـــا	٦	٧٣,٠٠٠

وكانت أكبر مساحة من تلك الملكيات الكبيرة فى يد عائلة سرسق ، ففى سهل جزرائيلى وحده كانت هذه العائلة تمتلك (٢٣٠,٠٠٠ (دونماً ، وطبقاً لتقدير

سيميلانسكى فإن كبار ملاك الأرض فى فلسطين (ومجموعها ٢٥٠ عائلة) كان يملكون مساحة قدرها (٤,١٤٣,٠٠٠) دونماً أى بمعدل قدره (١٦,٥٠٠) دونماً للعائلة . وهذه المساحة الإجمالية تتساوى تقريباً مع المساحة الكلية التى كانت فى يد كل الفلاحين فى فلسطين (١٦) .

وكان هناك ملاك كبار يملكون قرية كاملة أو عدة قرى . كما قدرت أملاك عائلة عبد الهادى فى نابلس وجنين بحوالى (٦٠,٠٠٠ دونماً) وعائلة الحسينى بحوالى (٥٠,٠٠٠ دونماً) وعائلة التاجى فى الرملة بحوالى (٥٠,٠٠٠ دونماً) وعائلة الشوا فى غزة بحوالى مائة ألف دونم ، وكان هناك عائلات أخرى تمتلك مساحات واسعة مثل عائلات الغصين وأبوخضرا والفاهوم والطبرى وغيرها ، وقد عملت كلها فى ميدان السياسة فى فلسطين(١٧) .

وقد أجرت دائرة الأراضى والمساحة فى فلسطين فى عام ١٩٣٦ دراسة بالعينة (لـ ٣٢٢ قرية) عدد سكانها ٢٤٢ ألف نسمة فى سهل عكا والسهل الساحلى وسلسلة الجبال الداخلية والجليل ، وقد بلغ عدد المالكين فى تلك القرى (٧١,٨٧٩ مالكاً) يملكون (٣,٢٥٢,٧٣٥) بمعدل ٤٥,٣ دونماً للفرد .

واتضح من الدراسة أن ٤٧ ٪ من الفلاحين كانوا يملكون أقل من ٧ دونمات ، ٦٣ ٪ كانوا يملكون أقل من ٢٠ دونماً بينما كان هناك ١٥٠ مالكاً يملك كل منهم من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ آلاف دونماً ، ١٣ مالكاً يملك كل منهم أكثر من خمسة آلاف دونماً(١٨) .

ومن العائلات التى كانت تمتلك مساحات كبيرة من أراضى فلسطين آل سرسق وجدعون والقبانى وكساب وخورى ومطران من بيروت وآل العمرى والعظم والأمير سعيد الجزائرى وغيرهم من دمشق(١٩) .

وترجع ملكية هؤلاء لأراضى فلسطين إلى أيام الحكومة العثمانية خاصة فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، فقد وجد كثير من الفلاحين فى بعض أنحاء الدولة العثمانية — ومن بينها تلك المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم فلسطين —

أنهم باعترافهم بملكية السلطان أو بعض أفراد العائلات الأرستقراطية التركية يستطيعون أن يحموا أنفسهم من الجور وأن يحصلوا على بعض الفوائد المادية التى تفوق ما كانوا يدفعونه من الجزية والخراج لسيدهم مقابل حمايته لهم ، وبناء على ذلك فقد اتفق كثير من الفلاحين فى تلك الفترة سواء مختارين أو مكرهين على هذا الوضع ، وتمكن أصحاب المكانة والنفوذ بهذه الطريقة من الحصول على ملكية مساحات واسعة من الأراضى التى كان الفلاحون يتصرفون فيها لا منازع ولا معارض أجيالا وقروناً فى بعض الأحيان(٢٠)وكان الخليفة يحصل من هؤلاء الفلاحين على خمس نتاجها وتعفيهم الحكومة من حصة العشر ورسم الويركو ،وقد نقلت أملاك الخليفة بعد ذلك من الأملاك السنية إلى اسم الحكومة بعنوان «الأراضى المدورة» فلما كان الاحتلال البريطانى وضعت الحكومة يدها على هذه الأملاك(٢١).

وبالإضافة إلى ذلك كان السوريون بوصفهم مواطنين يتملكون حيثما شاءوا وفى أية ناحية من نواحى الشام ، وكان طبيعياً أن يتملكون ما يريدون من غير قيد أو شرط ، ودون تميز بينهم وبين سكان فلسطين (٢٢) .

وقد حدث ذلك بشكل خاص فى الجزء الشمالى من فلسطين الذى كان يتألف من لواءى عكا ونابلس ويضم الجزء الأخصب من الأراضى ويشمل مدن نابلس وعكا وحيفا والناصرة وصفد وطبريا وطوالكرم والذى ظل حتى الاحتلال البريطانى لفلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى تابعاً إدارياً لولاية بيروت العثمانية ، فكان أبناؤه وتجاره وأعيانه يترددون على بيروت لقضاء مصالحهم ، وكثيراً ما توسطوا لأعيان بيروت لامتلاك الأراضى والقرى فى فلسطين وما كان يجول بخاطر أحد يومئذ أن حالة فلسطين ستتحول إلى ما أصبحت عليه بعد ذلك ، وأن اليهود سيبذلون الأموال الكثيرة لشراء الأراضى بلا حساب (٢٣) .

وكانت قرى ومزارع أخرى قد أصبحت فى ملكية بعض الأسر السورية واللبنانية الثرية زمن الدولة العثمانية بطريق المزاد ، حيث كانت تلك الأراضى مثقلة بالديون التى كانت تطلب منها لخزينة الدولة أولالأن أصحابها لم يتقدموا لتسجيلها فى سجلات الطلب حينما أنشئت هذه السجلات مخالفة التجنيد أو الضرائب . وعندما انتقلت ملكية تلك الأراضى بهذه الطريقة لم تتغير حالة مزارعيها كثيراً حيث ظلوا

يعيشون فى قراهم ويزرعون أراضيهم لكنهم صاروا يدفعون قسطاً من غلاتهم لأصحاب الأرض عيناً أو نقداً (٢٤) لكن لم يحدث قبل الاحتلال الانجليزى للبلاد أن طرد مزارعون عرب من أراضيهم نتيجة لانتقال ملكية الأرض من رجل إلى آخر (٢٥) .

وكانت معظم تلك الأسر يعيش خارج فلسطين ، لكن بعضها كان يعيش فى فلسطين مثل عائلة العمرى الدمشقية التى كانت تقطن يافا والتى باعت لليهود بعد ذلك بضعة آلاف دونم ورفضت أن تبيع أراضيها لإدارة الأوقاف الإسلامية لأنها كانت تريد بيعها لمن يقدم لها ثمناً أكبر (٢٦) .

وبعد الاحتلال البريطانى لفلسطين رأى أولئك الملاك السوريون واللبنانيون أنفسهم بعيدين عن أراضيهم لا يستطيعون الوصول إليها إلا بعد الحصول على إذن بالدخول إلى البلاد كما أن تلك الأملاك أصبحت خاضعة لنظم ومعاملات وتشريعات مالية أصبحت الملكية معها فى نظرهم عبئاً يحمل على التخلص منه . وكانت تلك فرصة سانحة للمنظمات الصهيونية لشراء تلك الأراضى (٢٧) :

وقد أنزل هؤلاء الملاك — من سوريين ولبنانيين — خسائر فادحة وأضرار بالغة لعرب فلسطين. فهم الذين باعوا مساحات شاسعة من أخصب أراضى فلسطين وأغناها لليهود ، وهم الذين سهلوا للصهاينة وطنهم القومى . كما أن أكثر المزارعين العرب الذين شردوا من أراضيهم كانوا يعيشون فى القرى التى باعها السوريون واللبنانيون (٢٨) . فعندما اشترى اليهود تلك الأراضى كان على المستأجرين والمزارعين العرب أن يجلوا عنها ، ومن أمثلة القرى التى تم إجلاء أهاليها بالقوة القرى التى تم إجلاء أهاليها بالقوة لتسليمها لليهود أهالى قرية العفولة والقرى الخمس المجاورة لها ، وكذلك أهل قرية طبعون وعرب الزبيدات الذين رفض أحدهم (سعيد محمد على الأحمد) أن يبارح أرضه فقتل برصاص الجند (٢٩) . وكانت الحكومة ترسل قواتها ومصفحاتها فى هذه الحالة لطرد الفلاحين من أراضيهم وتسليمها لليهود . وكانت القرى العربية تزال معالمها نتيجة لشراء اليهود لها وتحل محلها مستعمرات يهودية ، وكانت عملية إزالة القرية العربية مقدمة لإزالة فلسطين العربية (٣٠) .

وهناك ثلاثة أمثلة هامة يمكن ذكرها فى هذا الشأن بالنسبة لتلك الأراضى التى باعتها لليهود عائلات لبنانية أو سورية .

اولا : مرج ابن عامر

يعتبر مرج ابن عامر من أخصب أراضى فلسطين خاصة بالنسبة لزراعة الحبوب(٣١) . وتبلغ المساحة الإجمالية للمرج ٤٠٠,٠٠٠ دونماً منها ٣٧٢,٠٠٠دونماً صالحة للزراعة(٣٢). أى بنسبة قدرها أكثر من ٨٨ ٪ وهى نسبة تزيد من حيث خصوبتها عن جميع أراضى فلسطين التى تتراوح بين ١٣ ٪ فى منطقة بئر السبع وبين ٧٩ ٪ فى السهل الساحلى(٣٣) .

ففى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢١ و ١٩٢٥ اشترت عدة جمعيات يهودية بالمزاد العلنى أراضى كثيرة فى مرج ابن عامر شملت اثنتين وعشرين قرية زادت مساحتها على مائتى ألف دونم وبلغ ثمنها (٨٢٦,٠٠٠) جنيهاً ، واشترى اليهود هذه الأراضى من عائلة سرسق ، وقد ذكر الدكتور روبين الذى أدى شهادته أمام لجنة شو نيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية أن عدد المستأجرين العرب الذين اضطروا إلى الجلاء عن أراضيهم ينحصر بين سبعمائة وثمانمائة شخص ، بينما ذكر سليم فرح الخبير الزراعى العربى أمام نفس اللجنة أن عدد العائلات العربية التى أخرجت من هذه الأراضى حوالى ١٧٤٦ عائلة عدد أفرادها نحو ٨٧٣٠ شخصاً باعتبار أن العائلة الواحدة مؤلفة من خمسة أشخاص(٣٤) .

وكان من نتائج ذلك أن اضمحلت القرى العربية فى هذ المرج واضطر أهلها إلى الجلاء عنها ، كما انقطع رزق الآلاف من عربان الجبال المجاورة الذين كانوا ينتقلون إلى المرج بعد الحصاد لرعى مواشيهم ، وفقدت المدن المجاورة للمرج كالناصرة وحنين مصدراً هاماً من مصادر ثروتها ، وقد استمر آل سرسق فى بيع صفقات أخرى من هذا المرج لليهود حتى لم يبق منه فى يد العرب إلا القليل(٣٥) .

وخرج المزارعون العرب من هذا المرج مرغمين ، وحدث أن أصر فلاح عربى على عدم ترك الأرض التى كان يزرعها آباؤه وأجداده ، لكن اليهود قتلوه إرهاباً لغيره ممن يفكر فى البقاء(٣٦)ولعل انتقال أراضى هذا المرج إلى اليهود هو أبلغ دليل على ما أصاب العرب نتيجة للهجرة اليهودية التى قيل أنها جاءت بالخير للعرب ،

وها هو سمبسون خبير الأراضى الانجليزى يؤكد هذه الحقيقة « أن المادة ٦ من صك الانتداب تنص على واجب حكومة فلسطين لضمان الا تضار حقوق ووضع العرب بالهجرة اليهودية ، ومن المشكوك فيه على أية حال ـ بالنسبة لأراضى سرسق ـ أن هذه المادة من صك الانتداب نالت قدراً كافياً من الاعتبار »(٣٧).

ثانياً : وادى الحوارث

وتلت مأساة مرج ابن عامر مأساة وادى الحوارث الساحلى الخصيب وقد باعه أيضاً لليهود فى عام ١٩٢٩ أسرة لبنانية هى عائلة آل التيان(٣٨).

وكانت هذه الأراضى العربية قد رهنت فى عام ١٨٨٢ لأحد الفرنسيين ، ونقل الرهن مرتين بين عامى ١٨٨٢ ، وعام ١٩٢٣ ، دون موافقة الراهن ، وبعد مقاضاه صدر الحكم لصالح ورثة المرتهن وأعطى أمر ببيعها ، وقد بلغت مساحة الأرض ٣٠,٨٢٦ دونماً اشترتها جمعية رأس المال اليهودى القومى بواحد وأربعين ألف جنيه وسجلت الأرض باسمها فى ٢٧ مايو ١٩٢٩ وبلغ عدد العرب الذين كانوا يتصرفون فى الأرض قبل بيعها ألف ومائتى شخص يملكون بين ألفى وثلاثة آلاف رأس من المواشى حيث كان ثلث هذه الأرض يستعمل من أجل الرعى(٣٩).

وقد أخطر المزارعون العرب لإخلاء الأرض فى بحر سنة اعتباراً من أغسطس ١٩٢٨ فاتفق قسم منهم مع شركة رأس المال القومى اليهودى على إخلاء الأرض مقابل تعويضات نقدية ولكن الأرض لم تخل فى الوقت المعين فأصدر رئيس المحكمة المركزية بنابلس فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٩ أمراً بإخراج العرب من أراضيهم(٤٠).

ولم ينفذ البوليس الأمر الصادر بإخلاء الأرض فى حينه لعدم وجود مكان آخر يمكنهم نقل المزارعين وحاجياتهم إليه لكن اليهود ضغطوا على الحكومة فقامت فى عام ١٩٣٣ بإجلاء العرب عن وادى الحوارث وتم إخراج مئات العرب بالقوة من هذا السهل(٤١) .

ولقد كان خروج عرب وادى الحوارث فى حقيقة الأمر مأساة محزنة يصورها بيان اللجنة التنفيذية العربية قائدة الحركة الوطنية فى ذلك الوقت « ففضلوا الموت فيها على الموت خارجها واستخاروا الله فى البقاء عليها ففتحوا صدورهم لبنادق الجنود

عزلاً من السلاح ومدوا رقابهم لسيوف السلطة تفعل بهم ما تشاء غير إخراجهم من أراضيهم فهام بعضهم فى تلال وادى الحوارث واقتيد بعضهم إلى غياهب السجون واستماتت النساء فى أرض آبائهن وأجدادهن ، فكلما أخرجهن الجند منها عدن فدخلنها بحالة تفتت الأكباد »(٤٢) .

ولقد كان وادى الحوارث صفقة رابحة حقاً فمع أن اليهود قد دفعوا فيه واحداً وأربعين ألف جنيه إلا أن هذا المبلغ يمكن الحصول عليه من محصول عدة أعوام على الأكثر من أراضى وادى الحوارث فلقد كان العرب يزرعون ثلث الوادى بطيخاً وتدل الأعشار التى دفعت عام ١٩٢٨ على أن قيمة البطيخ بلغت سبعة آلاف جنيه على الأقل(٤٣) .

ثالثاً : امتياز الحولة

وفى عهد واكهوب وبمساعدته انتقل امتياز الحولة من العرب إلى اليهود وسهل الحولة ثالث الأراضى الخصبة فى فلسطين وتقدر مساحة هذه المنطقة بـ١٦٥,٠٠٠ دونم تقريباً يملك بعض السوريين غير المقيمين فى البلاد منها ٦٥,٠٠٠ دونم وتملك عائلات الفلاحين والبدو نحو ٤٥,٠٠٠ دونم وما بقى منها (حوالى ٥,٠٠٠ دونم) . مشمول بالامتياز الذى حازه بعض السوريين من الحكومة التركية(٤٤) .

وقصة هذا الامتياز قديمة ترجع إلى عهد الحركة الإصلاحية البيروتية بعد إعلان الدستور فقد تقدم فى تلك الفترة التى كانت الحكومة فيها بيد الائتلافيين الذين كانوا يجنحون إلى إرضاء العرب بعض رجال هذه الحركة مثل سليم على سلام ومختار بيهم ورفاق لهم وسعوا فنالوا امتياز تجفيف مستنقعات الحولة واستغلال الأراضى المجففة مدة معينة وتوزيعها ببدل معتدل على الفلاحين ، وقد وضعت فى صيغة الامتياز شروطاً بتشكيل شركة لهذا الغرض يحمل أسهمها عثمانيون ولا تنتقل الأرض لغيرهم ومع أنهم شكلوا الشركة إلا أن اندلاع الحرب الأولى حال دون تحقيق ذلك فلما وضعت الحرب أوزارها أخذ سليم على سلام تفويضاً من الشركاء وقام بمساع طويلة حتى تمكن من تثبيت حقوق وحقوقه شركائه فى الامتياز ثم نشط فى عمليات التجفيف والاستغلال غير أن اليهود الذين كانوا يقدرون قيمة الأرض أخذوا يسعون وينشطون تارة لحمله على التنازل لهم عن الامتياز وطورا لحمل

الحكومة على الوقوف منه موقف المعرقل لنشاطه والمشجع على التنازل وقد نجحوا في ذلك في آخر الأمر فاتفق معهم على التنازل عن الامتياز مقابل مبلغ جسيم متذرعاً بكثرة النفقات التي يتطلبها المشروع وبقرب انتهاءه من الامتياز والخوف من فقدانه ووافقت الحكومة على هذا التنازل وانتقلت هذه الأراضي الغنية إلى أيدي اليهود(٤٥).

ولقد سبق أن نبه الخبراء حكومة فلسطين قبيل استيلاء اليهود على الأرض إلى ضرورة وضع يدها على تلك المنطقة الهامة فهذا هو الخبير سمبسون يؤكد أنه « إذا رجع امتياز الحولة إلى الحكومة وجب أن تحتفظ بالأراضي المشمولة به لغايات التحسين » ونصح الخبير الانجليزي مستر فرنس الحكومة بأن تقوم بمشاريع التحسين الزراعي في منطقة الحولة لأن كل مشروع عمراني لا يتناول السهل بأجمعه لن ينجم عنه فائدة حقيقية .

ورغم هذه التواصي فقد سعت الحكومة لنقل الامتياز إلى الشركات اليهودية لعجز صاحبه الأول عن القيام بشروطه وأراد المندوب السامي تبرير موقف الحكومة هذا فقال في اجتماع تم بينه وبين اللجنة التنفيذية العربية في صيف عام ١٩٣٤ أنه لا يمكن للحكومة القيام بالتخفيف المطلوب في الامتياز لضخامة نفقات المشروع ، في حين أن الخبراء من بريطانيين ويهود قرروا أن نفقات تجفيف سهل الحولة تتراوح بين خمسين وسبعين ألف جنيه فلسطيني وهو مبلغ ضئيل بالنسبة إلى مساحة تلك الأرض .

وفي الوقت الذي ادعت فيه الحكومه أنه لا طاقة لها بتجفيف السهل قررت صرف ١٧٠ ألف جنيه لأعمال مقاومة الملاريا في تلك المنطقة وأعفت الشركة من دفع خمسين ألف جنيه كان يجب عليها دفعها بموجب عقد الامتياز ، كما أعفتها من دفع الضرائب خمسة عشر عاماً .

وكان من نتائج تحويل الامتياز إلى اليهود أن نكبت معظم العائلات العربية البالغ عددها خمسة عشر آلف عائلة أخرجوا من هذه الأراضي المشمولة بالامتياز والتي استوطنوها منذ مئات السنين(٤٦).

وكان لهذه العملية أثر سيء في نفوس عرب فلسطين ظهر في الصحف وعلى ألسنة الجماهير ، وكان للسياسة الشخصية الحزبية بعض الأثر فيما جرى حول ذلك ، وطبعت نشرات تضمنت أسماء الأسر والأشخاص الذين باعوا أو سمسروا (٤٧) .

وكانت الحكومة قد أعلنت عن عزمها على تعويض العرب الذين أخرجوا من هذه الأراضي ، وحتى نهاية عام ١٩٣٦ كانت قد مضت سنوات على هذا الوعد ، وكانت هذه المدة وجدها كافية لتضاؤل عدد المطالبين للتعويض ، وكان طبيعياً أن العربي الذي يطرد من أرضه لا يستطيع أن ينتظر عدة سنوات مكتوف اليدين ، فنهم من نزح إلى المدن والقرى الأخرى ، ومنهم من اتجه وجهة أخرى(٤٨)

ولم تكن تلك الأرض الخصبة ذات المساحة الكبيرة هي كل ما باعه الملاك السوريون واللبنانيون لليهود ، فهناك أمثلة عديدة أخرى لكنها تقل أهمية عما أوضحته. فقد باع مواطن عربي من لبنان امتياز الحمة لليهود(٤٩) . وباع عربيمن بيروت هو الخواجا توينى وأسرة آل المملوك من صور قريتين فى قضاء عكالليهود(٥٠). ونشرت إحدى المجلات المصرية فى يونية ١٩٣٧ خبراً عن سعى آل القبانى فى بيروت إلى بيع أراضيهم لليهود ومساحتها أربعة آلاف فدان مصرى ، وأهابت المجلة بأهل بيروت أن يمنعوا آل القبانى من بيع تلك الأرض(٥١) .

لقد أكدت المصادر المختلفة — عربية وصهيونية وبريطانية أن أغلبية الأراضى التى حصل عليها اليهود خلال فترة الانتداب (١٩٢٢ — ١٩٤٨) كانت من ملاك عرب غير مقيين بفلسطين .

فبالنسبة للمصادر العربية تضمنت مذكرة مؤرخة فى ٢٥ فبراير ١٩٤٦ أعدها الدكتور يوسف صايغ بعد دراسة ميدانية قام بها فى جزء من فلسطين وقدمتها الهيئة العربية العليا إلى اللجنة الأنجلو أميريكية عند وصولها إلىفلسطين بياناً بالمساحات التى حصل عليها اليهود من ملاك غير مقيمين وقدرها ٤٦١,٢٥٠ دونماً من مساحة إجمالية يمتلكها قدرها ١,٤٩١,٦٩٩ دونماً اشترى منها ٨٤١,٦٩٩ دونماً خلال فترة الانتداب . وعلق الدكتور صايغ على المذكرة بقوله « أن المساحة الإجمالية الحقيقية التى بيعت بهذه الوسيلة هى أكثر من ذلك بلا ريب ، وكلما كانت البيانات أكمل كلما قل توجيه اللوم إلى عرب فلسطين » .

وفيما يلى ما تضمنته المذكرة من بيانات خاصة بما اشتراه اليهود من أراض فى فلسطين من ملاك عرب غير فلسطينيين :

	اسم البائـــع	المساحة بالدونم
اللبنانيــــون	ورثة سليم رمضان	٣٠٠٠
	ورثة جمال والملكى	٢٥٠٠
	الفلمى وجبرا	٤٠٠٠
	عائلة الأمير شهاب	١١٠٠
	عائلة فرنسيس	٣٠٠٠
	أبناء قرية شهاب	١٥٠٠
	عائلتا الدبكى وشمس	١٦٠٠
	عائلة فرحـــة	١٤٠٠
	عائلة شهاب	١٣٠٠
	عائلة فرحات والبزة بلبنان والمردنى	٩٠٠٠
	عائلتا فرحات والبزة بلبنان والمردنى بسوريا	٩٠٠٠
	عائلة البزة	٣٥٠٠
	أحمد الأسعد	٢٠٠٠
	عائلة المواتى	١٢٠٠
	الأب شكر الله	١٦٠٠
	عائة ديشوم	١١٠٠
	عائلة ســــلام	٤١٥٠٠
	نجيب سرسق	٢٦٥٠٠
	عائلة سرسق	٢٤٠٠٠٠
	عائلة زعـــرب	٥٠٠٠
	عائلة الختيت	٤٥٠٠
	عائلة العوينى	٢٥٠٠
	عائلة انتيان	٣١٥٠٠

	اسم البائع	المساحة بالدونم
السوريون	ورثة الأمير الجزائرى	٣٧٠٠٠
	عائلة العقراوى	١٦٠٠
	الأميران فاغور وشامان	٨٠٠
	عائلة فاضل	١٢٠٠
	أهالى شالوم	١٥٠٠
	عائلة بوزو	٤٠٠٠
	عائلة القبانى	١٠٣٥٠
آخـرون	الإيرانيون البهائيون	٨٠٠٠
	الكونت شديد (مصرى)	٨٠٠٠

المجموع الكلى ٤٦١,٢٥٠دونماً(٥٢)

أما المصادر اليهودية فيذكر جرانوت أن اليهود حصلوا على الأرض بشكل أساسى من الملاك العرب ، وأنه بالرغم من عدم وجود أرقام تغطى كل الأرض التى حصل عليها اليهود فإنه توجد بيانات دقيقة عن أغلبية الأراضى التى انتقلت لليهود فى مراحل مختلفة وقد أعدت هذه البيانات شركات وجمعيات يهودية كبيرة وهى البيكا وشركة تنمية الأراضى الفلسطينية والصندوق القومى اليهودى .

وسبقت البيكا الجمعيات الأخرى فى عملها منذ أن ضمت إلى ممتلكاتها الأراضى التى اشتراها البارون دى رتشولد ، فقد تمكنت البيكا منذ بداية نشاطها حتى عام ١٩٤٥ من الحصول على ٤٦٩,٤٠٧ دونماً ، منها ٢٩,٥٣٠ دونماً عن طريق التنازل من الحكومة ٤٢٩,٨٧٧ دونماً اشتريت من ملاك عرب ، ومن هذه فقد حصلت الجمعية على ٢٩٣,٥٤٥ دونماً أو ٦٨,٣ ٪ من كبار الملاك العرب وغير المقيمين ، ١٣٦,٣٤٢ دونماً أو ٣١,٧ ٪ من ملاك مقيمين .

أما شركة تنمية الأراضى فقد حصلت من العرب منذ بداية نشاطها حتى عام ١٩٣٥ على مساحة قدرها ٥١٢,٩٧٩ دونماً ، ولايشمل الرقم ما حصلت عليه فى منطقة بئر السبع ومساحته ٢٥,٣٥١ دونماً ولا ما حصلت عليه فى امتياز

الحولة ومساحته ٤١,١٦٢ دونماً ، ومن هذه المساحة التى حصلت عليها فإن ٤٥٥,١٦٩ أو ٨٨,٧ ٪ اشترتها من ملاك كبار ، بينما حصلت من الفلاحين على ٥٧,٨١٠ دونماً أو ١١,٣ ٪ أى أن البيكا وشركة تنمية الأراضى حصلتا معاً من بداية نشاطهما حتى نهاية عام ١٩٣٥ على مساحة قدرها ٩٤٢,٨٦٦ دونماً منها ٧٤٨٧١٤ دونماً أو ٧٩,٤ ٪ من ملاك كبار ، ٢٠,٦ ٪ من فلاحين .

وقد بلغت صفقات الأرض التى اشتراها أفراد من اليهود حتى نهاية ١٩٣٥ ، (٤٣٢١٠٠) دونماً اشترت شركة تنمية الأراضى نسبة منها ، أما باقى النسبة فقد تم الحصول عليها بواسطة الجمعيات والوكلاء الذين تدفقوا على البلاد خاصة فى سنوات الازدهار الاقتصادى والمالى ، ولا يوجد بيانات يوثق بها عن نشاط تلك الجمعيات والأفراد تساعد على تحديد ما إذا كانت الأرض التى تم شراؤها من ملاك كبار أو من فلاحين .

أما ما حصل عليه الصندوق القومى اليهودى فقد بلغ حتى نهاية ١٩٣٠ (٢٧٠,٠٨٤) دونماً فى خمسة وستين موقعاً ، ومن بين تلك المساحة اشترى (٢٣٩,١٧٠) دونماً أى بنسبة ٨٨,٦ ٪ من ملاك كبار غير مقيمين ، (٢٥,٥٥٥) دونماً أى بنسبة ٩,٥ ٪ من فلاحين .

وقد قام القسم الاحصائى بالوكالة اليهودية فى فلسطين فى عام ١٩٣٨ بجمع بيانات عن الأراضى التى تم الحصول عليها حتى نهاية مارس ١٩٣٦ ، وطبقاً لهذا البيان فإن ٥٢,٦ ٪ من كل الأراضى التى اشتريت تم الحصول عليها من ملاك عرب غير مقيمين ، ٢٤,٦ ٪ من ملاك كبار مقيمين .

فإذا أضيف إلى ما سبق أن نسبة أخرى مفترضة قدرها ١٣,٤ ٪ اشتريت من الحكومة والكنائس والشركات الأجنبية الكبيرة ورجال أعمال أثرياء يعتبرون ملتحقين أيضاً بطبقة أصحاب الملكيات الكبيرة تبين لنا أن نسبة قدرها ٩٠,٦ ٪ على الأقل من الأراضى التى حصل عليها اليهود كانت أرضاً تخص كبار ملاك الأرض ، وأن نسبة قدرها ٩,٤ ٪ اشتريت من الفلاحين(٥٣) .

وفيما يلى بيان بتوزيع ملكيات الأرض اليهودية طبقاً لملاكها السابقين(٥٤) :

توزيع ملكيات الأرض اليهودية طبقاً لملاكها السابقين

الفترة	مساحة الأراضي التي تم الحصول عليها	أراضي تم الحصول عليها من ملاك كبار غير مقيمين		أراضي تم الحصول عليها من ملاك كبار مقيمين		أراضي تم الحصول عليها من مصادر متنوعة		أراضي تم الحصول عليها من الفلاحين	
	بالدونم	بالدونم	النسبة المئوية	بالدونم	النسبة المئوية	بالدونم	النسبة المئوية	بالدونم	النسبة المئوية
١٨٧٨ — ١٨٩٠	٦٧,٠٧٣	—	—	١٨,٨٠٩	٪ ٢٨	٤٨,٢٦٤	٪ ٧٢	—	—
١٨٩١ — ١٩٠٠	٦٠,٢١٨	٢٣,٩٠١	٪ ٣٩,٧	٣,٦٧٨	٪ ٦,١	٦,٨٩٨	٪ ١١,٥	٢٥,٧٤١	٪ ٤٢,٧
١٩٠١ — ١٩١٤	١١٨,٢٩٠	٣٧,٤٢٨	٪ ٣١,٦	٣٩,٩٢٨	٪ ٣٣,٨	٣٥,٨٣٩	٪ ٣٠,٣	٥,٠٩٥	٪ ٤,٣
١٩٢٠ — ١٩٢٢	١٠٣,١٣٧	٧٧,٧٩٤	٪ ٧٥,٤	٢١,٤٤٣	٪ ٢٠,٨	—	—	٣,٩٠٠	٪ ٣,٨
١٩٢٣ — ١٩٢٧	١٩٩,٦٧٨	١٧١,٩٠٦	٪ ٨٦	٢٤,٧١٢	٪ ١٢,٤	—	—	٣,٢٦٠	٪ ١,٦
١٩٢٨ — ١٩٣٢	٩٢,٤٣٢	٤٢,٠٣٨	٪ ٤٥,٥	٣٣,٤٥٤	٪ ٣٦,٢	—	—	١٦,٩٤٠	٪ ١٨,٣
١٩٣٣ — ١٩٣٦	٤١,١٥٠	٦,١٠٧	٪ ١٤,٩	٢٥,٧٧٨	٪ ٦٢,٧	—	—	٩,٢٦٥	٪ ٢٢,٥
	٦٨١,٩٧٨	٣٥٨,٩٧٤	٪ ٥٢,٦	١٦٧,٨٠٢	٪ ٢٤,٦	٩١,٠٠١	٪ ١٣,٤	٦٤,٢٠١	٪ ٩,٤

وأما بالنسبة للمصادر البريطانية فيذكر تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ أن صفقات البيع الأولى قام بها عرب مقيمون فى سوريا ، وأن الصفقات التى أجريت مؤخراً تمت من قبل عرب فلسطين ، وأنه فى عام ١٩٣٣ اشتريت أراضى من العرب قيمتها (٨٥٤,٧٩٦ج) دفع معظمها لكبار الملاك ، وفى سنة ١٩٣٤ باع العرب لليهود أرض قيمتها (١,٦٤٧,٨٣٦ جنيهاً) كما باعوا فى عام ١٩٣٥ (١,٦٩٩,٤٤٨ جنيهاً) وأن طبقة الأفندية تمكنت نتيجة لذلك من استثمار رءوس أموال وافرة استخدم جزء منها فى غرس الأراضى بأشجار الفاكهة . وأن أراضى الحمضيات قد أصبحت فى عام ١٩٣٧ ستة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٢٠ على الأقل ، وأن كبار الملاك العرب أنفقوا ستة ملايين جنيه على بيارات الحمضيات فى السهل الساحلى (٥٥).

أى أنه كان هناك تناسب عكسى بين التوسع فى زراعة الثمار الحمضية وبين نزول الأسعار ، ومعنى ذلك أن بريطانيا باعتبارها المشترية الأولى لتلك الثمار كانت أكثر المستفيدين من التوسع فى زراعة الثمار الحمضية فى فلسطين(٥٦) .

وليس معنى ذلك أن الرأسماليين الزراعيين العرب كانوا يخسرون من هذا التوسع فى زراعة الحمضيات ، فقد كانوا يحققون أرباحاً طائلة بطبيعة الحال . لأن المقارنة هنا بما كان عليه سعر الثمار قبل التوسع فى زراعتها ، لكن الفلاحين أو الملاك الصغار الذين كانوا يزرعون الثمار بعد التوسع الكبير فى زراعتها كانوا أقل المستفيدين إن لم يكونوا هم الطبقة التى أضيرت ، نظراً لقلة مساحة الأرض التى كانوا يزرعونها ثماراً حمضية ولانخفاض أسعار المحصول نتيجة للتوسع فى زراعته .

وقد بلغ من خطورة هذا التوسع فى زراعة ثمار الحمضيات أن نبهت النشرة الأسبوعية لوزارة التجارة والصناعة فى مصر فى بحث لها عن مستقبل زراعة الموالح فى فلسطين فى أوائل ١٩٣٩ إلى أن استمرار التوسع فى زراعة الثمار الحمضية سيواجه بأزمة دقيقة يخشى معها أن يتعذر تصريف المحصول(٥٧) .

فالرأسمالية الزراعية العربية فى فلسطين لم تكن فقط مسؤلة إلى حد كبير عن بيع مساحة كبيرة من أراضى فلسطين لليهود ، بل أيضاً موجهة للنشاط الزراعى فى

فلسطين وجهة لا تخدم اقتصاديات فلسطين بل تخدم أوضاعها الخاصة وتزيد من مكاسبها وأرباحها .

وهناك شواهد عديدة توضح مسئولية البورجوازية الزراعية العربية فى بيع مساحات كبيرة من الأراضى العربية لليهود ، بل أن بعض هؤلاء الرأسماليين الزراعيين كانوا من الشخصيات العربية الهامة ، فى منتصف عام ١٩٢٩ لم يكن للناس حديث فى فلسطين غير تلك الاتهامات التى وجهت إلى عبد الرحمن الناجى الفاروقى عضو المجلس الإسلامى الأعلى بسبب بيع أراضيه لليهود وعقده اجتماعات عديدة مع المستر خانكى سمسار اليهود الكبير (٥٨) .

وفى الاجتماعات التى كانت تعقد بالقرى الفلسطينية فى أوائل الثلاثينيات لحض الأهالى على التمسك بأراضيهم كانت النداءات توجه بشكل خاص إلى الأعيان وكبار الملاك « ونرجو بصورة خاصة الشيوخ والمخاتير والزعماء والكبراء والأعيان أن يبذلوا كل اهتمام فى هذا السبيل ، وأن يكونوا القدوة الحسنة والمثل الصالح لأمتهم »(٥٩) .

وهذه رسالة من أحد الفلسطينين تنشر فى منتصف عام ١٩٣٧ يوضح فيها أن السواد الأعظم من باعة الأرض « هم من الذوات والأغنياء وأبناء العائلات والمترعين وأقاربهم »(٦٠). وهذا هو جمال الحسينى رئيس الحزب العربى الفلسطينى وواحد من أبرز الزعامات العربية فى فلسطين خلال الانتداب البريطانى فى فلسطين يعلن أمام اللجنة الملكية عام ١٩٣٧ أنه فيما يتعلق بالأراضى التى يفلحها أصحابها « فإن الفلاح المالك فى فلسطين شديد المحافظة على أرضه والتعلق بها ، ولهذا نرى أن الخوف من تسرب تلك الأرض قليل جداً » أما فيما يتعلق بالأراضى التى يفلحها مستأجرون ويملكها ملاك أكثرهم من خارج فلسطين « فإن الأثمان الباهظة التى تدفع لتلك الأراضى كانت عاملا قوياً فى تسربها »(٦١) .

الاشتغال بالسمسرة :

ومن ناحية أخرى فإن إقبال بعض الفلسطينيين العرب على الاشتغال بالسمسرة لما تدره من الأرباح الطائلة على المشتغلين بها ساعد أيضاً على انتقال الأراضى لليهود (٦٢). فقد كان البيع يجرى فى الغالب إلى سمسار . ثم يبيع السمسار الأرض إلى اليهود »(٦٣) .

وكان هناك نوعان من السماسرة : النوع الأول : من الأغنياء الذين يشترون الأراضى من الوطنيين الذين يعز عليهم بيعها لليهود ثم يبيع هؤلاء ما اشتراه إلى اليهود بأسعار أكثر من تلك التى دفعوها ، أما النوع الثانى : وهو أكثر عدداً ، فكان حلقة فصل بين الملاك العرب واليهود يرشدون اليهود إلى القطع الصالحة من الأرض ثم يقومون بإغراء صاحبها وتشجيعه لبيع أرضه وإخافته من احتمالات المستقبل(٦٤) .

ولم يكن بين السماسرة فقراء بل كانوا أغنياء ميسورون ، فقد كانوا يضمون فى صفوفهم عدداً من المخاتير ووجهاء القرى وبعض كبار الملاك(٦٥)بل أن بعضهم كان عضواً فى اللجنة التنفيذية العربية أو فى المجلس الإسلامى الأعلى(٦٦)ولم يكن السماسرة العرب من أهل فلسطين وحدهم بل كان بينهم سوريون ولبنانيون(٦٧) .

ومع أن أسعار الأراضى ارتفعت إلى عشرات أضعافها بل إلى مئاتها فى بعض الأحيان(٦٨) فلم تكن كل الأراضى التى بيعت لليهود بأثمان كبيرة ، فهناك بعض الأراضى التى توسط فى شرائها سماسرة عرب بيعت لليهود بثمن بخس ، فقد بيعت قطعة أرض تبلغ مساحتها أربعة آلاف دونم فى قرية البجعة بسعر الدونم ثلاثة جنيهات ، فيكون ثمن القطعة كلها اثنى عشر ألف جنيه بينما كانت الغرامة فى حالة الإخلال بشرط العقد ثلاثون ألف جنيه(٦٩) .

وكان السماسرة يقومون بعملهم جهاراً نهاراً بلا خجل ، بل أنهم أعلنوا عن أنفسهم وافتتحوا مكاتب للسمسرة فى مدن عديدة من فلسطين ، وقد شغلت حركتهم هذه جزءاً كبيراً من اهتمام الصحافة العربية فى فلسطين ، فشنت حملات شديدة عليهم ، ودعت إلى مقاطعتهم واعتبارهم أشد عداوة من الصهيونين(٧٠) .

وحدث فى بداية الثلاثينيات أن قام عدد من الشخصيات المعروفة بوطنيتها بتشكيل شركة للمتاجرة فى الأراضى التى كان الطلب قد اشتد عليها بسبب اشتداد الهجرة ، وكتبت جريدة فلسطينية عدة مقالات مسلسلة عن آراء بعض زعماء اليهود فى موضوع أراضى فلسطين وتحديد مناطق البيع والشراء فيها ، وروجت الجريدة لهذه الآراء ، وكان ذلك نتيجة تفاهم بين صاحب الجريدة وخانكين اليهودى الذى كان يدير حركة شراء الأراضى للشركة اليهودية القومية (٧١) .

ومن الغريب أنه ورد فى إحدى الرسائل المرسلة من القنصل البريطانى فى دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٧ يناير ١٩٣٧ أن القنصل تكلم مع رئيس اللجنة الملكية عندما زار دمشق خلال أيام عيد الميلاد حول بيع الأرض للصهيونيين بواسطة القيادات العربية فى فلسطين وسوريا وأخبرهم عن حالات عمل فيها أمين الحسينى نفسه كوسيط فى بيوع من ملاك عرب إلى الصهيونيين واقترح القنصل أن يتضمن تقرير اللجنة بياناً يمثل هذه الصفقات التى يمكن التحقق منها من سجلات الأراضى فى فلسطين(٧٢)لكن تقرير اللجنة الملكية لم يتضمن هذا البيان كما لم أجد فى مصادر أخرى أشارة إلى توريط أمين الحسينى فى مثل هذا العمل.

وكان الوطنيون خلال ثورة ٣٦ – ١٩٣٩ يطاردون أو يغتالون بين وقت وآخر أحد هؤلاء الباعة أو السماسرة الذين سهلوا انتقال الأرض العربية لليهود(٧٣). وأدى نمو قوة الثورة فى صيف ١٩٣٨ إلى هروب سماسرة الأراضى من فلسطين(٧٤).

من هذا يتبين أن البورجوازية الزراعية تتحمل مسئولية أساسية ليس فقط بالنسبة للأراضى التى باعها عرب فلسطين بل أيضاً بالنسبة لتسهيل انتقال تلك الأراضى لليهود.

(ب) البورجوازية التجارية :

كانت الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى ميداناً واسعاً لتجارة فلسطين، وكان للبلاد من القسطنطينية إلى العراق ومن البحر الأحمر إلى الهند رسوم واجراءات واحدة، لكن الأمور تغيرت بعد الاحتلال البريطانى للبلاد، فالبضاعة المرسلة إلى دمشق أو بيروت يدفع عليها رسوم مضاعفة، والتجار المتجولون فى أنحاء البلاد يجب أن يكونوا حائزين على جوازات تكلفهم وتقيد حركتهم، وقد أضر ذلك بالحركة التجارية فى البلاد.

ثم أن الحرب العالمية الأولى قوضت أركان التجارة فى فلسطين حتى أصبحت البلاد فى حاجة ماسة إلى المال، فأخذ اليهود عندئذ يقدمون المال لأصحاب العقارات والأراضى حتى أصبح بأيديهم من الأملاك المرهونة قسم كبير (٧٥).

وكان أكثر المرافق التجارية فى السنوات التى سبقت الحرب فى يد العرب من أبناء فلسطين كوكالات البواخر التى كانت بالموانى الفلسطينية لنقل الركاب والبضائع ، ووكالات المصانع الأجنبية والمتاجر وشركات التأمين(٧٦) .

وحدث تحول كبير فى المراكز التجارية الكبرى فى فلسطين منذ الاحتلال البريطانى ، فأصبحت يافا وحيفا المدينتين الرئيسيتين اللتين تقدمان لسكان فلسطين البضائع الواردة ، وهبط مركز المدن الداخلية التجارى خاصة بعد إنشاء شبكة الطرق والسكك الحديدية ، التى تسهل المواصلات بين المدن التجارية الهامة وداخلية البلاد(٧٧) ولما كان التوجيه الجغرافى لهذه البلاد نحو البحر الأبيض المتوسط ، فإن تحكم اليهود فى المدن الساحلية فى فلسطين كان قتلا لتجارة العرب وإغلاقاً لمنفذهم الطبيعى نحو البحر(٧٨) .

ومنذ الحرب العالمية الأولى ساهمت عدة عوامل فى تقدم تجارة البلاد الخارجية أهمها : النمو السريع فى نظام النقل والمواصلات والزيادة الكبرى فى عدد السكان بسبب النمو الطبيعى والهجرة وتغير وسائل الإنتاج واستيراد الآلات والأدوات الحديثة .

وكانت تجارة الحمضيات التى تبلغ ٧٠ ٪ من مجموع صادرات البلاد فى يد الجمعيات التعاونية لتصريف الحمضيات والتجارة المصدرين ، وكان أكثر من ٥٠ ٪ من مجموع صادرات الحمضيات فى يد الجمعيات اليهودية أما منتجو الثمار العرب فكانوا يصدرون إنتاجهم بواسطة التجار المصدرين الذين يعطونهم القروض لإجبارهم على البيع عن طريقهم ، وكانت الجهود تبذل خلال السنوات الأخيرة من الثلاثينيات بين عدد من أصحاب البيارات الكبرى العرب لتأسيس جمعية لتصريف الثمار .

وكانت تجارة فلسطين الخارجية تقوم على العملاء بالعمولة والتجار العموميين والسياح المتاجرين ووكلاء المحلات التجارية الأجنبية وفروعها ، لكن العملاء بالعمولة كانوا يتعاطون معظم التجارة(٧٩) .

وكانت الطبقة التجارية فى فلسطين تتألف من جنسيات مختلفة ، ففضلا عن التجار العرب هناك عدد كبير من الأوربيين بعضهم جاء إلى البلاد من عدة أجيال ،

وبعضهم قدم مؤخراً كمهاجرين يهود ، وكان لاختلاف جنسيات هؤلاء التجار أثر ظاهر فى تجارة فلسطين .

وكان لليهود دور هام فى تجارة فلسطين ، فقد كان يعيش على التجارة فى عام ١٩٣١ (١٦,٤٢ ٪) من مجموع السكان اليهود ، (١١,٩٥ ٪) من السكان المسيحيين ، ٨,١٨ ٪ من السكان المسلمين ، وكان التجار اليهود يشكلون نسبة قدرها ٣٦,٨ ٪ من مجموع تجار فلسطين فى الوقت الذى كانت نسبتهم إلى مجموع السكان فى المدن ١٨,٠١ ٪ فقط .

وتخصص العرب فى تجارة البضائع وكان المسلمون منهم يتاجرون فى البضائع الضرورية ، بينما يتاجر المسيحيون — على الأغلب فى البضائع الكمالية ، وأما اليهود فكان فى يدهم معظم مواد البناء والأثاث والمنسوجات كما كانوا يجدون التاجر الأجنبى الذى يقدم لهم ما يريدونه فى سهولة وبشروط أفضل .

وكانت تجارة الجملة تأخذ على الأغلب شكل مؤسسات فردية ، وكان هناك تجار جملة بلغ مقدار بيعهم السنوى ألف ليرة فلسطينية ، بينما بلغ مقدار بيع آخرين أكثر من مائة ألف ليرة فلسطينية ، وكانت المؤسسات العادية لتجارة الجملة تبيع سنوياً بما يتراوح بين ١٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية و ٢٥,٠٠٠ ليرة(٨٠) .

وقد بدأ التجار العرب فى التجمع والعمل لصالحهم منذ بداية الانتداب ، فقد شهد عام ١٩٢٢ عديداً من الاجتماعات فى دار الجمعية الإسلامية المسيحية خاصة بين تجار البرتقال وبعض الملاك من أهل يافا(٨١) وكانت الغرف التجارية بالمدن الكبرى تجمع العرب واليهود معاً ، وتتحدث أمام الحكومة عن مصالح التجار من كلا الجانبين ، حتى أن غرفة التجارة فى القدس قدمت طلباً إلى المندوب السامى فى سبتمبر ١٩٢٢ تطالبه فيها بالاحتفاظ بمقعد للتجار فى المجلس التشريعى(٨٢) الذى قاطعه الشعب العربى فى فلسطين ، فقد كان بعض التجار العرب يعيشون فى عزلة عن نشاط الحركة الوطنية فى ذلك الوقت المبكر ، فكان بعضهم يتعامل مع اليهود ويقترضون من بنوكهم ، وكان بعضهم يقسم على مقاطعة اليهود لكنه لا يحترم هذا القسم غير فترة يسيرة يعود بعدها إلى التعامل معهم بحجة المعاملات التجارية الاضطرارية (٨٣) .

وقبيل نهاية ١٩٢٢ يفكر تجار يافا فى تأسيس غرفة تجارية خاصة بهم ، بعد أن رأوا سيطرة اليهود على الغرفة التجارية التى كانت تجمع العرب واليهود معاً . ومع بداية عام ١٩٢٣ ينفصل أعضاء الغرفة التجارية العرب عن تلك الغرفة ، ويقررون انشاء غرفة تجارية وطنية بحتة تمثل المصالح الوطنية ، وتكونت هيئة مؤقتة من التجار العرب قامت بتسجيل اسماء التجار الوطنيين وجمع اكتتاباتهم تمهيد لإنشاء الغرفة التجارية الوطنية(٨٥)وتتكون غرف تجارية وطنية فى يافا وفى مدن أخرى مثل غزة ، ومنذ انفصال تلك الغرفة التجارية الوطنية عن النشاط التجارى المشترك مع اليهود يبدأ التجار العرب فى اتخاذ مواقف معادية من النشاط الصهيونى ومتناسقة مع الخط الوطنى العام . فقد قررت الغرفة التجارية الوطنية فى يافا فى اجتماع عقدته فى ٣٠ مارس ١٩٢٣ عدم الاشتراك فى معرض لندن لعام ١٩٢٤ بعد أن رأت أن اشتراكها فى هذا المعرض سيكون مجالا للدعاية الصهيونية(٨٦). ولا تكتفى الغرفة التجارية بيافا بهذا الموقف ، بل توجه نداء إلى سائر الغرف والنقابات التجارية الوطنية تدعوها إلى مقاطعة هذا المعرض(٨٧) ، وقد استجابت للغرف التجارية الوطنية لهذا النداء (٨٨) .

ودعت النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية فى أبريل ١٩٢٤ إلى تكوين اتحاد لأرباب الإنتاج بالنسبة للمنتجات الموسمية التى تصدر إلى الخارج وأن يسير الاتجاه على النظام التعاونى بتشكيل نقابات قوامها أرباب الإنتاج أو الوسطاء ، فيتدبرون أمر الشحن والتصريف ومراقبة الأسواق العامة ، وتكون النقابة هى المسئولة عن تنظيم العمل حتى تنتفى فكرة المزاحمة (٨٩) .

وكان اليهود أكثر تفوقاً من العرب فى ميدان التجارة ، لأن التاجر اليهودى كان يعمل دائماً على التوسع فى عمله وينكب على المصارف والبنوك بعكس التاجر العربى الذى قلما كان يوسع عمله التجارى إلى ما يستوعب أكثر من رأس ماله (٩٠).

وكان التجار يدفعون نسبة من الضرائب تبلغ ١٢,٥ ٪ ، لكن ذلك لا يعنى أن الشركات الوطنية جميعها كانت تدفع مبالغ يسيرة للضرائب ، فقد كانت الحكومة تفرض ضرائب كبيرة على بعض الشركات الوطنية (٩١) .

ونتيجة لسياسة الانتداب فى حماية الإنتاج بالنسبة لليهود وحرية التجارة للمنتجات العربية هبطت أسعار الحاصلات الزراعية إلى نصف قيمتها المعتادة ،

وطبقاً لما ذكره تقرير جونسون كروسبي « فالسوق مكتظة بالمحصولات الأجنبية ، ولذا لم يعد فى وسع المزارع أن يبيع الزائد من محصوله .

وكان احتكار اليهود لأعمال الوساطة أحد وسائلهم لقتل التجارة العربية فى فلسطين ، فيضطر كل تاجر إلى طلب ما يحتاج إليه من بضائع عن طريق وسيط يهودى ، فكان الوسيط يقدم البضائع للتاجر العربى بسعر وللتاجر اليهودى بسعر آخر (٩٢) .

ويلاحظ أن المشروعات الاقتصادية الرئيسية التى قامت فى فلسطين فى السنوات السابقة على الثورة كانت لمصلحة الحكومة المنتدبة أو لصالح اليهود ، ويتضح ذلك بالنسبة للحكومة فى مرفأ حيفا وأنابيب بترول العراق ، وبالنسبة لليهود فى مشروع البحر الميت ومشروع الكهرباء وغيرهما من المشروعات الهامة (٩٣) .

وكان كثير من المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية اليهودية الكبرى خاضعة للرأسمال المالى والاحتكار العالمى ، فالاتحاد الكهربائى لفلسطين فرع من فروع شركة « جنرال الكتريك » الانجليزية ، وشركة « شيمن » للزيوت والصابون مرتبطة بشركة « يونيليفر » البريطانية ، وشركة البوتاس الفلسطينية تابعة لشركة الصناعات الكيماوية البريطانية ، كما كانت البنوك الكبرى مثل بنك لوريد وبنك باركليز تمنح قروضاً سخية للمؤسسات اليهودية لشراء الأراضى وكان لشركتى (برودنشيال) و (سان لايف للتأمين) رءوس أموال بلغت ١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٥ تستثمر فى قروض البناء (٩٤) .

وكان اليهود قد استحوزوا فى ذلك الوقت على أكثر وكالات البواخر الأجنبية التى كانت تعمل فى الموانى الفلسطينية لنقل الركاب والبضائع ، ووكالات أعظم المصانع الأجنبية والمتاجر وشركات التأمين والشركات الأخرى التى كانت تورد معظم المواد التى تحتاجها البلاد كالسكر والأرز والبترول والفحم الحجرى والأقمشة ومواد البناء (٩٥) .

وطبقاً لما ذكرته إحدى النشرات اليهودية ، ونتيجة لكثرة الأموال اليهودية التى تدفقت على فلسطين فى عام ١٩٣٥ ، فقد سجلت فى البلاد فى ذلك العام ٢٦٥ شركة جديدة يهودية وعربية بلغ رأسمالها (٣,١٣٠,٠٠٠ جنيه) مقابل ١٧٠ شركة

سجلت عام ١٩٣٤ وبلغ راسمالها (١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه (٩٦) لكن النشرة اليهودية لم توضح عدد كل من الشركات العربية واليهودية ورأسمالها لأن معظم هذه الشركات كانت شركات يهودية .

وكان طبيعياً فى مثل هذه الظروف أن يتفوق اليهود على العرب فى التجارة ، فقد كانوا أوفر مالا وأدق تنظيماً لهم – وللرأسمالية العالمية – مؤسسات وأموال تغذى مشاريعهم ، وكانوا أكثر اتصالا وخبرة بمصادر التجارة العالمية ، بالإضافة إلى تمرسهم فى الحيل التجارية وتعاونهم على ترويج السلع اليهودية وتقديمها على غيرها (٩٧) .

ويتبين من تقرير لبنك باركليز نشر فى أول فبراير ١٩٣٦ عن الحالة التجارية فى فلسطين أن السوق لازالت راكدة على الإجمال مع نشاط يسير فى بعض الجهات ، وأنه يخشى أن يضر تأخر المطر بالمزروعات ، وأن الفلاحين فى بعض المناطق اضطروا إلى إعادة زرع أراضيهم نظراً لطول مدة الجفاف ، وأن أسواق الحبوب كانت كاسدة لكثرة المخزون منها (٩٨).

(ج) البورجوازية الصناعية :

تعتبر البرجوازية المعلومات المتوفرة عن الأحوال الصناعية فى فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى ضئيلة ، فليس هناك إحصاءات شاملة عن عدد المحلات الصناعية وعدد العمال ، لكن هناك معلومات عامة وردت فى بعض المصادر عن الصناعة فى تلك الفترة .

ونظراً لأن فلسطين كانت بلاداً زراعية بالدرجة الأولى ، فقد كانت الصناعة فيها ذات أهمية ثانوية ، وكان معظم الصناعات ذات صبغة زراعية ، وكان الإنتاج الصناعى إذا استثنينا بعض المنتجات – وأهمها الصابون والخمر – يقصد الاستفادة به محلياً ، وكان هناك عدد قليل من المحلات الصناعية التى تستخدم العمال وآلات ذات المحركات التى يستورد معظمها من الخارج (٩٩) .

وقد تميزت الصناعة فى فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى بعدة خواص : أنها كانت بدائية ويدوية إلى حد كبير ، كما كانت العلاقة بين صاحب العمل

والعمال علاقة عائلية ، فقد كان الابن يرث الصناعة عن الأب ، وكان العمال يعملون فى منازل أصحاب الأعمال ودكاكينهم على أساس القطعة ، كما كانت الصناعات تعتمد غالباً على المواد الأولية التى تنتجها البلاد محلياً (١٠٠) .

وتطورت الصناعة فى فلسطين بعد الحرب تطوراً سريعاً فأنشىء عدد كبير من المحلات الصناعية الحديثة — أكثرها صغيرة — وحدثت توسعات وتحسينات فى كثير من المحلات القديمة ، وارتفع مجموع المحلات الصناعية من ١٥٠٠ تقريباً فى سنة ١٩١٣ إلى نحو ٦٠٠٠ فى سنة ١٩٣٦ كان منها ٤٥٠٠ محلا للصناعات اليدوية يشتغل فى كل منها عدد يقل عن خمسة أشخاص و ١٥٠٠ مؤسسة صناعية ، وارتفع مجموع رءوس الأموال المستمرة فى الصناعة من مليون ليرة فلسطينية تقريباً إلى أكثر من عشرة ملايين ليرة فلسطينية ، وقدرت الحكومة قيمة المنتجات عام ١٩٣٥ بنحو سبعة ملايين ليرة فلسطينية ، كما بلغت قيمة الصادرات من السلع المصنوعة محلياً فى عام ١٩٣٧ نحو (٨٩٧,٠٠٠ ليرة فلسطينية) وارتفع عدد العاملين فى الصناعة ٤٠,٠٠٠ عامل أو أكثر . وتم إدخال تغيير كبير فى وسائل الإنتاج فاختفت كل الصناعات البدائية تقريباً التى كانت تنتج سلعاً للتجارة ونقص عدد أصحاب الحرف ، وزاد عدد الصناع فى دكاكين الصناعة أو المعامل . وبدأت المعامل المجهزة بالآلات الحديثة تحل تدريجياً محل المعامل القديمة ، وبلغت قيمة الآلات الصناعية المستوردة خلال السنوات من ١٩٢٥ حتى ١٩٣٧ نحو خمسة ملايين ليرة فلسطينية ، وأنشئت بعد الحرب عدة صناعات غير زراعية مثل الأسمنت ، لكن البضائع المصنوعة ظلت كلها تقريباً حتى الحرب العالمية الثانية محصورة فى بضائع للاستهلاك . وبلغ عدد المشروعات الصناعية اليهودية حتى عام ١٩٣٥ (٤١٥٧) مشروعاً بينها ١٢٤٦ مؤسسة صناعية و ٢٩١١ حرفة يدوية ، واستثمر فى تلك المشروعات الصناعية من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٥ (٨١١٦٠٠٠ جنيهاً) (١٠١) .

وأما عن توزيع السكان فى فلسطين بالنسبة للأعمال الصناعية ، فقد كانت نسبة اليهود العاملين فى الصناعة طبقاً لاحصاء ١٩٣١ أعلى من أية نسبة أخرى إذ

بلغت ٢٨,٩ ٪ بينما كانت لدى المسيحيين ٢٥,٢ ٪ وبالنسبة للمسلمين ٩,٧ ٪ ، وأما عن أعداد المشتغلين بالصناعة فكانت كما يلي :

المسلمون	١٨,٢٨٣ شخصاً .
المسيحيون	٦,٦٤٦ شخصاً .
اليهـــــود	١٩,٢٣٥ شخصاً (١٠٢) .

وكان تقدم فلسطين صناعياً منذ الحرب العالمية الأولى نتيجة لعوامل مختلفة أهمها : الاعتماد على الآلات الصناعية ، والنشاط الاقتصادى والاجتماعى الذى أعقب الحرب وما صاحب الهجرة اليهودية من تدفق رءوس الأموال إلى البلاد ، وبعض الإنجازات التى قامت الإدارة مثل تنمية وسائل النقل والمواصلات (١٠٣). ثم حماية الصناعات بتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة ، وزيادة الرسوم على الصناعات الواردة من الخارج ، واعفاء الآلات المستوردة من الرسوم الجمركية ، وهى الحماية التى استفادت منها الصناعات اليهودية وحدها تقريباً (١٠٤).

وكانت لتلك الحماية التى فرضتها الحكومة لمصلحة بعض الصناعات اليهودية أثرها من غير شك على المواطن العربى — المستفيد الأكبر من تلك الصناعات التى ارتفعت أثمانها . وهذه إحدى المجلات الاقتصادية العربية فى فلسطين تضرب أمثلة على ما تحمله المواطن العربى نتيجة لذلك « خذ مثلا الكبريت فإن سعر الصندوق فيه يساوى فى السوق ثلاثين قرشاً فى حين أنه كان قبل فرض ضريبة الحماية يباع بنسبة عشر قرشاً ، ولم ذلك . لكى يتاح لأفراد من الغرباء أن يعيشوا على حسابنا ومثل ذلك يقال عن ضريبة السكر والأسمنت وغير ذلك من المواد التى ارتفعت أسعارها بفضل تلك الحماية » (١٠٥) .

وتشير المجلة فى عدد آخر إلى أن تلك الحماية قد تركت آثاراً سيئة على بعض الصناعات الصغيرة التى كانت لدى العرب خاصة المنزلية منها كصناعة المربى وحفظ الثمار ، وأنه كان فى فلسطين حوالى مائة ألف أسرة تستغنى عن جلب هذا النوع وغيره من الصناعات المحفوظة فلما فرضت الحكومة على السكر رسماً يعادل ثمنه امتنع كثير من الأهالى عن مزاولة هذا العمل واضطروا لشراء حاجتهم من الواردات بأثمان مضاعفة (١٠٦) .

وقد اعترض طريق الصناعة العربية فى فلسطين عدة صعوبات :

الأولى : حصر مواد الإنتاج وذلك بمنع العرب من استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة وعدم منحهم الرخص اللازمة لتأسيس المصانع العربية الجديدة ومن الاستئثار بالمنتجات المعدنية والقوى الكهربية التى تنتجها شركات الامتياز وجعلها خالصة لغير العرب.

الثانية : الدعايات التى قامت بها المصانع اليهودية ضد الصناعات العربية ، وما كانت ترده من متانة المنتجات اليهودية وتفوقها على الصناعات العربية . وقد ظلت هذه الدعايات محل تصديق الكثيرين حتى ظهرت الحقيقة فى وقت متأخر أثناء انعقاد المؤتمر الطبى العربى الذى عقد فى القاهرة خلال عام ١٩٤٥ ، فقد كشف المؤتمر القناع عن حقيقة منتجات شركات الأدوية اليهودية فى فلسطين ، وأوضح النقص الموجود فى تركيب عقاقيرها .

الثالثة : الاحتكار الذى فرضته المصانع اليهودية على أسواق البلاد بما كان لها من النفوذ والمال . فقد كانت تقاوم كل عمل يقوم به العرب لإنشاء مصانع تنافس المنتجات اليهودية مثال ذلك ما قامت به إحدى شركات الكبريت الكبرى من القضاء على معمل كبريت الناصرة العربى (١٠٧) .

فبعد أن كان اليهود يملكون ٢٤ ٪ من عدد المصانع عام ١٩٢٨ أصبحوا يملكون (٥٤٩ ٪) عام ١٩٤٢ ، لكن هذه النسبة لا توضح صورة الاحتكار اليهودى للصناعة ، فمعظم المحلات العربية كانت محلات حرف صغيرة أو مصانع يدوية بسيطة ، بينما احتكر اليهود المصانع الآلية ذات الإنتاج الكبير ، وبلغت رءوس الأموال اليهودية المستثمرة فى الصناعة عام ١٩٣٩ (٨٨,٢ ٪) من الأموال المستثمرة فى الصناعة فى فلسطين (١٠٨) .

الرابعة : إهمال الحكومة للصناعات العربية . فقد ترتب على تركيز اهتمام الحكومة بالصناعات اليهودية وعدم اعطاء اهتمام يذكر إلى الصناعات العربية أن أصبحت بعض الصناعات العربية مهددة بالتوقف . ومن الأمثلة على ذلك صناعة النسيج فى المجدل والصوف وخشب الزيتون فى بيت لحم ،

وصناعة الأحذية . لكن أكثر تلك الصناعات تأثراً كانت صناعة الصابون ليس فقط بسبب إهمال الحكومة لها ، بل أيضاً نتيجة لاهتمام الحكومة بما يماثلها من صناعة يهودية ، فقد أخذت الحكومة تشجع معمل شمن اليهودى حتى أصبح ينافس منتجات مصانع الصابون العربية فى نابلس ويافا واللد وحيفا التى كانت تقدم للبلاد ما يكفيها من تلك الصناعة وتصدر كميات منه إلى الأقطار العربية ، ويحقق لعرب فلسطين دخلا وفيراً .

وقد بلغ الأمر بالحكومة فى محاربتها للصناعات العربية أن استغلت الدين لمحاربة عدد من الصناعات ، فقد افتخرت فى بياناتها الرسمية بأنها أغلقت أكثر من خمسمائة معمل عربى لاستخراج النبيذ والخل والكحول عن طريق فرض ضريبة مجحفة عليها بحجة محاربتها للسكرات ، بينما سمحت للمعامل اليهودية وحدها بصنع المشروبات الروحية وللمحال اليهودية بالإتجار فيها ١٠٩ . ولو كانت الحكومة صادقة فى محاربتها للمسكرات لدبرت أعمالا لألوف من العرب كانوا يتعيشون من تلك الصناعة قبل إغلاق تلك المعامل ، لكنها لم تكن تقدم وسيلة أو مبرراً لتدعيم الصناعة اليهودية حتى على حساب عرب فلسطين وأوضاعهم الصناعية المحدودة .

خامساً : الحظر القانونى الذى منع العرب من استثمار ينابيع الثروة فى بلادهم بإعطاء امتيازاتها لليهود ، وأبرز مثلين فى هذا الشأن هما امتياز توليد الكهرباء من نهر الأردن وامتياز البحر الميت وامتياز الملح ، وقد وقفت هذه الامتيازات جميعها سداً منيعاً فى وجه الصناعة العربية (١١٠) .

وكانت حكومة فلسطين قد منحت امتيازين الأول لمستر روتنبرج عام ١٩٢١ لتوليد الكهرباء والثانى عام ١٩٢٧ للمستر نوفوسكى وشريكه طولوخ أحد الرعايا البريطانيين لاستخراج الأملاح من مياه البحر الميت ، وكان روتنبرج ونوفوسكى قد اكتسبا الجنسية الفلسطينية عن طريق إقامتهما فى فلسطين بعد الحرب ، وكان الامتياز الأخير يخول الحكومة الاشتراك فى الأرباح عن طريق استيفاء حصته من الأرباح (١١١).

ولقد تقدم العرب بطلبات للحصول على تلك الامتيازات ، وكانت عطاءاتهم أفضل من عطاءات اليهود ، لكن الحكومة فضلت اعطاءها لليهود فلقد تقدم موسى كاظم الحسيني – أول قائد للحركة الوطنية فى فلسطين – بمناقصة فى هذا الشأن ورفض طلبه ، كما تقدم عربى يعيش فى نيويورك وله أملاك فى فلسطين للحصول على امتياز الكهرباء ورفض طلبه أيضاً(١١٢). وتقدم لنفس الغرض مسيحى عربى يعيش فى بيت لحم ، لكن الحكومة منحت امتياز الكهرباء سراً لروتمبرج اليهودى (١١٣) .

وقد أدركت الهيئات والصحف الوطنية فى حينه خطورة وضع اقتصاديات البلاد فى يد يهودية فعارضت هذا الموقف وطالبت بأن تقوم المجالس البلدية بتنفيذه دون جدوى (١١٤) .

ونتيجة لتلك العوامل جميعها فإن الصناعة العربية لم يتح لها نمواً طبيعياً يسمح بتطورها ، بل كانت تنمو بإمكاناتها المحدودة والمتخلفة فى مواجهة صناعة يهودية متقدمة تعتمد على رءوس أموال يهودية وأجنبية وضخمة وحماية رسمية من حكومة الانتداب تيسر لها كل صعب وتوفر لها ظروفا طبيعية للنمو ، ولم يكن غريباً بعد ذلك أن ينحصر النشاط الصناعى العربى فى عدد محدود وتقليدى من الصناعات .

فيشير تقرير سمبسون إلى أن الصناعات العربية فى عام ١٩٣٠ كانت تقوم فى نطاق محدود للغاية وأنها كانت تشمل صناعة الصابون والدباغة والفخار والنسيج والسجاد . وأن هناك جمعية شبه خيرية تشجع الصناعات الوطنية وتنشطها (١١٥).

ولا توجد احصاءات متوفرة عن تقدم الصناعة لدى العرب فيما بين عامى ١٩٢٨ ونهاية ١٩٣٥ وقد ورد فى إحدى المذكرات المقدمة إلى اللجنة الملكية « أن الصناعة بين العرب متنوعة أيضاً (أى كالصناعة اليهودية) وتشمل على بعض المعامل الكبيرة وعدد كبير من المحلات الصناعية الصغيرة التى تؤلف فى مجموعها قسما لا يستهان به فى صناعة فلسطين » وكانت الصناعات الكبرى عند العرب فى ذلك الوقت تشمل صناعة الصابون ، وصنع السجائر والتبغ ، والمنسوجات بأنواعها ، والحلوى والخمور وصناعة الملح وغيرها كما كان من بين الصناعات الصغرى صنع البنك والأوانى النحاسية والأثاث والرياش وبارود الألغام وقد سجل بين عامى

١٩٣١ – ١٩٣٧ (٥٢٩) محلا عربياً شملت شركات وجمعيات ومؤسسات تعاونية ، كما كان من بينها عدد كبير من المعامل الكبيرة .

ونتيجة لعدد من العوامل كان أهمها قيام الثورة فى عام ١٩٣٦ حدث هبوط كبير فى درجة التقدم الصناعى فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ كما تقهقرت حالة الصناعات القائمة فى البلاد فقد هبطت درجة التقدم فى عام ١٩٣٦ إلى نصف ما كانت عليه عام ١٩٣٥ ، وهبطت رءوس الأموال الجديدة المستثمرة فى الصناعة اليهودية من ١,٨٠٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية عام ١٩٣٥ إلى ١,٢٠٠,٠٠٠ ليرة عام ١٩٣٦ إلى مليون ليرة عام ١٩٣٧ ، وهبطت قيمة الآلات المستوردة للصناعة العربية واليهودية من ٩٩١,٨٩٢ ليرة فى عام ١٩٣٥ إلى ٥٥٥,٣٤٨ ليرة عام ١٩٣٦ إلى ٤٤٨٧٠٧ ليرة عام ١٩٣٧ (١١٦) .

الصناعات واستثماراتها فى عام ١٩٣٩ :

وأجرى احصاء عام ١٩٣٩ شمل ١٢ صناعة عربية و ١٥ صناعة يهودية وكانت الصناعات المشركة بين العرب واليهود هى الأغذية والخمور والتبغ والزيوت النباتية والحيوانية ، والكيماويات ، والأخشاب والورق والجلود والنسيج والصناعات المعدنية وغير المعدنية ، أما صناعات المطاط وتجليد الكتب وقطع وصقل الأحجار الكريمة فكانت صناعات يهودية فقط ، ولا تقتصر زيادة الصناعة اليهودية على الصناعة العربية بهذه الصناعات الثلاث بل تتعداها إلى التنوع فى إنتاج الصناعة الواحدة ، ويبلغ عدد فروع الصناعات المختلفة عند اليهود ٨٠ فرعاً مقابل ١٩ فرعاً عند العرب .

وكانت نسبة ما يملكه العرب من مجموع المحلات الصناعية فى ذلك العام ٢٧,٨ ٪ وكان اليهود يمتلكون النسبة الأكبر فى كل صناعة على حدة باستثناء صناعة النسيج التى كان العرب يملكون منها ٦٥ مصنعاً من مجموع ١١٦ مصنعاً أى بنسبة ٥٦,٣ ٪ ، أما من حيث إنتاج الزيوت والدهون النباتية والحيوانية ، فقد تعادل العرب واليهود من حيث عدد المصانع ، فكان كل منهما يملك ١٢ مصنعاً ، لكن إنتاج العرب للزيوت والدهون اقتصر على الإنتاج النباتى فقط .

واحتلت صناعة الأغذية المرتبة الأولى من حيث عدد المصانع بين الصناعات العربية حيث بلغ مجموعها ٧٦ مصنعاً أى بنسبة ٢٢,٤ ٪ من مجموع المصانع العربية ، تليها صناعة النسيج والصناعات المعدنية ثم صناعة الأخشاب .

ومن الصناعات التى انخفضت فيها نسبة ملكية العرب عن اليهود انخفاضاً بسيطاً صناعة الجلود حيث كانوا يملكون ١١ مصنعاً من ٢٣ أى ٤٨,٢ ٪ . وصناعة التبغ حيث كانوا يملكون ٥ مصانع من ١١ أى ٤٥,٤ ٪ ، وصناعة الخمور حيث كانوا يملكون ١٤ مصنعاً من ٣٤ أى ٤١,١ ٪ ، أما باقى الصناعات فقد كان عدد المصانع اليهودية فيها أكبر من عدد المصانع العربية(١١٧) .

وقد بلغ رءوس الأموال المستثمرة فى الصناعة عام ١٩٣٩ (١٠.٨٩٣.٧٩) جنيهاً فلسطينياً ، وبلغت قيمة الأموال العربية (٧٠٣,٥٦٥) جنيهاً أى ٦,٥ ٪ فقط ، بينما بلغت قيمة الأموال اليهودية (٤,٣٩٠,٥٥٢) جنيهاً أى ٤٠,٣ ٪ كما بلغت قيمة الأموال المستثمرة من قبل شركات الامتياز (٥,٧٩٩,٦٢٠) جنيهاً أى ٥٣,٢ ٪ .

وأما الإنتاج الصناعى فقد بلغت قيمته فى ذلك العام (٨,٨٤١,٧٩٧) جنيهاً فلسطينياً وبلغت قيمة المواد الأولية (٤.٩٦٧,٢٩٤) جنيهاً . وبلغ الإنتاج الصافى (٣,٨٧٤.٥٠٣) جنيهاً ينفق منها (١,٤٠٤.٤٢٧) جنيهاً كرواتب وأجور . وبذلك يكون الربح الصافى لجميع المؤسسات الصناعية فى فلسطين (٢,٤٧٠,٠٧٦ جنيهاً) .

وبلغ الإنتاج الصناعى للمصانع العربية (١,٥٤٥.٤١٣) جنيهاً تشكل ١٧,٥ ٪ من مجموع الإنتاج القائم فى ذلك العام ، وبلغت قيمة المواد الأولية (١,٢٣٢,٢٦٤) جنيهاً أى ٢٨,٤ ٪ من قيمة المواد الأولية المستهلكة وبهذا تكون قيمة الإنتاج الصافى (٣١٣,١٤٩) جنيهاً أى ٨١,١ ٪ من مجموع الإنتاج الصناعى ، كان يصرف منها مبلغ (١٢١,٦٣٤) جنيهاً رواتب وأجور أى ٨,٧ ٪ من مجموع الرواتب والأجور فى القطاع الصناعى ، فيكون الربح الصافى للمؤسسات الصناعية العربية (١٩١,٥١١) جنيهاً أى ٨,٧ ٪ من الربح الصافى فى الصناعة .(١١٨)

(د) البورجوزية المالية :

كان بفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى بنكان فقط هما : البنك العثمانى وبنك الأنجلو بالستين ، وكان قسم كبير من التسليف تقوم به المصارف الصغيرة والمداينون . وبعد الحرب انشأت بعض البنوك الأجنبية فروعاً لها فى فلسطين كما انشىء عدد من المصارف المحلية ، وبلغ عدد البنوك الأجنبية فى عام ١٩٣٠ سبعة بنوك بينما بلغ عدد البنوك المحلية عشرون(١١٩) .

وفى نهاية عام ١٩٣٤ كان عدد البنوك التى تعمل فى فلسطين مائة وستة بنكاً بيانها كما يلى :

٦٨	بنكاً تجارياً .
١١	بنوك تسليف .
١٧	جمعيات تعاونية للتسليف .
١٠	بنوك أجنبية .
١٠٦	المجمـــوع

ولم يكن ضمن هذه البنوك سوى ثلاثة بنوك عربية هى البنك العربى ، والبنك الزراعى العربى ، والبنك الصناعى العربى . أما البنوك الأخرى فمنها عشرة بنوك أجنبية ، وثلاثة وتسعون بنكاً يهودياً (١٢٠) .

وكان من أسباب الزيادة السريعة فى انشاء البنوك فى تلك السنوات زيادة عدد المهاجرين اليهود وكثرة رءوس الأموال التى أدخلت إلى فلسطين(١٢١) .

وقد ورد بتقرير مدير المالية لسنة ٣٤ — ١٩٣٥ البيان التالى بحالة البنوك التجارية وبنوك التسليف فى فلسطين .

١٢ بنكاً	١٦ بنكاً	٥٠ بنكاً
رأسمالها المدفوع من	رأسمالها المدفوع من	رأسمالها المدفوع أقل من
٢٥,٠٠٠ فأكثر	١٠,٠٠٠ جنيه	١٠,٠٠٠ جنيه
الموجود بالصندوق		
٢٣٠.٧٠٩	١٢٠.٨٨٦	٥٢,٢١٤ جنيه

أى أن مجموع الأموال بتلك البنوك جميعها بلغت خلال ذلك العام (٤٠٣,٨٠٩) جنيهاً ، لكن بعض تلك المؤسسات سيما الصغيرة منها لم تتورع عن خرق القوانين والنظم المتبعة ، فكانت مثلا تقبل الودائع والأمانات قبل أن يتم الاكتتاب برأسمالها المشروع ، وتستعمل تلك الأمانات فى مجازفات ومضاربات تنتهى بالإفلاس أو الخسارة الكبيرة .

ونشر بالوقائع الفلسطينية فى ٦ فبراير ١٩٣٦ مشروع لتنظيم أعمال البنوك فى فلسطين وكان قد سبق هذا المشروع قانونان : الأول قانون مصارف التسليف فى عام ٢٠ – ١٩٢١ الذى تضمن الشروط التى يجب مراعاتها قبل قبول الأموال غير المنقولة ضماناً على القروض والضمانات التى يمكن لبنوك التسليف قبولها ، والقانون الثانى قانون الصرافة لسنة ٢١–١٩٢٢ ، وهو يتعلق بالميزانيات والجداول التى تلزم البنوك تقديمها إلى مسجل الشركات وإعلانها فى مكاتبها لمدة شهر واحد .

أما مشروع القانون الأخير فهو خاص بتعديل قانون الصرافة لعام ١٩٢١ وإضافة أحكام أخرى إليه لتنظيم أعمال المصارف ، ويفرض على المصارف الجديدة ضرورة الحصول على رخص وتعيين مراقب لتلك المصارف .

أما بالنسبة للبنوك الأجنبية ، فقد أعفاها القانون من القيود الموضوعة على المصارف المحلية على أساس أن مراكزها الإدارية موجودة بالخارج ، مما دعا إحدى المجلات الاقتصادية العربية إلى المطالبة بألا يكون لهذه البنوك امتياز على الشركات والمصارف المحلية . وأن يطلب منها بيان سنوى بأعمالها المالية فى فلسطين وحدها (١٢٢).

وقد بلغ عدد البنوك التجارية فى نهاية مارس ١٩٣٦ (٧٦ بنكاً) منها ست بنوك أجنبية ، ويدل انخفاض معدل رءوس الأموال المدفوعة ولا سيما فى السنوات ٣٣ – ١٩٣٧ على صغر حجم رأس المال فى معظم المصارف وصغر حجم نشاطها . مما دعا إلى إدخال الحد الأدنى المطلوب لرأس المال فى قانون الصرافة فى ٧ أكتوبر ١٩٣٧ بجعل الحد الأدنى لرأس المال المكتتب به فى المصارف المختلفة هو (٥٠,٠٠٠) ليرة فلسطينية والمدفوع نقداً (٢٥,٠٠٠ ليرة فلسطينية) ونص القانون على أن تزيد البنوك القائمة رأسمالها المكتتب به إلى ما لا يقل عن (٢٥٠٠٠ ليرة)

فلسطينية) والمدفوع نقداً إلى عشرة آلاف ليرة فلسطينية على الأقل ، وكان من نتيجة ذلك أن هبط عدد البنوك المحلية من ٦٦ بنكاً فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ إلى ستين بنكاً فى آخر عام ١٩٣٧ وإلى ٤٧ بنكاً فى ٣١ مارس ١٩٣٨ وإلى ٤٤ بنكاً فى ٣٠ يونية ١٩٣٨ ، ومعنى ذلك أن ٢٢ بنكاً أى ثلث البنوك التى كانت قائمة فى نوفمبر ١٩٣٧ لم تستطع زيادة رأسمالها المكتتب به والمدفوع طبقاً للقانون .

وفى عام ١٩٣٨ كانت البنوك الأجنبية فى فلسطين هى بنك باركليز وبنك الأنجلو بالستين ،البنك العثمانى ،بنك دى روما بناك هواندة ، والبنك البواندى وأهمها هو بنك باركليز الذى يتعامل مع الحكومة ويقوم بوكالة النقد المحلى النقد الفلسطينى وكانت بهذه المصارف الأجنبية رغم قلة عددها حوالى ٧٧ ٪ من مجموع الردائع فى البنوك الموحدة فى فلسطين فى عامى ٣٦ — ١٩٣٧(١٢٣) .

أما بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية العربية ، فقدانبثقت جميعها من البنك العربى الذى يعتبر نواة تلك البنوك والمؤسسات(١٢٤) .

أولا : البنك العربى :

البنك العربى هو أقدم مؤسسة اقتصادية عربية فى فلسطين فقد تأسس فى الحادى والعشرين من شهر مايو ١٩٣٠ وباشر عمله فى ١٤ يوليو من نفس العام . وكانت الأسباب الداعية إلى تأسيسه حاجة البلاد إلى مؤسسة مالية عربية تقرض التجار وتشد أزر العاملين وتنشط الحركة الاقتصادية عند العرب بتوسيع نطاق الأعمال الحرة واستثمار الأموال الراكدة(١٢٥) .

وقد والدت فكرة تأسيس البناك قبل ذلك بسنوات فى رأس عبد الحميد شومان أحد أبناء فلسطين بالمهجر فقد لمس عبد الحميد شومان أحوال وطنه ثم اطلع على ما تقوم به المصارف الأمريكية من خدمات لتجارة أمريكا وصناعتها ففكر فى انشاء بنك عربى يخدم به بلاده وخطر له والنفر من أصدقائه فى أمريكا أن يؤسسوا مصرفاً عربياً أمريكياً تكون له فروع فى البلاد العربية وفى أمريكا إلا أن هذا المشروع لم ينفذ ، وظلت فكرة تأسيس مصرف عربى تتردد فى مخيلته إلى أن قرأ فى بعض الجرائد التى كانت تذهب إليه أن طلعت حرب أسس أول مصرف عربى فى مصر

وسماه بنك مصر وذلك فى عام ١٩٢٠ وأنه كان يفكر فى تأسيس مصرف آخر فى فلسطين باسم البنك المصرى الفلسطينى يساهم فيه الفلسطينيون والمصريون على السواء فكتب إلى طلعت حرب مؤيداً مبدياً استعداده للمساهمة فى انشاء المصرف الجديد ولما عاد عبد الحميد شومان من أمريكا إلى وطنه عام ١٩٢٩ عرج فى طريقه إلى طلعت حرب ليتعرف عليه ويباحثه فى أمر المصرف ثم تابع سفره إلى فلسطين لكى يبدأ العمل وينفذ فكرة اشتد تعلقه بها فى السنوات العشر الأخيرة من غربته .

وما كاد عبد الحميد شومان يبلغ القدس حتى أخذ يشرح فكرة المصرف المزمع انشائه ويدعو لها فأقبل عليها الكثيرون وبلغت قيمة الاكتتاب للمساهمة فى بنك مصر فلسطين خمسة وثلاثين ألف جنيه فلسطينى فكتب إلى طلعت حرب يخبره بما تم واتفقا على أن يكون رأس المال مؤقتاً سبعين ألف جنيه وقبل أن يفتتح المصرف رسمياً حدثت اضطرابات ابراق عام ١٩٢٩ فأحجم طلعت حرب عن المساهمة فى المشروع ريثما ينجلى الموقف فى فلسطين لكن عبد الحميد شومان صمم على أن يمضى فى المشروع إلى النهاية وأن يؤسس البنك بالأموال الفلسطينية وحدها وكتب إلى طلعت حرب يخبره بذلك وبأن فى استطاعة مصر أن تساهم فى البنك إذا أرادت فأجابه طلعت حرب بأنه موافق على ذلك وأن مصر ستساهم فى أعمال البنك مستقبلا. فلما بلغ ذلك مسامع المكتتبين قلقوا وخافوا أن يخفق المشروع بسبب انسحاب بنك مصر منه وانعدام الفنيين الماليين فى فلسطين فى ذلك الوقت وانسحب جميع المكتتبين الفلسطبيين وبقى عبد الحميد شومان وحده فى الميدان فقرر أن ينشىء البنك بماله الخاص .

وكان قانون الشركات فى فلسطين أنذاك يحتم وجود سبعة أشخاص كحد أدنى لتأسيس أية شركة محدودة أو مصرف فبعث عبد الحميد شومان عن ستة يساهمون معه بأى عدد يشاءونه من الأسهم فلم يتقدم إلا اثنان هما أحمد حلمى عبد الباقى وفياض الخضرا فاضطر إلى استكمال العدد ببعض أقاربه وكان عدد الأسهم التأسيسية ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين سهماً قيمة كل منها أربعة جنيهات ، وهكذا افتتح البنك العربى برأسمال قدره خمسة عشر ألف جنيه فلسطينى وبسبعة مساهمين وعشرة موظفين ثمانية منهم لم يسبق لهم أن عملوا فى مؤسسات مالية . « ولم يطلق

شومان على مصرفه الجديد اسم بنك فلسطين بل سماه البنك العربى ثم أنه جعل شعار البنك العربى خريطة البلاد العربية تزينها النخلة وهى مصدر رئيسى للغذاء فى بلاد العرب منذ القدم وجعل إلى يمين الخريطة الحصان وهو الذى فتح به العرب الفتوح وجعل إلى يسارها الجمل سفينة الصحراء وصلة الوصل بين أقطار العروبة فى غابر الأيام ، » وكان هذا كله يعنى أن البنك العربى لم يكن فى خدمة فرد أو بلد عربى دون آخر بل كانت غايته النهوض باقتصاديات العالم العربى وخدمة مصالح العرب جميعهم .

ولم يكن طريق البنك العربى سهلا ممهداً فقد نشأ فى ظروف صعبة وفى ظل حكم استعمارى يعمل على تثبيت أقدام الصهيونية فى فلسطين فقد وضعت العراقيل من البداية أمام البنك فعندما تقدم المؤسسون إلى مسجل الشركات فى فلسطين — وكان شخصاً يهودياً لكى يأذن لهم بالعمل ، رفض أن يسجل البنك رسمياً إلا بعد أن حذفت من عقد التأسيس مادة تنص على حق البنك فى شراء الأراضى وظل لفترة من الوقت يعطل عملية التسجيل لأسباب واهية(١٢٦) .

وتألف أول مجلس لإدارة البنك يرأسه أحمد حلمى عبد الباقى أما عبد الحميد شومان فقد عاد إلى أمريكا خلال شهر أغسطس عام ١٩٣٠ لتنفيذ أعماله التجارية هناك بعد أن أقام فى فلسطين أكثر من عام وضع فيه صرح تلك المؤسسة الاقتصادية الكبيرة (١٢٧) .

وكان مركز البنك الرئيسى فى القدس وافتتح ثانى فرع له عام ١٩٣١ فى ميناء يافا وهى أنذاك ميناء فلسطين الرئيسى ومركز تصدير البرتقال وافتتح الفرع الثالث فى ميناء حيفا عام ١٩٣٢ والرابع والخامس فى نابلس والخليل عام ١٩٣٣ وبعد أن اطمأنت إدارة البنك إلى سير أعماله فى فلسطين رأوا أن يخطوا خطوة ثانية تحقيقاً للأهداف التى وضعت عند التأسيس فافتتحت فرع عمان عام ١٩٣٤ ، وكان سبب اختيار الأردن قبل غيرها من الأقطار العربية قربها من فلسطين وارتباط البلدين اقتصادياً ووحدة العملة المتداولة فى البلدين وهى العملة الفلسطينية .

وتعاقبت الأزمات على البنك ، لكنه ثبت لها جميعاً وتغلب عليها وخرج من كل أزمة وهو أقوى من ذى قبل . كانت أولى هذه الأزمات عام ١٩٣٥ عندما

اعتدت إيطاليا على الحبشة فقد ظن أصحاب الودائع أن الحرب واقعة لا محالة وأنها ستؤثر فيهم تأثيراً مباشراً فهرعوا إلى البنوك يسحبون منها ودائعهم ، ووصلت هذه الموجة إلى البنك العربى الناشىء فواجهها بثبات ودفع الأموال لأصحابها دون أن يلجأ إلى قرض أو مساعدة رغم أن حكومة الانتداب عرضت عليه القروض خوفاً من انتشار الذعر فى البلاد . وما كادت الأزمة تمر بسلام حتى تلتها الأزمة الثانية عند إضراب عرب فلسطين إضراباً امتد ستة أشهر كاملة شلت خلالها اقتصاديات البلاد واضطربت أحوال التجار وعملاء البنك ، لكن البنك لم يتشدد فى مطالبة المتخلفين منهم بالقيام بالتزاماتهم نحوه ، بل ظل يقوم بدوره كاملا تجاه المودعين واستمر الأمر على هذا النحو بعد انتهاء الإضراب ، واستمرت هذه الأزمة حتى عام ١٩٣٨ وكان من نتائجها إغلاق فرع البنك بمدينة الخليل وتوقف انشاء فروع جديدة(١٢٨).

أما عن تطور رأس مال البنك ، فقد زيد فى عام ١٩٣٣ من ١٥ ألف جنيه فلسطينى إلى ٣٠ ألف جنيه ، وزيد عام ١٩٣٤ إلى ٤٥ ألف جنيه ، وبلغ رأسماله فى عام ١٩٣٧ ، ١٠٥ ألف جنيه ، وكان لديه رأسمال احتياطى قدره عشرون ألف جنيه(١٢٩) . وارتفع رأسماله فى عام ١٩٤٣ إلى مليون جنيه ثم إلى مليونين من الجنيهات فى عام ٤٤ — ١٩٤٥(١٣٠)

أما أرباح البنك فقد ازدادت من ٦٠٨ جنيهاً فى عام ١٩٣١ إلى ٣٥٥٨ جنيهاً فى عام ١٩٣٢ إلى عشرة آلاف جنيه فى عام ١٩٣٣ وأما ودائع البنك فقد ازدادت من ٥٥٤٤٩ جنيهاً عام ١٩٣١ إلى ١٤١,٥٨٨ جنيهاً عام ١٩٣٢ إلى ٢٤٣,٥٢٨ جنيهاً عام ١٩٣٣ إلى نحو ٣٦٠,٠٠٠ جنيهاً فى عام ١٩٣٤(١٣١) .

وقد أشاد الخبير الشرقى لوزارة التجارة والصناعة المصرية فى تقرير أعده عن الاقتصاد القومى العربى فى فلسطين بما حققته المؤسسات المالية العربية من نجاح كبير رغم ظروف البلاد ، استشهد الخبير بمؤسسة البنك العربى التى زيد رأسمالها حتى بلغ ثمانية أضعاف خلال سبع سنوات ، وبلغ الربح السنوى نسبة لم يبلغها مصرف آخر إذ كانت ٥٣٥,٧ ٪ بالنسبة لرأس المال ، كما أن الإقراض مقابل الودائع والحسابات الجارية كان بنسبة ٢٤ ٪ بينما كانت نسبته فى المصارف الأوربية ٨ ٪ ،

وأفاض التقرير فيما أدى إليه انشاء البنك من مزايا مثل تفريج أزمة العاطلين من الشباب وتوجيههم إلى الأعمال الاقتصادية خاصة أعمال البنوك التى كانت مفتقدة لدى عرب فلسطين(١٣٢) .

ثانياً : البنك الزراعى العربى :

كان انشاء البنك الزراعى العربى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٣ أول محاولة عربية لإنقاذ الفلاح الفلسطينى من المرابى وتوفير ما يحتاجه من دين بفوائد معتدلة(١٣٣). وكان الهدف منه كما أوضح أحمد حلمى باشا فى حديث له فى ذلك الحين « حفظ نوع الشعب العربى فى فلسطين(١٣٤)وكان مركز البنك بالقدس » ، كما كانت له فروع فى طولكوم وغزة والرملة وطبريا وعكا وبيسان(١٣٥).

وقد تأسس البنك برأسمال قدره عشرون ألف جنيه ، ولم تمض أيام معدودات حتى نفذت جميع أسهمه ، فقررت الجمعية العمومية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٣ زيادة رأسماله إلى ثمانين ألف جنيه ثم إلى مائتى ألف جنيه فى ١٣ مايو ١٩٣٤(١٣٦)وبلغ رأس المال المدفوع فى فبراير ١٩٣٦ (٩٥,٥٣٦ جنيهاً) والودائع على اختلاف أنواعها (٦٠,٣٧٩ جنيهاً)(١٣٧)وبلغ ما أقرضه البنك للزراع حتى أكتوبر ١٩٣٥ نحو (٨٧,٠٠٠ جنيه) وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة لقيمة رأسمال البنك وخلال السنة الثانية من تأسيسه(١٣٨) .

ولم يقدر للبنك الزراعى العربى أن يستمر فى أداء مهمته ، فقد تحول فى عام ١٩٤٢ إلى بنك تجارى وغير اسمه إلى بنك الأمة العربية ، ويرجع سبب تعثره كبنك زراعى إلى عدة أسباب .

أولا : افتتاح فروع عديدة للبنك سبباً فى كثرة التكاليف التى تحملها البنك وزاد من كثرة التكاليف أيضاً انقسام الديون إلى مبالغ كثيرة العدد .

ثانياً : صعوبة تأكد البنك من قدرة الفلاح على تسديد دينه فى المستقبل خاصة وأنه يستحيل مراقبة إنفاق مااقترضه الفلاح من دين وكثيراً ماغرق الفلاح نفسه بالدين دون أن ينفقه فى الأغراض المطلوبة ، بل كان ينفقه فى تحقيق أغراض خاصة

مثل إقامة الولائم والأفراح وأداء فريضة الحج ، كما أن الفلاح يصبح بعد الاستدانه أقل إنتاجاً وأكثر عجزاً عن تسديد الدين (١٣٩) .

ثالثاً : البنك الصناعي العربي :

كان انشاء هذا البنك تعبيراً عن إيمان راسخ المدى منشئيه بأنه لا سبيل إلى مكافحة ما يواجهه عرب فلسطين ، ولا نجاة من المآزق التي تردت فيها البلاد إلا بتكوين وحدة اقتصادية على أسس قويمة منظمة شاملة لجميع مناحي الحياة وكان الهدف من انشائه النهوض بالصناعات القائمة وترقيتها وانمائها وإيجاد ما تحتاجه البلاد من معامل جديدة للنسائج الحريرية والقطنية والصوفية ومصانع السكر والجلود والجير والحدادة والجبس والطوب والأخشاب والعطور وغيرها مما يغني عن المنتجات غير العربية . كما كان يقصد من انشائه أن ييسر لأرباب الأملاك القروض المالية لآجال طويلة ليتسنى لهم القيام بأعمال انشائية في قطع الأراضي التي يمتلكونها وأن يقيموا عليها مخازن وابنية تتولاها شركات بناء عربية ، مما ينعش الجهود العربية ويفتح للأيدي العاملة ميادين واسعة (١٤٠) .

وقد سجل البنك كشركة مساهمة في ١٧ يناير ١٩٣٥ للقيام بجميع أعمال البنوك خاصة الأعمال الصناعية والعقارية ، وبلغ رأس المال المصرح به ٣٠,٠٠٠ جنيه قسمت إلى ١٥,٠٠٠ سهم (١٤١) .

وقد بلغت قيمة الأسهم التي اكتتب بها حتى ٣ يناير ١٩٣٦ (٢٠,٢٧٠ جنيهاً) دفع منها ١٠,١٣٥ جنيهاً وهي قيمة نصف الأسهم المطلوبة عند الاكتتاب وكانت القدس مركز البنك الرئيسي كما كان أحمد حلمي باشا رئيس لمجلس إدارته (١٤٢) .

رابعاً : مؤسسات عربية :

وكان من المؤسسات المالية الأخرى التي انبثقت من البنك العربي شركة الأبنية التي أنشئت عام ١٩٣٥ برأسمال قدره (٣٥٠٠ جنيه) لبناء الدور والمنازل وبيعها للعرب وشركة استثمار الأراضي التي انشئت برأسمال قدره (٦,٠٠٠ جنيه) لشراء الأراضي التي تكون عرضة للخطر الصهيوني واستثمارها ، والمؤتمر الاقتصادي الذي أنشيء لترويج المصنوعات العربية عن طريق إقامة المعارض وغير ذلك من الوسائل التي تيسر تصريف المنتجات العربية (١٤٣) .

وكان انشاء تلك المعارض من بين الخطوات التى أقدمت عليها قيادة الحركة الوطنية فى فلسطين لربط الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد العربى ، والاستعاضة عن البضائع والمنتجات الصهيونية والأجنبية بالبضائع والمنتجات العربية ، فقد افتتح الزعيم موسى كاظم الحسينى المعرض العربى الأول فى ٧ يوليو ١٩٣٣ فى مدينة القدس وافتتح المعرض الثانى فى ١١ أبريل ١٩٣٤ (١٤٤) .

وكانت مشاركة الدول العربية فى المعرض الأول تعبيراً عن أهمية التعاون الاقتصادى العربى . فقد اشتركت فى المعرض سوريا والأردن ولبنان ومصر والعراق والحجاز ونجد ورفعت على بنايا المعرض أعلام هذه البلاد ، ونجح المعرض نجاحاً كبيراً رغم عدم مساعدة الحكومة له حيث اشترطت لتقديم مساعدتها فتح أبوابه للبضائع اليهودية (١٤٥) .

وقد ترك هذا المعرض آثاراً هاماً فى حياة البلاد الاقتصادية حتى اعتبره مديره نبيه العظمة حجر الأساس للنهضة الاقتصادية العربية الحديثة فى فلسطين . فكان من تلك الآثار تصميم استعمال المصنوعات والمنتجات العربية وزيادة تنمية الأموال العربية حيث ربح أكثر من نصف رأسماله ، والمساهمة فى مساعدة المشاريع الوطنية حيث وزع من أرباحه ٢٨٫٥ ٪ على المساهمين ، ٢٥ ٪ على اللجان والأندية الوطنية ، كما كان عاملا فى تنشيط العامل العربى ، وتدعيم المصانع العربية وإفهام الشعب العربى فى فلسطين أن كيانه السياسى مرتبط بكيانه الاقتصادى .

وعلى أثر نجاح المعرض الأول نشأت فكرة تأسيس معرض عربى دائم لعرض المصنوعات والمنتجات العربية وتغذية الأسواق التجارية بها ، فتألفت شركة عربية غايتها إيجاد معارض تجارية وصناعية وزراعية دورية وأسواق تجارية فى فلسطين وسائر الأقطار العربية ، وشراء الأراضى والعقارات واستئجارها وتأجيرها . وتأسيس جريدة أو مجلة باسم المعرض ، وشراء المطابع والآلات والأدوات اللازمة لها واستغلالها (١٤٦) .

وعندما أقيم المعرض العربى الثانى فى أبريل ١٩٣٤ اشتركت فيه ١٨٠ شركة عربية من مصر وسوريا والعراق وشرق الأردن والمغرب والحجاز ولم تكتف حكومة الانتداب بعدم مساعدته مثلما فعلت مع المعرض الأول بل وضعت العقبات

فى طريق نجاحه ، إذ امتنعت القنصليات الانجليزية فى العواصم العربية والمهاجر عن منح التأشيرات للعرب الراغبين فى زيارة المعرض ، وحظرت على الطائرات المصرية التحليق فى سماء القدس يوم الافتتاح كما منعت استعمال أختام البريد الخاصة بالمعرض .

وكرد فعل للنجاح الذى حققه المعرض الثانى ، فقد أقامت الوكالة اليهودية معرضاً فى تل أبيب فى شهر مايو ١٩٣٤ فتحه المندوب السامى ، وعزفت الموسيقى الحكومية فى حفلة الافتتاح ، وسمحت السلطات البريطانية بدخول ألوف المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم بحجة زيارة المعرض .وقد بقى الكثير منهم بفلسطين(١٤٧).

مصادر الفصل الثالث

١ ـ عنان العامرى . التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين ص١٦

٢ ـ حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ص ١٤٩

٣ ـ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ص ٢

٤ ـ Simpson : Palestine. Report on Immagration, Land Settlement and Development. P. 60.

٥ ـ وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٦

٦ ـ إميل الغورى : المؤامرة الكبرى ، اغتيال فلسطين ومحق العرب ص ٤٤

٧ ـ مجلة الاقتصاديات العربية : المرجع السابق ص ١٣ ، ١٤

٨ ـ وزارة المستعمرات : التقرير السابق : ص ٣٠٨ ، ٣٣٣ ، ٣٢٤

٩ ـ إميل الغورى : المرجع السابق ص ٤٤

١٠ ـ سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى فلسطين . من الفصل الرابع ـ الزراعة بقلم مونتاغيو برون ص ١٣٧

١١ ـ Simpson ; Ibid., PP. 29, 80.

١٢ ـ إميل الغورى المرجع السابق ص ٤٤

١٣ ـ الاقتصاديات العربية والتشريع ٠ ٣٠ كانون الأول ١٩٣٦ ص ٢

١٤ ـ وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٢٩

١٥ ـ Simpsen : Ibid., PP. 30, 31.

٦ ـ Granott : The Land System in Palestine. History and Structure. PP. 38, 39.

١٧ ـ ناجى علوش : المقاومة العربية فى فلسطين (١٨١٧ ـ ١٩٤٨) ص١٨ ، ١٩

١٨ ـ عنان العامرى ٠ التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين ص ٦٢ ـ ٦٤

١٩ ـ فلسطين ٠ ٣٠ تشرين أول ١٩٢٤ ، ص ١
اليرموك ٠ ٨ آذار ١٩٢٥ ص ٣

٢٠ ـ حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ص ١٥٨

٢١ ـ تقرير الوفد الفلسطينى الإسلامى للحجاز عن حالة فلسطين الحاضرة .

٢٢ ـ أحمد الشقيرى : محاضرات عن قضية فلسطين ص ٣٧

٢٣ ـ الرابطة العربية : ٤ مايو ١٩٣٨ ص ٣٥ مقال لأمين سعيد .

٢٤ ـ محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ص٧٠ ، ٧١

٢٥ ـ عونى عبد الهادى : بيان على الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ ص ٣٩

٢٦ ـ الشورى : ١٩ يونية ١٩٢٩ ص ٢ . مقال لمحمد على الطاهر .

٢٧ ـ أحمد الشقيرى : المرجع السابق ص ٧

٢٨ ـ محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٧٠ ، ٧١

٢٩ ـ عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٢٠

٣٠ ـ نجلاء عز الدين : العالم العربى ص ٣١٣

٣١ ـ حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ص ٤

٣٢ ـ Simpson : Ibid., P. 16.

٣٣ ـ عنان العامرى : المرجع السابق ص ١٦

٣٤ ـ حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ص ١٥٥

٣٥ ـ يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ص ١٤٥ ، ١٤٦

٣٦ ـ عونى عبد الهادى : البيان السابق ص ٥٢

٣٧ ـ Simpson : Ibid., P. 52.

٣٨ ـ عيسى السفرى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ص ٢١٩ من الكتاب الأول .

٣٩ ـ حكومة فلسطين : التقرير السابق ص ١٥٦ ، ١٥٧

٤٠ ـ صوت الشعب . العدد ٨٠٨ ـ ٩ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٧ بلاغ رسمى رقم ٣٢ ـ ٣٣

٤١ ــ يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ص ١٤٦

٤٢ - الشورى: العدد ٢٩٤ - ٨ أكتوبر ١٩٣٠ ص ٢ . بيان اللجنة التنفيذية العربية.

٤٣ - يوسف هيكل : المرجع السابق ص ١٤٦

٤٤ - يوسف هيكل : المرجع السابق ص ١٤٦ ، ١٤٨

٤٥ ــ محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٩١ ، ٩٢

٤٦ ــ يوسف هيكل : المرجع السابق ص ١٤٦ ــ ١٤٨

٤٧ ــ محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٩٢

٤٨ ــ الاقتصاديات العربية والتشريع : ٩ كانون الأول ١٩٣٦ ص ١١

٤٩ ــ الثقافة العربية : آيار ـ حزيران ١٩٥٨ ص ٣٠

٥٠ ــ الرابطة العربية : ٤ مايو ١٩٣٨ ص ٣٥ مقال لأمين سعيد .

٥١ ــ الشباب : ٢٣ يونيو ١٩٣٧ ص ٤

٥٢ ــ Hadawi : Village Statistics 1945. A classification of land and Ownership in Palestine. P. 27.

٥٣ ــ Granot : Ibid., P. 275—277.

٥٤ ــ Granott : Ibid., P. 277.

٥٥ ــ وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٦٥

٥٦ ــ اللجنة القومية بالقدس ص ٢٥ ، ٢٦

٥٧ ــ ملتقى النهرين : ٦ مارس ١٩٣٩ ص ٢

٥٨ ــ الشورى : ١٢ يونيو ١٩٢٩ ص ٤ مقال لمحمد على الطاهر .

٥٩ ــ خطبتان لسماحة المفتى الأكبر : خطبة المفتى فى اجتماع زعماء القرى ص ٦

٦٠ ــ الشباب : ٢ يونيو ١٩٣٧ ص ٣

٦١ ــ الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية : شهادة جمال الحسينى ص ٨٠ ، ٨١

٦٢ ــ أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ص ٦١١ ــ ٦١٣

٦٣ ــ جامعة الدول العربية : العالم العربى مقالات وبحوث . برهان الدجانى ص ٤٥

٦٤ ــ يوسف هيكل : المرجع اسابق ص ١٤٢

٦٥ ــ الجامعة الإسلامية : ٤ كانون الأول ١٩٣٣ ص ٤

٦٦ ــ الشورى : ١٩ يونيو ١٩٢٩ ص ٢ . مقال لمحمد على الطاهر .

٦٧ ــ الفتح : ٢٠ جمادى الأول ١٩٥٣ ص ١٧ : مقال لمعروف الأرنؤطى صاحب « فتى العرب » الدمشقية .

٦٨ ــ محمد أمين الحسينى : حقائق عن قضية فلسطين ص ٩

٦٩ ــ عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢١٨

٧٠ ــ الشورى : ١٤ يونيو ١٩٢٥ ص ٣ ، ٥ يونيو ١٩٢٩ ص ٣

٧١ ــ محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٨٦

٧٢ ــ F.O. 371 / 20804.

٧٣ ــ الشباب : ٢٨ يوليو ١٩٣٧ ص ٢ ، حضارة السودان : ٢٤ فبراير ١٩٣٨ ص٣

٧٤ ــ عبد الوهاب الكيالى : تاريخ فلسطين الحديث ص ٣٤٤

٧٥ ــ اللجنة المركزية للمؤتمر الفلسطينى الثالث : تقرير فى حالة فلسطين ص١٨ ، ١٩

٧٦ ــ الاقتصاديات العربية : السنة الثانية ــ العدد ١٩ ــ ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦ ص ٣ ، ٤

٧٧ ــ صادق سعد : فلسطين بين مخالب الاستعمار ص ٦٩

٧٨ ــ يوسف مجلى : فلسطين والمظهر الجغرافى لمشكلاتها ص ٢٨

٧٩ ــ سعيد حمادة : المرجع السابق ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥١١ ، ٥١٤

٨٠ ــ سعيد حمادة : المرجع السابق . الفصل السابع ــ التجارة الداخلية ــ ب فيسمناس ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠

٨١ ــ لسان العرب : ٢٣ حزيران ١٩٢٢ ص ٣

٨٢ ــ لسان العرب : ٢٠ أيلول ١٩٢٢ ص ٢

٨٣ ــ لسان العرب : ٢٨ أغسطس ١٩٢٢ ص ١

٨٤ ــ لسان العرب : ٢٢ تشرين الثانى ١٩٢٢ ص ٢

٨٥ ــ فلسطين : ٢ كانون الثانى ١٩٢٣ ص ٣

٨٦ ــ فلسطين : ١٧ نيسان ١٩٢٣ ص ٥

خطاب موجه من الغرفة التجارية بياناً إلى حاكم قضاء يافا لإبلاغه إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين .

٨٧ - فلسطين : ٨ أيار ١٩٢٣ ص ٣
٨٨ - فلسطين : ١١ أيار ١٩٢٣ ص ٣
٨٩ - النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية : نيسان ١٩٢٤ ص٥
٩٠ - الشورى : ٢٣ يوليو ١٩٢٦ ص ٣ مقال لجمال الحسيني .
٩١ - محمد عزة دروزة : كتاب مفتوح إلى اللجنة المالية الانجليزية .
٩٢ - يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ص ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧
٩٣ - مجلة الاقتصاديات العربية : ١ فبراير ١٩٣٥ ص ٢٠ . مقال تعلم يوسف عبده.
٩٤ - أحمد صادق سعد : فلسطين بين مخالب الاستعمار ص ٢٢
٩٥ - الاقتصاديات العربية : ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦ ص ٣ ، ٤
٩٦ - اقتصاديات فلسطين : ما بين العرب واليهود ص ٢٣ ، ٢٤
٩٧ - بيان وذكرى من فلسطين المصابة إلى لبنان المعافى ص ٧ ، ٨
٩٨ - الاقتصاديات العربية : ١ شباط ١٩٣٦ ص ١٤.
٩٩ - سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى فلسطين . الفصل الخامس . الصناعة ص ٢٧٣ ، ٢٧٤
١٠٠ - محمد يونس الحسيني : التطور الاجتماعى والاقتصادى فى فلسطين العربية ص ١٢٥ ، ١٢٦
١٠١ - سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٢٨٤ ، ٢٨٥
- وزارة المستعمرات تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٢٧٩
١٠٢ - سعيد حمادة : المرجع السابق . الفصل الأول .
- السكان . هوبكنس ص ٤٠ ، ٤١
١٠٣ - سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٢٨٥ ، ٢٩١
١٠٤ - محمد يونس الحسيني : المرجع السابق ص ١٢٩ ، ١٣٠
١٠٥ - الاقتصاديات العربية : ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦ ص ٣
١٠٦ - الاقتصاديات العربية والتشريع : ٢٥ تشرين الثانى ١٩٣٦ ص ٢
١٠٧ - محمد يونس الحسيني : التطور الاجتماعى والاقتصادى فى فلسطين العربية ص ١٣٧ ، ١٣٨

١٠٨ - عنان العامرى : التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين ص ١٢٣

١٠٩ - الاقتصاديات العربية والتشريع : ١٦ كانون الأول ١٩٣٦ ص ٢ ، ٣

١١٠ - محمد يونس الحسينى : المرجع السابق ص ١٣٧

١١١ - حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ص ١٧٤

١١٢ - الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية : شهادة عونى عبد الهادى ص ١٣٧ ، ١٣٨

١١٣ - فلسطين : ٢ كانون الأول ١٩٢٤ ص ٣ . تقرير اللجنة التنفيذية إلى لجنة الانتدابات فى تشرين الأول ١٩٢٤ .

١١٤ - فلسطين : ٢٦ كانون أول ١٩٢٢ ص ١ ، ٥ كانون الثانى ١٩٢٣ ص ١

١١٥ - Simpson : Ibid., P. 118.

١١٦ - سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٣١٤ ص ٣١٥

١١٧ - عنان العامرى : المرجع السابق ص ١٠٦ ، ١٠٧

١٨٨ - عنان العامرى : المرجع السابق ص ١١١ ، ١١٣

١١٩ - سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى فلسطين . الفصل التاسع - النظام النقدى والصرافى . جورج حكيم ومحمد يونس الحسينى ص ٦١١ .

١٢٠ - الاقتصاديات العربية : ١ أكتوبر ١٩٣٥ ص ١٥ مقال لمحمد يونس الحسينى .

١٢١ - سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٦١١

١٢٢ - الاقتصاديات العربية : ٢٩ فبراير ١٩٣٦ ص ١ - ٤

١٢٣ - سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٦١١ - ٦١٥

١٢٤ - الرابطة العربية : ٢٢ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣٣ مقال لأمين سعيد .

١٢٥ - عيسى السفرى : فلسطين العربية - الانتداب والصهيونية الكتاب الأول ص ٢٠٣

١٢٦ - البنك العربى : ٢٥ سنة فى خدمة الاقتصاد العربى ١٩٣٠ - ١٩٥٥ ص ٨ - ١٣ ، ٢٧

١٢٧ - الشورى : العدد ٢٨٧ - ٢٠ أغسطس ١٩٣٠ ص ٢

١٢٨ ـ البنك العربى : ٢٥ سنة فى خدمة الاقتصاد العربى ١٩٣٠ ـ ١٩٥٥ ص ١٣ ، ١٤ ، ٢١

١٢٩ ـ عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٠٣

١٣٠ ـ عبد الله حسين : المسألة اليهودية بين الأمم العربية والأجنبية ص ٢٠٩

١٣١ ـ الاقتصاديات العربية : ١ يناير ١٩٣٥ ص ٢٤ ، ١ مارس ١٩٣٥ ص ١٣

١٣٢ ـ ملتقى النهرين : ٥ سبتمبر ١٩٣٨ ص ٤

١٣٣ ـ جامعة الدول العربية : العالم العربى مقالات وبحوث : الكتاب الأول ص٧٤ مقال لبرهان الدجانى .

١٣٤ ـ الجامعة الإسلامية ـ العدد ٤٣٧ ـ ١٩ كانون الأول ١٩٣٣ ص ٢

١٣٥ ـ عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٠٣

١٣٦ ـ مجلة الاقتصاديات العربية السنة الأولى ـ العدد ٦ ـ ١٥ مارس ١٩٣٥ ص ٢٠ خلاصة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك فى سنة الأولى .

١٣٧ ـ مجلة الاقتصاديات العربية : السنة الثانية ـ العدد ٩ ـ ٢٩ فبراير ١٩٣٦ ص ٤ ، ٥

١٣٨ ـ مجلة الاقتصاديات العربية : السنة الأولى ـ العدد ٢٤ ـ ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ ص ١٨

١٣٩ ـ جامعة الدول العربية : المرجع السابق ص ٤٧ ، ٤٨

١٤٠ ـ مجلة الاقتصاديات العربية : ١ فبراير ١٩٣٥ ص ٢٩

١٤١ ـ مجلة الاقتصاديات العربية : ١ مارس ١٩٣٥ ص ٣٤

١٤٢ ـ مجلة الاقتصاديات العربية : ١ فبراير ١٩٣٦ ص ١٥ ، ١٦

١٤٣ ـ الرابطة العربية : ٢٣ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢٣ ـ مقال لابن سعيد بعد زيارته لفلسطين .

١٤٤ ـ فلسطين : أول كانون الثانى ١٩٦٤ ص ٢٦

١٤٥ ـ عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٠٥

١٤٦ ـ الفتح : ٩ شوال ١٣٥٢ ص ٢٠ بيان للمدير العام نبيه العظمة ورئيس مجلس الإدارة أحمد حلمى عبد الباقى .

١٤٧ ـ فلسطين : أول كانون الثانى ١٩٦٤ ص ٢٦

مصادر الكتاب

الوثائق العربية

- حكومة فلسطين : تقرير فى إدخال نظام التعاون الزراعى فى فلسطين ١٩٣٠
- حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ – القدس ، ١٩٣٠ ، ترجمة رسمية .
- حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسب لتلك الحالة
- حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينها فخامة المندوب السياسى لفلسطين للتحقيق فى الاضطرابات التى وقعت فى يافا وجوارها ١٩٢١ – القدس ، ترجمة رسمية .
- وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (الكتاب الأبيض ٥٤٧٩) القدس ١٩٣٧.

الرسائل العلمية :

- عبد الرحمن عبد الوهاب ياغى : حياة الأدب الفلسطينى الحديث حتى النكبة رسالة دكتوراه أجيزت بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة القاهرة .

المذكرات :

- مذكرات حسنى الخفش حول تاريخ الحركة العمالية العربية فى فلسطين . بيروت ١٩٧٣

الكتب العربية :

- ابراهيم عيسى المصرى : مجمع الآثار العربية ورجال النهضة الفكرية ، دمشق ١٩٣٦ .
- إميل الغورى : المؤامرة الكبرى . اغتيال فلسطين ومحق العرب ١٩٥٥ ، الطبعة الأولى .
- أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى . تاريخ مفصل جامع للقضية العربية فى ربع قرن ١٩٣٤ ، المجلد الثالث .

- جامعة الدول العربية : العالم العربى مقالات وبحوث فى بعض شئونه السياسية والعلمية . الكتاب الأول . القاهرة ١٩٤٩
- جيفريز : فلسطين إليكم الحقيقة . الجزء الرابع . القاهرة ، ١٩٧٣ ترجمة أحمد خليل الحاج ، مراجعة الدكتور محمد أحمد أنيس .
- سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى فلسطين . بيروت ، ١٩٣٩
- صادق سعد : فلسطين بين مخالب الاستعمار - القاهرة .
- صالح الأشتر : فى شعر النكبة - دمشق ١٩٦٠
- عبد الوهاب الكيالى : تاريخ فلسطين الحديث - بيروت ١٩٧٠ ، الطبعة الأولى .
- عبد القادر يوسف : مستقبل التربية فى العالم العربى فى ضوء التجربة الفلسطينية - القاهرة ١٩٦٢
- عبد الله حسين : المسألة اليهودية بين الأمم العربية والأجنبية .
- عنان العامرى : التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين - بيروت ١٩٧٤
- عيسى السفرى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية - الكتاب الأول والثانى - يافا ١٩٣٧
- محمد أمين الحسينى : حقائق عن قضية فلسطين - القاهرة ١٩٥٧ ، الطبعة الثالثة .
- محمد توفيق جانا : الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين وخلاصة قرار اللجنة ١٩٣٨ ، الطبعة الثانية .
- محمد جميل بيهم : فلسطين أندلس الشرق .
- محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ، صيدا ١٩٥١
- محمد على علوية : فلسطين وجاراتها . أسباب ونتائج - القاهرة ١٩٥٤
- محمد يونس الحسينى : التطور الاجتماعى والاقتصادى فى فلسطين العربية . القدس ١٩٤٦
- ناجى علوش : المقاومة العربية فى فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨ (بيروت ١٩٦٧)
- نجلاء عز الدين : العالم العربى . ترجمة محمد عوض ابراهيم وآخرون - القاهرة ١٩٦٢
- نجيب صدقة : قضية فلسطين . بيروت ١٩٤٦ ، الطبعة الأولى .
- يوسف مجلى : فلسطين والمظهر الجغرافى لمشكلاتها .
- يوسف هيكل : القضية الفلسطينية تحليل ونقد . يافا ١٩٣٧

الدوريات العربية :

- الاتحاد العربى : يومية ، طولكرم .
- الأهرام : القاهرة ، يومية .
- الثقافة العربية : بيروت ، ربع سنوية .
- الجامعة الإسلامية : يافا ، يومية .
- جريدة فلسطين : القاهرة ، أسبوعية (النسخة العربية للجريدة التى كان يصدرها الجيش البريطانى فى فلسطين ١٩١٨) .
- الجزيرة : يافا ، يومية .
- حضارة السودان : الخرطوم ، نصف أسبوعية .
- حقيقة الأمر : تل أبيب ، أسبوعية (جريدة النقابة العامة للعمال اليهود فى فلسطين – الهستدروت)
- الرابطة العربية : القاهرة ، أسبوعية .
- شئون فلسطينية : بيروت ، شهرية .
- الشباب : القاهرة ، أسبوعية .
- الشورى : القاهرة ، أسبوعية .
- صوت الشعب : بيت لحم ، أسبوعية .
- الفتح : القاهرة ، أسبوعية .
- فلسطين : يافا ، أسبوعية .
- الكرمل : حيفا ، يومية .
- لسان العرب : القدس ، يومية .
- مجلة الاقتصاديات العربية : القدس .
- مرآة الشرق : القدس ، نصف أسبوعية .
- المقطم : القاهرة ، يومية .
- ملتقى النهرين : القاهرة ، يومية .
- ملتقى النهرين : الخرطوم ، أسبوعية .
- اليرموك : حيفا ، يومية .

التقارير والنشرات :

- البنك العربى : ٢٥ سنة فى خدمة الاقتصاد العربى ١٩٣٠ — ١٩٥٥
- بيان وذكرى من فلسطين المصابة إلى لبنان المعافى .
- تقرير الوفد الفلسطينى الإسلامى للحجاز عن حالة فلسطين الحاضرة .
- خطبتان لسماحة المفتى الأكبر ، خطبة المفتى فى اجتماع زعماء القرى .
- صندوق الأمة العربى : نظام صندوق الأمة العربى .
- عصبة التحرير الوطنى : طريق فلسطين إلى الحرية .
- عونى عبد الهادى : بيان على الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠
- اللجنة المركزية للمؤتمر الفلسطينى الثالث : تقرير فى حالة فلسطين .
- مكتبة الهيئة العربية العليا القاهرة : مذكرة الحزب العربى الفلسطينى .
- مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : مذكرة الحزب العربى الفلسطينى إلى الحكومة البريطانية ورجال البرلمان (١٩٤٤) .
- نشرات الوكالة اليهودية : اقتصاديات فلسطين ما بين العرب واليهود.
- النشرة الشهرية لجمعية إصلاح القرية العربية فى فلسطين.

الوثائق الأجنبية :

— F.O. 371/20018 : Periodical appreciation Summary. No. 18/35.

— F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 19/35.

— F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 1/36.

— F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 2/36.

— F.O. 371/20018 : P.A.S. No. 4/36.

— Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the league of Nations on the administration of Palestine and Trans—Jordan for the Year 1935. London. 1936.

— Report by His Majesty's Government for the Year 1936. London. 1937.

— Report by His Majesty's Government for the Year 1937. London. 1938.

— Simpson, John : Palestine. Report on Immigration, Land Settlement and Development. London. 1930.

الكتب الأجنبية :

— Antonius : The Arab Awakening. Beirut. 1969.

— Esco Foundation for Palestine : Palestine a study of Jewish Arab and British Policies. 2nd ed. U.S.A. Yale University Press, 1949. Vol. I ,II.

— Granott, A. : The Land System in Palestine. History and Structure. London. 1952.

— Hadawi, Sami : Villag eStatistics 1945.
A classification of Land and Area Ownership in Palestine.
Beirut. 1970.

— Hocking, W. Ernest : The Spirit of World Politics. New York. 1932.

— Marlowe, John : The Rebellion in Palestine. London. 1946.

الدوريات الأجنبية :

— Middle Eastern Studies : Vol. II. No. 2 May 1975.

فهرس

صفحة

رقم الايداع
١٩٨١/٢٠٨٩

مطبعة جامعة عين شمس ٤١١/١٩٨٠/١٥٠٠

